وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جيد –الطارف–
Université Chadli Bendjedid EL TARF
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2020/2019

القسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الشمول المالي بديل للمنتجات التقليدية في البنوك العمومية
ـ آفاقه ومقوماته في الجزائر دراسة للفترة 2014- 2020-

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة
– قميدي سارة
– رفعي نورة

تحت إشراف
أ/ نوري سميحة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جيد –الطارف–
Université Chadli Bendjedid EL TARF
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Economiques Commerciales et des Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2020/2019

القسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الشمول المالي بديل للمنتجات التقليدية في البنوك العمومية
ـ آفاقه ومقوماته في الجزائر دراسة للفترة 2014- 2020-

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة
– قميدي سارة
– رفعي نورة

تحت إشراف
أ/ نوري سميحة

ملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الشمول المالي كبديل للمنتجات التقليدية في البنوك العمومية وذلك في إطار آفاقه ومقوماته في الجزائر دراسة للفترة 2014- 2019، ويمكن القول ان الشمول المالي سواءا بالنسبة للأفراد أو المؤسسات هو حصولهم على منتجات مصرفية متنوعة وبأسعار معقولة تلبي طبيعة كل من المعاملات، المدفوعات، الإدخار، الإئتمان والتأمين التّي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة، وقد أثبتت الدراسة ان هناك ضعف واضح في القطاع البنكي الجزائري على مستوى الخدمات المصرفية الحديثة الكترونية منها والإسلامية، وهو ما يحتم على الجزائري، تبني أسس أكثر مرونة لتطوير وسائل حديثة وفتح المجال لاستخدام الخدمات المصرفية الكترونية والإسلامية بشكل أوسع طرف البنوك العمومية بما يخدم تطويرها وتحسين مؤشرات الشمول المالي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، تثقيف مالي ، بنوك عمومية، منتجات بنكية تقليدية.

Résumé

L'objet de cette étude est de montrer l'enjeu de l'inclusion monétaire, comme alternative (produits conventionnels) au banques publiques, en Algérie (2014/2019) .On peut mentionné que l'inclusion monétaire permet au particuliers comme entreprises d'avoir plusieurs offres ; transaction, paiement, épargne, crédit et assurance de manière responsable et durable. L'étude a conclu que le secteur bancaire algérien est faible en terme d'utilisation de services bancaires modernes " Islamiques , électroniques " ce qui nécessite l'adaptation d'un programme flexible, l'introduction de moyens, ouvrir la voie à l'utilisation des services bancaires électroniques et islamiques plus largement par les banques publiques pour servir leur développement et améliorer les indicateurs d'inclusion monétaire en Algérie.

Mots clés: **I**nclusion **F**inancière, **E**ducation **F**inancière, **B**anques **P**ubliques, **P**roduits **B**ancaires **C**onventionnels.

إهداء

اهدي هذا العمل لأبي وأمي

وعائلتي الكريمة

وأصدقائي

وكل من شاركني في إتمام هذا العمل وبالخصوص إلى أساتذة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

قميدي سارة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

احمد الله عزوجل على إتمام هذا العمل

واهديه الى أهلي واصحابي واصحب دربي في مشواري العملي

كما اهديه لكل قريب او بعيد ساهم في انجاز هذا العمل

رفعي نورة

شكر

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى،

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً مباركاً فيه،

على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يُشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة " نوري سميحة " على

مجهوداتها الكريمة التي بذلتها، وتوجيهاتها التي قدّمتها، وعلى الثقة التي

وضعتها في شخصنا، و التي كانت حافزاً لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتوجّه بشكرنا الخالص لكل أساتذة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

على خدماتهم الوفية لنا، و تدريسهم لنا طوال المشوار الدراسي

و لا ننسى أن نقدّم امتنانا و تقديرنا لكل من قدّم لنا يد العون

والنصح من قريب أو من بعيد، وحفزنا

على إتمام هذا العمل.

وشكراً

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنـوان الشكل	رقم الصفحة
(01-1)	ركائز الشمول المالي	14
(02-1)	أهداف الشمول المالي	23
(02-1)	مبادئ مجموعة العشرين	28
(03-1)	مبادرات البنوك المركزية	32
(01-2)	نسبة نمو وسائل الدفع في العالم المتقدم والناشئ	48
(02-2)	تطور حجم الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي ما بين 2013-2018	62
(03-2)	نمو الموجودات لدى المصارف العربية خلال سنة 2018 مقارنة	63
(04-2)	تطور ودائع المصارف العربي ما بين 2013-2018	64
(01-3)	تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي	98

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـوان الجدول	رقم الصفحة
(01-1)	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	16
(01-2)	ترتيب أهم البنوك على أساس رأس مالها في 2019	46
(02-2)	ترتيب الدول حسب عدد بنوكها وأرباحها قبل اقتطاع الضرائب في 2019	47
(03-2)	أهم نتائج مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي للسنوات 2011، 2014، 2017	52
(04-2)	عرض لأهم عشرة بنوك عربية سنة 2019	66
(01-3)	حصيلة الودائع في البنك الجزائرية ما بين 2008-2017	91
(02-3)	حصيلة القروض الممنوحة للاقتصاد ما بين 2008-2017	92
(03-3)	أهم النتائج المالية البنك الوطني الجزائري 2018	104
(04-3)	أهم النتائج المالية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2018	106
(05-3)	أهم النتائج المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2018	107
(06-3)	أهم النتائج المالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لسنة 2013	109
(07-3)	أهم النتائج المالية بنك التنمية المحلية (BDL) لسنة 2018	111
(08-3)	تاريخ انشاء فروع مجموعة البركة بمجموعة من الدول	115
(09-3)	تطور النتائج المالية لبنك البركة الجزائر لغاية 2018	117
(10-3)	أهم مؤشرات الشمول المالي للجزائر للسنوات 2011 و2014 و2017	119
(11-3)	مختلف مسارات عمليات التطهير في البنوك العمومية الجزائرية	126
(12-3)	عمليات التطهير المالي بالبنوك العمومية ما بين 2001-2012	127

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحـة
الملخص	I – II
الإهداء	III – IV
الشكر والتقدير	V
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	IX
فهرس المحتويات	XI – XV
مقدمة	05 - 02
الفصل الأول: الإطار النظري للشمـول المالي	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي	**08**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي	08
الفرع الأول: نشأة ومراحل الشمول المالي	08
الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي	10
الفرع الثالث: تعريف التثقيف المالي	11
المطلب الثاني: ركائز وأبعاد الشمول المالي	12
الفرع الأول: ركائز الشمول المالي	12
الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي	14
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي في الاقتصاد	18
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي	18
الفرع الثاني: أهمية تعزيز الشمول المالي	19
الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي	21
المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية لتبني معايير الشمول المالي	**23**
المطلب الأول: أسباب التوجه للشمول المالي والهدف من التثقيف المالي	23
الفرع الأول: أسباب التوجه للشمول المالي	24
الفرع الثاني: أهداف التثقيف المالي والفئات المستهدفة	25
المطلب الثاني: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي والجهات المخولة بتطبيقه	26
الفرع الأول: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارفBCBS	26

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين (G20) لتعزيز النفاذ الشمال للخدمات المالية	27
الفرع الثالث: اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات cpss	28
الفرع الرابع: صندوق النقد العربي(AMF)	29
الفرع الخامس: الجهات المخولة بتطبيق معايير الشمول المالي	30
المطلب الثالث: دور البنوك المركزية والهيئات الاقليمية لدعم الشمول المالي	32
الفرع الأول: مبادرات البنوك المركزية لدعم الشمول المالي	32
الفرع الثاني: مبادرات الصندوق النقد العربي لدعم الشمول المالي	34
الفرع الثالث: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية	34
المبحث الثالث: سياسات تطبيق الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية	**35**
المطلب الأول: سياسات تبني وتطبيق الشمول المالي	35
الفرع الأول: تطبيق إصلاح البنوك الحكومية لتعزيز الشمول المالي	35
الفرع الثاني: إعتماد سياسة حماية المستهلك لتعزيز تطبيق الشمول المالي	35
الفرع الثالث: سياسة الهوية المالية	36
المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات النقدية وبالتنمية الاقتصادية	36
الفرع الأول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي والنقدي	36
الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية	38
الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاجتماعية	38
المطلب الثالث: ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي ومعوقاتها	39
الفرع الأول: ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي	39
الفرع الثاني: معوقات تبني وتطبيق إستراتيجية الشمول المالي	41
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي للمصارف العالمية والعربية ومدى استجابة القطاعات المصرفية	
تمهيد	44
المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي	**45**
المطلب الأول: القطاع المصرفي على المستوى الدولي	45
الفرع الأول: البنوك الرائدة على المستوى العالمي	45
الفرع الثاني: آثار الأزمات على القطاع المصرفي العالمي ما بين 2006 لغاية 2020 ...	49
المطلب الثاني: تطبيق الشمول المالي ومدي استجابة الاقتصاديات	51
الفرع الأول: تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي	51

الفرع الثاني: تقييم نتائج تطبيق مؤشرات الشمول المالي	53
المطلب الثالث: تأثير معيقات القطاع المصرفي على مؤشرات الشمول المالي وسبل علاجها	54
الفرع الأول: تأثير معيقات القطاع المصرفي على مستوى مؤشرات الشمول المالي	55
الفرع الثاني: حلول مقترحة لمعيقات تطبيق الشمول المالي في القطاع المصرفي	56
المبحث الثاني: أهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية	**58**
المطلب الأول: عرض بعض تجارب القطاع المصرفي العربي	58
الفرع الأول: تطورات جودة الخدمات المصرفية في المصارف العربية	58
الفرع الثاني: بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الدول العربية	62
المطلب الثاني: دراسة أهم البنوك العربية في الساحة العربية	65
الفرع الأول: عرض لأهم البنوك العربية لسنة 2019	65
الفرع الثاني: دراسة تطور نشاط القطاع المصرفي في دول الخليج	67
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الشمول المالي للدول العربية ما بين 2011 و2017	68
الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي للأفراد في الدول العربية حسب البنك الدولي ..	68
الفرع الثاني: تطور حسابات الشمول المالي بالدول العربية حسب البنك الدولي	69
الفرع الثالث: تطور حسابات الإقراض بالدول العربية حسب البنك الدولي	70
الفرع الرابع: تطور حسابات الإيداع بالدول العربية حسب البنك الدولي	70
الفرع الخامس: تطور بطاقات الائتمان بالدول العربية حسب البنك الدولي	71
الفرع السادس: تطور الخدمات المالية الالكترونية (الهاتف، الأنترنت) بالدول العربية حسب البنك الدولي	72
المبحث الثالث: تعزيز الشمول المالي في الدول العربية لمواجهة التحديات	**73**
المطلب الأول: تحديات التي تواجه الشمول المالي الدول العربية	73
الفرع الأول: رفع مستويات التثقيف المالي	73
الفرع الثاني: تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية	74
المطلب الثاني: ضعف مستويات البنى التحتية والمنافسة المالية	75
الفرع الأول: مستويات البنى التحتية المالية بالدول العربية	75
الفرع الثاني: مستويات المنافسة المالية بالدول العربية	76
المطلب الثالث: عوائق الإطار التشريعي، الرقابي وببيئة الأعمال للمصارف العربية	77
الفرع الأول: الأطر التشريعية والرقابية بالقطاع المصرفي العربي	77
الفرع الثاني: مستويات بيئة الأعمال بالدول العربية	78
خلاصة الفصل	79

الفصل الثالث: واقع اعتماد البنوك العمومية للشمول المالي كبديل للمنتجات التقليدية في الجزائر

تمهيد 81

المبحث الأول: بنية القطاع المصرفي الجزائري 82

المطلب الأول: أسس تنظيم وعمل النظام المصرفي الجزائري 82

الفرع الأول: تقديم بنك الجزائر 82

الفرع الثاني: تعديلات على قانون النقد والقرض ما بين 2001-2003 85

المطلب الثاني: مكونات السوق المصرفي الجزائري ومكانة التسويق ضمن نشاطه 87

الفرع الأول: البنوك العاملة في الجزائري لغاية 2020 87

الفرع الثاني: مكانة التسويق في نشاط النظام المصرفي 89

المطلب الثالث: الوساطة البنكية والخدمات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي الجزائري 91

الفرع الأول: حصيلة الودائع والقروض الممنوحة من القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2008-2017 91

الفرع الثاني: أهم الخدمات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي الجزائري 93

المبحث الثاني: تحليل نشاط المنظومة البنكية في الجزائر 102

المطلب الأول: تقييم النتائج المالية الخاصة في البنوك العمومية الجزائرية وبعض البنوك الخاصة 102

الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري(BNA) 102

الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي(BEA) 104

الفرع الثالث: بنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) 106

الفرع الرابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) 108

الفرع الخامس: بنك التنمية المحلية(BDL) 110

الفرع السادس: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(cnep) 112

المطلب الثاني: عرض للنتائج المالية لبعض البنوك الخاصة العاملة في السوق المصرفي الجزائري 113

الفرع الأول: تعريف بنك البركة 113

الفرع الثاني: تأسيس مجموعة البركة 114

الفرع الثالث: مختلف الخدمات البنكية التي يقدمها بنك البركة الجزائر 115

الفرع الرابع: تقييم النتائج المالية لبنك البركة الجزائر بغاية 2018 117

المبحث الثالث: تقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري وإعتماده كبديل للخدمات المصرفية التقليدية بالبنوك العمومية الجزائرية 118
المطلب الأول: دراسة مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائرية 118
الفرع الأول: نتائج أهم مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري للسنوات 2011 و2014 و2017 118
الفرع الثاني: دراسة وتحليل واقع مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري 120
المطلب الثاني: تحليل وتقييم مدى تبني الشمول المالي في البنوك العمومية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية 121
الفرع الأول: علاقة البنوك العمومية بالسياسة المالية للدولة الجزائرية وضعف البنوك الخاصة 121
الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في البنوك العمومية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية.. 129
المطلب الثالث: صعوبات وآفاق تطوير القطاع البنك الجزائري 131
الفرع الأول: صعوبات وتحديات تبني الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي الجزائري... 131
الفرع الثاني: آفاق تطوير القطاع المصرفي الجزائري 133
خلاصة الفصل 136
الخاتمة ..... 138 - 140
قائمة المراجع ..... 142 - 149

مقدمة

تتسم بيئة الأعمال المصرفية منذ نهاية القرن الماضي بالتطورات المتلاحقة، والتغيرات السريعة سواء بدخول خدمات مصرفية إلكترونية أو بتوسع نشاط البنوك نحوا الاسواق المالية، كما أن عدد المنافسين قد تزايد بشكل كبير سواء في الساحة الدولية او المحلية للدول، ضمن القطاع المصرفي منها عدد المنافسين الجدد، تغير أذواق وحاجات الزبائن بشكل مستمر وقصر دورة حياة الخدمة يمثل عامل مهم في تطوير الخدمات المصرفية، وهو ما شكل عامل مهم في تطور الخدمات المصرفية اليوم بشكل كبير.

وقد ساهم ذلك في ظهور أسس حديثة تتماشى مع التطور وتسعى لدراسة وتقييم الخدمات المصرفية، ومن أهمها هو الشمول المالي أو الاشتمال المالي، والذي يمثل شكل من اشكال قياس الخدمات المالية ومدى توزيعها في القنوات الرسمية لمختلف شرائح العملاء، كما ان ذاك يساهم في عملية إدماج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية، ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

1- إشكالية الدراسة

إن البنوك الجزائرية مثلها مثل أي قطاع تسعى لتطوير وتحسين جودة خدماتها المصرفية، خصوصاً في البنوك العمومية الجزائرية، حيث تسعى لتحسين خدماتها التقليدية، وتوفير خدمات مصرفية إلكترونية وحديثة اخرى تساهم في تلبية حاجات عملائها، وهو ما يساهم في تقييم مؤشرات الشمول المالي بالقطاع المصرفي الجزائري، ويوضح بشكل جلي وضع البنوك العمومية ونجاحها في تبني الخدمات المصرفية الحديثة كبديل للخدمات التقليدية في نشاطها المصرفي، مما سبق يمكن لنا صياغة إشكالية الدراسة والتي تتمثل فيمايلي:

- **هل يمكن إعتماد الشمول المالي كبديل للمنتجات التقليدية في البنوك العمومية الجزائرية ؟**

ولتحليل مضمون دراستنا يمكن صياغة بعض التساؤلات الفرعية، والتي يمكن من عرضها كمايلي:

- ما هي التطورات التي شملتها مؤشرات الشمول المالي بالدول المتقدمة والعربية مابين 2011-2017؟

- ما مدى تطور البنوك العمومية الجزائرية ما بين 2014-2020؟

– ما هو واقع تحسن مؤشرات الشمول المالي في القطاع لمصرفي الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة من خلال عرضها كمايلي:

– **الفرضية الأولى:** تمثل مؤشرات الشمول المالي عامل مهم اليوم لقياس الخدمات المصرفية، ومدى توزيعها في القنوات الرسمية لمختلف شرائح العملاء.

– **الفرضية الثانية:** مازالت البنوك الجزائرية سواء العمومية منها أو الخاصة ضعيفة الأداء خاصة في تقديم الخدمات، مما انعس سلباً على امكانية تقديم الشمول المالي كبديل للمنتج التقليدي.

3- أسباب ودوافع إختيار الموضوع

يمكن إيجاز أسباب ودوافع إختيار الموضوع من خلال النقاط التالية:

– رغبة مني دراسة هذا الموضوع؛

– الموضوع في مجال التخصص؛

– السعي لتحسين المواد المعرفية في هذا الموضوع.

4- أهمية الدراسة

يمكن إيجاز أهمية الدراسة ضمن النقاط التالية:

– تشكل الخدمات المصرفية الحديثة ومنها الإلكترونية من أهم الخدمات المصرفية التي يعتمد عليها المصرف اليوم لتحقيق أهدافه وتلبية حاجات مختلف شرائح عملائه؛

– يشكل مؤشرات الشمول المالي من أهم المقاييس اليوم التي تعتمد في قياس توزيع الخدمات المصرفية في القنوات الرسمية لمختلف شرائح العملاء؛

– تسعى المصارف الجزائرية عامة والعمومية خاصة إلى تحديث خدماتها المصرفية، وبالتالي اعتمادها كبديل للخدمات التقليدية، وهو ما يشكل أهمية كبيرة في دراسة وتحليل الوضع الحالي للمصارف العمومية.

5- أهداف الدراسة

يمكن إيجاز أهداف الدراسة ضمن النقاط التالية:

– الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية والتحقق من فرضيات الدراسة؛

– إكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا وفكر القارئ الذي يستعين بدراستنا؛

– محاولة توضيح مدى أهمية الشمول المالي وقياس تطوره في القطاع المصرفي العالمي، العربي والجزائري.

6- منهج الدراسة

لقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظرية من موضوع الدراسة، كما تم إستخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي والتي تتعلق بالفصل الثالث، حيث تم توضيح بدراسة تحليلية لمختلف النتائج الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري.

7- هيكلة الدراسة

للإجابة على الإشكالية واختبار فرضيات موضوع الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وهي كمايلي:

– لقد خصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للشمول المالي، حيث تم تقسيمه لثلاث مباحث، فالمبحث الأول خصص لدراسة عموميات حول الشمول المالي، كما ان المبحث الثاني تم عرض للمرتكزات الأساسية لتبني معايير الشمول المالي، وفي المبحث الثالث خصص لدراسة سياسات تطبيق الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية.

– وفي الفصل الثاني خصص لدراسة نماذج لمستويات المصارف العالمية العربية مع واقع الشمول المالي ومدى استجابة القطاعات المصرفية، حيث تم تقسيمه لثلاث مباحث، فالمبحث الأول خصص لدراسة تحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي، والمبحث الثاني تم عرض لتحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العربي، وضمن المبحث الثالث تم دراسة معيقات تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي العربي.

– كما خصص الفصل الثالث لدراسة واقع اعتماد البنوك العمومية للشمول المالي كبديل للمنتجات التقليدية في الجزائر، حيث تم تقسيمه لثلاث مباحث، فالمبحث الأول خصص لدراسة بنية القطاع المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد تم دراسة وتحليل النتائج المالية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائري، وفي المبحث الثالث تم عرض لتقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري وإعتماده كبديل للخدمات المصرفية التقليدية بالبنوك العمومية الجزائرية.

8- صعوبات الدراسة

يمكن إيجاز بعض صعوبات الدراسة والتي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

- صعوبة الحصول على كتب ومراجع حديثة خاصة بالشمول المالي بالعربية خصوصاً وأن مكتبة الجامعة مغلقة في ظل جائحة كورونا؛
- صعوبة الحصول على تحليلات خاصة بالشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمـول المالـي

تمهيد

يعد الشمول المالي من المصطلحات الحديثة التي تناولت قدرة الوصول إلى الخدمات المالية وبكلفة منخفضة، ولقد سعت مختلف الهيئات المصرفية إلى توفير أسس ومبادئ ومؤشرات لعملية قياس وتحليل نتائجها في إطار الشمول المالي، وبذلك فقد ساهم هذا في دراسة وتحليل مدى قدرة أفراد المجتمع من الحصول على الخدمات المالية، وهذا ما جعل الشمول المالي أو الإشتمال المالي يحيز جانب كبير من الإهتمام به خصوصاً من طرف المنظمات الدولية وصانعي السياسات، ويعود ذلك لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، ولاسيما لذوي الدخل المحدود، وضمن هذا الإطار يمكن من خلال هذا الفصل تحليل مختلف الجوانب النظرية للشمول المالي من خلال تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث تتمثل فيمايلي:

- **المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي**
- **المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية لتبني معايير الشمول المالي**
- **المبحث الثالث: سياسات تطبيق الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية**

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح ومتعلقاته الرئيسية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي

الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأصبح واضحا الإهتمام العالمي به، وبذلك فيمكن من خلال هذا المطلب التطرق لنشأة وتعريف الشمول المالي، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: نشأة ومراحل الشمول المالي

يمكن من خلال هذا الفرع تحديد لنشأة الشمول المالي ومراحله، وذلك من خلال العنصرين التاليين:

أولاً- نشأة الشمول المالي

لقد ظهر الشمول المالي لأول مرة وإستخدام من خلال هذا المصطلح أي "الشمول المالي" في عام 1993، وذلك ضمن دراسة الباحثين "*Leyshon & Thrift*" بإنجلترا، وأوضح هذان الباحثان أن الشمول المالي يتعلق بشكل مباشر بالخدمات المالية التي يقدمها المصرف، ويعبر ضمن مؤشرات أو نسب والتي يتم قياسها في المجتمع، وبذلك يتم تحديد مختلف الصعوبات التي يمكن ان تواجهها مختلف الفئات بالمجتمع في الوصول إلى تلك الخدمات المالية المصرفية التي يقدمها المصرف، ومن منطرق هذا المفهوم التي خصصه الباحثين، توالت الإستخدامات لهذا الأساس لتوجيه السياسات الخاصة بالمصارف أو الحكومات في سياساتها للسوق المصرفي. [1]

(1) سمير عبد الله، (2016): الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، دار البيرة للنشر، فلسطين، 15.

ثانياً- مراحل تطور الشمول المول المالي

لقد مرّ تطور الشمول المالي بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي: [1]

1- المرحلة الأولى ما بين (1993-1999): ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرّة في عام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة، وبشكل أوسع، بتوصيف محددات خاصة لتوضيح وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة(*).

2- المرحلة الثانية ما بين (1999-2008): إزداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام2007، وإزداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من إستخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة إذ تم إنشاء التحالف الدولي في مجال الشمول المالي ويضم عدد94 دولة من الدول النامية الممثلة في119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق وبالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.[2]

3- المرحلة الثالثة ما بين (2009-2014): إنعقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، موزنبيق ومصر، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي على البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من

---

(1) بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (مارس 2018): واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 09، الجزائر، ص 92.

(*) تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الإختياري عن السعي وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب إنعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على إمتلاكها وينحصر إهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن إختاروا إقصاء نفسهم عن إستخدام المنتجات والخدمات المالية.

(2) أحمد سرور، منى حجازي، (2017): كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي، مصر، على الموقع: https://elbdil-pass.org، تم التحميل بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 14:30.

خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP[*])، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC[**])، وهي تعمل مضن وضع برامج تعتمد على تحقيق الشمول المالي.

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

تختلف تعاريف الشمول المالي غير أن معظمها تصب في مجمل إطار واحد، ولقد عرفته حزمة من المنظمات الدولية، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال ولا الحصر مايلي:

– هناك من عرف الشمول المالي بأنه: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم من معاملات ومدفوعات وإدخار وإئتمان وتأمين التّي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة".[1]

– كما عرف بنك الاحتياطي الهندي الشمول المالي في 2006، على أنه يتثمل: "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول الغير المقيد إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفئ كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي سياسة العامة.[2]

– وعرف كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "*OECD*"[***] والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي على أنه يمثل: " العملية التي ينمو من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الاجتماعي والاقتصادي".[3]

(*) CGAP: Consultative Group to Assist the Poor

(**) IFC : International Finance Corporation

(1) البنك الدولي، (2017): البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، متاح على الموقع: https://www.albankaldawli.org، تم التجميل بتاريخ: 2020/05/02، على الساعة: 14:00.

(2) بدر شحدّة حمدان، ماجدة أبودية، (2018): أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية جامعة شلف، المجلد 04، العدد 02، ص 179.

(***) OECD: Organisation de coopération et de développement économiques.

(3) شني صورية، بن لخضر سعيد، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02، ص 106.

كما عرف بنك الجزائر الشمول المالي بأنه هو إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية.[1]

من خلال ماسبق، يمكن لنا عرض لتعريف الشمول المالي بشكل شامل ووافي، والذي تتمثل في أنه يمثل مفهوم حديثاً في النشاط المصرفي والمالي، حيث أنه يهدف إلى توسيع إنتشار الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من مختلف فئات المجتمع، من افراد ومؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وذلك حسب القنوات المالية الرسمية، ولتكريس أكبر للإبتكارات الخاصة بالخدمات المالية ولملائمتها لحاجات ورغبات الزبائن ضمن منافسة عادلة وحرة، وبذلك فإن هذا يعزز التثقيف المالي، وتوعية مختلف فئات المجتمع بمدى المكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية التي تتم ضمن القنوات الرسمية، ويهم ما يضمن حقوقهم من إستخدام تلك الخدمات المالية المصرفية.

الفرع الثالث: تعريف التثقيف المالي

إن التثقيف المالي حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمثل تلك العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر واتخاذ قرارات مدروسة وفعّالة لتحسين أوضاعهم المالية. [2]

كما إن التثقيف المالي حسب المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب يعتبر عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب. [3]

وبذلك يمكن أن نستخلص تعريف شامل للتثقيف المالي حيث أنه يمثل مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويعد التعليم العالي هو العملية التي من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي.

---

(1) بنك الجزائر، (2017): الشمول المالي، بنك الجزائر، الجزائر، ص ص 02-03.

(2) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، (ديسمبر 2018): أهمية الشمول المالي فتحقيق التنمية -تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، ص 111.

(3) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، (2017): نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، منشورات صندوق النقد العربي، رقم 77، ص 10، متاح على الموقع: https://www.amf.org، تم تحميل بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 11:30.

المطلب الثاني: ركائز وأبعاد الشمول المالي

تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كإحدى المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهود والمتطلبات كأفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي.

الفرع الأول: ركائز الشمول المالي

يمكن عرض لمختلف ركائز الشمول المالي من خلال العناصر التالية:

أولاً- دعم البنية التحتية المالية: يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة سليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمات متطلبات الشمول المالي، يتعين في هذا الصدد، تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي: [1]

- العمل على تفعيل دور مكانة الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية؛

- تطوير نظام الدفع، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية.

ثانياً- حماية مستهلكي الخدمات المالية: حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوّره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي.

وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي: [2]

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافية إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سير وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

---

(1) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، (2017): نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، منشورات صندوق النقد العربي، رقم 77، ص 08، على الموقع: https://www.amf.org.b، تم تحميل بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 11:30.

(2) نفس المرجع السابق، ص 09.

– توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليّا لفهم حقوقهم ومسؤوليتهم والوفاء بالإلتزامات.

ثالثاً– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد وتشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات متنوعة عالية الجودة وبسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية، فلاّ بدّ من مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عن تصميم الخدمات والمنتجات جديدة تعتمد على الادخار والتأمين، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالي فلا بدّ الأخذ بعين الاعتبار مايلي:[1]

– دراسة ظروف واحتياجات العملاء عن التعامل بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛

– إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال، مع تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛

– قيام الجهات الرقابيّة بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

رابعاً– التثقيف المالي: تحقق الرفاهية المالية للأفراد من خلال اتخاذ قرارات مالية سليمة التي تعتمد على جملة من المهارات والمعارف إلى جانب ذلك لا بدّ أن تهتم كل دولة بموضوع التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، وبذلك يهدف التثقيف المالي إلى ما يلي: [2]

– إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى المجتمع مثقفا ماليّا؛

– يعمل التثقيف المالي على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة؛

(1) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 09-10.

(2) آسيا سعدان، نصيرة محاجية، (سبتمبر 2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 750.

– توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ القرارات مالية تلائم احتياجهم.

يمكن عرض للشكل التالي الذي يمثل مختلف العناصر السابقة، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (1–01): ركائز الشمول المالي

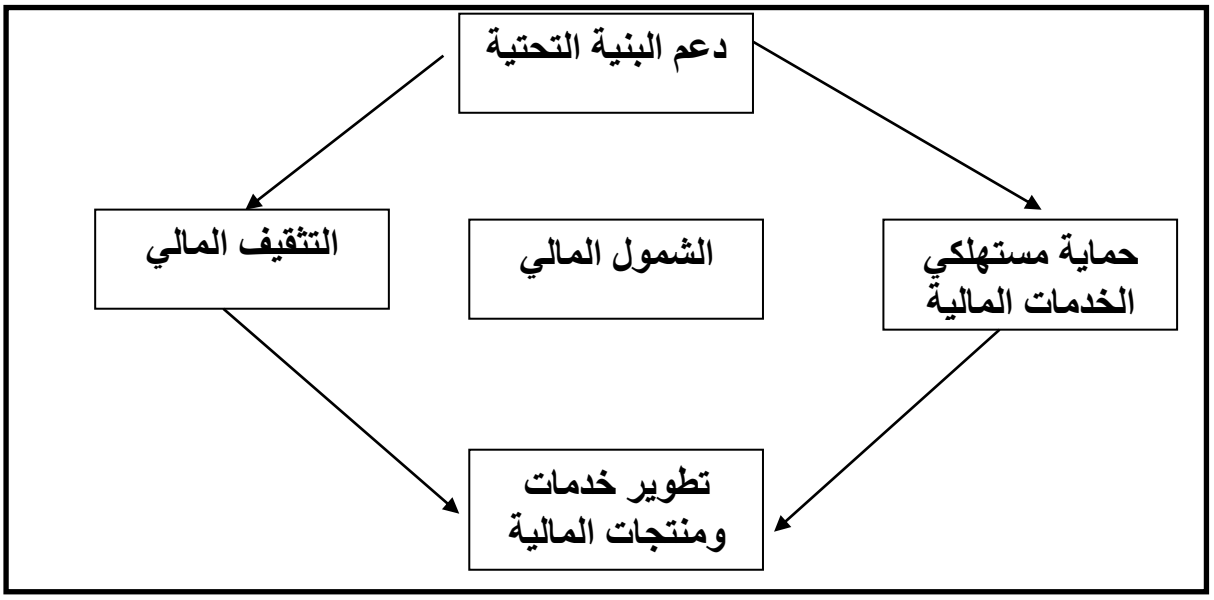

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على رنا يدوي: الشمول المالي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي

هناك أبعاد مختلفة للشمول المالي، حيث تتمثل فيما يلي: [1]

أولاً– الموجودات بالمؤسسات المالية الرسمية

والذي يتم قياسه غالبًا بعدد فروع البنوك لكل 100.000 نسمة، ويمكن رفع حجمها حسب تطور السوق المصرفي في دولة ما؛

ثانياً– الوصول للخدمة المالية في المؤسسات المالية الرسمية

ويمثل هذا البعد جانب مهم في وصول الافراد أو المؤسسات أو فئات بالمجتمع لاي دولة ما إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، دون صعوبات أو مشاكل توزيع الفروع، والتي تنعكس بالسلب

(1) Mandira Sarma, (July 2012): Index of Financial Inclusion – A measure of financial, sector inclusiveness, Working Paper N°07/2012, p28.

على وصول الفئات للخدمات المالية بشكل سلس وسهل، وفي يعتمد في هذا البعد على عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ، حيث يمكن رفع هذا المقياس حسب الفروع والسوق المصرفي لأي دولة.

ثالثاً- الإستخدام للموجودات

يمثل بعد الإستخدام من أهم الابعاد حيث أنها يمثل قيم إستخدام للخدمات المالية والتي تتمثل في قيمة حجم المدخرات، وقيم الائتمان الممنوح لمختلف الفئات بالمجتمع، وذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لدولة ما.

وبذلك تسمح لنا هذه الأبعاد الثلاثة بفهم جزء فقط من تعقيد عملية الشمول المالي، حيث في الواقع يمكن ربطه بعدت ابعاد أخرى من بينها نسب شراء عبر الأنترنت أو بطاقات الإئتمان، أو نسب قروض الإسكان وقطاع العقار، أو نسب حصول القطاع العام والخاص من القروض الممنوح من المؤسسات المالية الرسمية، وزيادة على ذلك السعي لدراسة والتحقق من وجود فروع مصرفية كافية موزعة بشكل كامل على الحدود الجغرافية لدولة ما، أو مدينة ما، وبالتالي إمكانية بلوغ وحصول البالغين بما يفوق عمرهم 15 سنة للخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية، سواءا الحصول على حساب بنكي، او بطاقة إلكترونية، أو قرض أو الإدخار والإيداع بها، أو حتى تحويل ... إلخ.

لا يمكن الإشارة إلى أن هذه الابعاد لا يمكنها قياس جودة الخدمات المالية أو الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك، حيث يعتمد لذلك على أسس أخرى من بينها قياس نسب الطلب على خدمة مالية محددة مقارنة بغيرها، وقياس نسبة الحصة السوقية للمصرف، وغيرها من المؤشرات الأخرى، إلا أن ذلك لا يكون في الأغلب بالإعتماد أيضاً على الأبعاد السابقة التي عرضت للشمول المالي.

كما هناك من يجمع تلك الأبعاد في أبعاد أوسع تشمل على الأبعاد التالية: [1]

1- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، لكن لا يعني بالضرورة إستخدام الخدمة المالية.

2- إستخدام الخدمات المالية: يشير بعد إستخدام الخدمات المالية إلى مدى إستخدام الخدمات المالية إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة وبشكل مستمر أو دائم أو متكرر، ويتم بواسطة مؤسسات

(1) شني صورية، المرجع سبق ذكره، ص ص 109-111.

القطاع المصرفي، ويتم ذلك من خلال تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[1]

3- جودة الخدمات المالية: تعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء إتجاه طلب الخدمة المالية بالإضافة إلى إعتبارها تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة الدراسة والقياس والمقارنة، وإتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. [2]

ويوضح الجدول التالي تلخيصها لأبعاد الشمول المالي مؤشراته:

الجدول رقم (1-01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

البعد	مؤشرات قيـاسه
الوصول إلى الخدمات المالية	- إمكانية الوصول إلى فرع لمؤسسة مالية رسمية يتم لكل 10.000 نسمة من البالغين على المستوى الوطني كأقل تعداد؛ - عدد أجهزة الموزع الآلي لكل 100.000 نسمة كأقل تعداد؛ - عدد حسابات النقود الالكترونية لكل 100.000 نسمة كأقل تعداد؛ - مدى وجود شبكة كاملة لفروع المؤسسات المالية الرسمية وترابطها في عملية تقديم الخدمة المالية لكل 100.000 نسمة كأقل تعداد.
إستخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي؛ - نسبة البالغين الذين لديهم حساب إئتمان منتظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين لكل 1000 من البالغين؛ - عدد معاملات الدفع غير النقدية؛ - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ - إرتفاع وتيرة إستخدام الحسابات المصرفية؛ - نسبة المحتفظين بحسابات بنكية لمدة عامين كأقصى أقل فترة؛ - التحويلات؛ - الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية؛

(1) بطاصر بختة، عقون عبد الله، (2018): الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول – تجارب بعض الدول- ، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آليات لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، مستغانم، الجزائر، ص 02.

(2) بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، العراق، ص 107.

	– شركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط إئتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف** – معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي، بمتوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ – متوسط تكلفة تحويلات إئتمان. **الشفافية** – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي؛ – وجود نموذج توصيف محدد لخصائص ونسبة الطلب على الخدمات المالية. **حماية المستهلك** – مدى وجود قانون أو لائحة معايير شكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة** – نسبة الأفراد الذين لا يشعرن بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الإنتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. **التثقيف المالي** – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات التالية الأساسية مثل: الشمول المالي، الإيداع، الإدخار، الإئتمان، المعدل، المخاطرة، التضخم؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين لا يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر (تحكم في الاستهلاك). **السلوك المالي** – نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سواء القرض؛ – كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقراض، بيع أصول، قرض بنكي. **العوائق الائتمانية** – نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض

	مصرفي.

المصدر: بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، العراق، ص 107.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي في الاقتصاد

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة لأهمية وأهداف الشمول المالي في الاقتصاد، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

إن الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي: [1]

– تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

– تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 15000 إمرأة بترك العمل بالزراعة وانشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛

– يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث إنخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق

(1) بن كريدة صفيناز، (2018): مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري المعايير الدولية في الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوافقها مع أسس الشمول المالي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، اقتصاد نقدي، جامعة وهران، ص ص 48–49.

على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 07% و10%، إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛

– تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار. ولقد ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛

– بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.[1]

الفرع الثاني: أهمية تعزيز الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن من خلال هذا العنصر التعرض لدراسة أهمية تعزيزي الشمول المالي والتي يحقق من خلالها مايلي:[2]

(1) بن كريدة صفيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

(2) حنين محمد، بدر عجوز، (2017): دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، تجاه العملاء، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين المحتلة، ص ص 10-11.

أولاً- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي بحيث ستنعكس الآثار الايجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمت هذه الاستراتيجية العديد من المحاور منها:

- حشد وتوفير مصادر جديدة وعافية لتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة عابرة من الشباب العاطلين عن العمل؛

- تعزيز المساواة بين الجنسين: يساهم إيجابيا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع؛

- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابيا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة.

ثانياً- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة إستخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز إستقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الإستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول. حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

ثالثاً- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات على أن الشمول المالي يساهم تحسين قدرة الأفراد على إستخدام النظام المالي، وبالتالي يعزز ذلك في قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والإستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وإمتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. [1]

رابعاً- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع إنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات إستخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثروة التكنولوجية في مجال الإتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه

(1) حنين محمد، بدر عجوز، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب كما أن المدفوعات المختلفة ستخلف فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عدد مستخدمي النظام المالي الرسمي.[1]

الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى خلق تكاتف وتنسيق شامل فيما بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية، ليضمن بذلك آليات مشتركة وموّحدة لتنامي منافع الشمول المالي، ومن خلال الإطلاع على الدراسات، والتقارير والمنشورات، يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:

أولاً- الأهداف عامة للشمول المالي

1- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها لتحسين ظروفهم الإجتماعية والاقتصادية.[2]

2- نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد الخدمات المالية المقدمة للعملاء، فقد حظي مفهوم الحماية المالية للمستهلك باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، ومن أهم الأهداف المرجوة من تطبيق هذا المفهوم هو حصول العمّيل على معاملة عادلة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية، فلا بدّ من حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات التي تتعلق بتعرف المتعاملين على حقوقهم وواجباتهم مع المؤسسات المالية الحالية.

3- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين مازالت هناك تحديات كبيرة تواجه إعتماد للشمول المالي، ومنها عدم فهم أو تخوف الكثير من أفراد الشريحة المستهدفة بالفكرة، ومن ناحية أخرى نجد في أغلب الحالات أن الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من فئات المجتمع

(1) الشمول المالي، (2016): اضاءات مالية ومصرفية، مجلة اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 07، ص 02.

(2) إلياس، كمال الدين، (2015): مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، مجلد 23، العدد 03، ص 11.

نظرا لارتفاع تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات جعلت من الصعب الحصول عليها، مما يتعرض له المواطن نقص وقصور في الأسواق.[1]

ثانياً– أهداف الشمول المالي حسب البنك الدولي

لقد وضع البنك الدولي حسب وجهة نظره أهداف الشمول المالي، والتي تتمثل في النقاط التالية: [2]

– تسهيل الوصول للخدمات المصرفية بأشكالها وتمكين فئات المجتمع كافة من الوصول إلى هذه الخدمات متوفرة بأسعار معقولة وأن تشمل خدمات تفيد أغلبية المجتمع بدل التركيز على خدمات كبار التجار والمستثمرين؛

– وعلى المستوى الشخصي، فإن التعامل بالنقد يرتبط بشكل أساسي مع زيادة معدل الخطر، وهذه المشكلة خاصة في الدول النامية، كما أن وصول الشخص إلى الخدمات المصرفية يزيد سهولة تعاملاته المالية؛

– تعزيز مشاريع العمل الحرّ والنمو الاقتصادي؛

– السعي إلى تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة ومن ثم إلى زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها بعين الإعتبار؛

– تمكين الشركات الصغيرة جدّا من الاستثمار والتوسع؛

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛

– كذلك فإن الشمول المالي يساعد في مواجهة التحدّيات والتهديدات التي تواجه الجهات الرقابية مختلف دول العالم وفي نفس الوقت تحقيق كل من الاستقرار المالي والنزاهة والسلامة والحماية المالية للمستهلك ويمكن بيان ذلك في الشكل التالي: [3]

(1) الصابوني، النعمان محمد الهادي، (2015): مفهوم الاشتمال المالي – الأهداف والتحديات–، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 03، ص 20.

(2) إلياس، كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(3) حماده السعيد المعصراوي، (أكتوبر 2019): مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 89، المملكة العربية السعودية، ص 39.

الشكل رقم (1-02): أهداف الشمول المالي

المصدر: حماده السعيد المعصراوي، (أكتوبر 2019): مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 89، المملكة العربية السعودية، ص 39.

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية لتبني معايير الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على دمج الاقتصاد الغير رسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدول النامية، ليضمن بذلك تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المدرجة في نطاقه من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وخير مثال على ذلك ما أطلقه البنك المركزي المصري بالتعاون مع البنك الدولي، وذلك ضمن مبادرات لدعم الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي لدول إفريقيا والشرق الأوسط.

المطلب الأول: أسباب التوجه للشمول المالي والهدف من التثقيف المالي

يمكن ضمن هذا المطلب التطرق لدراسة أسباب التوجه للشمول المالي، ومختلف الأهداف الخاصة بالتثقيف المالي والفئات المستهدفة منه، وذلك من خلال الرفعين التاليين:

الفرع الأول: أسباب التوجه للشمول المالي

من خلال هذا الفرع يمنكن التّعرف على مختلف الأسباب التي أدت بالدول إلى استخدام الشمول المالي والتّي تتمحوّر حول نقطتين رئيسيتين وهما: [1]

أولاً- الشمول المالي من قبل البنوك المركزية

فتطبيق الشمول المالي من طرف الدول يسمح بزيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبة، كما يسمح باستهداف أكثر كفاءة للدعم، كما أنت مجموعة البحوث كشفت إلى أنّ هناك منافع عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي أي أنها توصلت إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إهتمام أكثر للإحتياجات المحلية.

ثانياً- مكافحة الفقر

يساهم برفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد كما يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبّة ويساهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وزيادة الأعمال وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر. [2]

وبذلك يتم حشد وتوفير مصادر جديدة للمجتمع ككل لاي دولة، ومصادر كافية للتمويل وتوفير الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل الضعيف أو المحدود ونسبة كبيرة من العاطلين عن العمل وهذا ينعكس إيجابيا على الأوضاع الاقتصادية داخل البلاد. [3]

(1) بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين، (ديسمبر 2019): أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي – مع الإشارة إلى التجربة الأردنية–، مجلة المعارف الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، جامعة عاشور الجلفة، ص 215.

(2) بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(3) رنا بدوي، (ديسمبر 2016): الشمول المالي – دور البنك المركزي المصري–، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ص 03، متاح على الموقع: .https://ebi.gov ، تم تحميل بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 14:20.

الفرع الثاني: أهداف التثقيف المالي والفئات المستهدفة

لقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، حيث بينت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، وهو ما دفع الحكومات إلى تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي.

أولاً– أهداف التثقيف المالي: يمكن عرض لأهداف التثقيف المالي من خلال النقاط التالية: [1]

– زيادة الوعي المالي؛

– الوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد؛

– الوصول إلى مجتمع مالي يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع؛

– يحقق توازن المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية وبالأخص المستهلكين الجدد؛

– تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة؛

– نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب.

ثانياً– الفئات المستهدفة في الشمول المالي عن طريق التثقيف المالي: من خلال هذا العنصر يمكن عرض لمختلف الفئات المستهدفة في الشمول المالي عن طريق التثقيف المالي، والتي تتمثل فيمايلي:

– **فئة الشباب ورواد الأعمال الصغار:** إن ما يقارب من 51% من المبادرات تقوم باستهداف الشباب ورواد الأعمال الصغار وذلك من أجل خلق فرص إقتصادية جديدة.

– **فئة الشباب البطالين:** يتراوح أعمار الشباب الذين يعانون من البطالة من 15 إلى 25سنة يصل إلى 29.7%.

(1) بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

– **بالنسبة للفئات الأخرى المستهدفة:** فإن ما يقدر بحوالي 38% من المبادرات تقوم بالتركيز على عملاء التمويل الأصغر، و27% تقوم بالتركيز على المرأة، و06% تقوم بالتركيز على اللاجئين أو المهاجرين.

ويمكن الإشارة إلى أنه هناك إجراءات يجب تطبيقيها بغية النهوض بالفئات المستهدفة، والتي تشمل على تطبيق مايلي: [1]

* وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها؛

* العمل على العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المشروعات المتوسطة والصغيرة؛

* توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة لاتخاذ قرارات مالية ملائمة؛

* مراعاة قلة خبرة المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية.

المطلب الثاني: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي والجهات المخولة بتطبيقه

دفعت الأزمة المالية العالمية في عام 2007 إلى إعادة تقييم النظام المالي العالمي، وكان الهدف هو خلق نظام مالي عالمي يعزز الثقة والنمو، ولقد قاد هذه الجهود مجموعة من الهيئات أبرزها مايلي:

الفرع الأول: لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS

تأسست لجنة بازل للإشراف (الرقابة) المصرفي "*BCBS*"[*] عام 1974، من محافظ والبنوك المركزية ومجموعة الدول العشر العظمى، وقد تكونت من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية، ويعتمد بها 45 عضواً. [2]

وقد أرست اللجنة عددا من المبادئ التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وقواعد ومتطلبات تطوير الرقابة المصرفية.[3]

(1) مجيطنة عبد الكريم، (2019): واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري –دراسة مقارنة بين البنوك العربية–، مذكرة ماجستير، غير منشورة، إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة وهران، ص ص 45–46.

(*) BCBS: The Basel Committee on Banking Supervision.

(2) تم التحميل على الموقع: https://www.bis.org/bcbs، بتاريخ: 2020/05/12، على الساعة: 13:00.

(3) كلاب ميساء، (2007): دوافع تطبيق دعائم بازل (2) ومتطلباتها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين–، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص 24.

ولقد سعت لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: [1]

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال البنوك؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

الفرع الثاني: مبادئ مجموعة العشرين (G20) لتعزيز النفاذ الشمال للخدمات المالية

تعتمد هذه المجموعة على جملة من المبادئ التي تهدف لتحسين الخدمات المالية في إطار انتشار الأمن والمعرفة، وبذلك فقلد تم إعتماد مبادئ محددة من طرف قادة دول مجموعة العشرين (G20[**]) في قمة تورينو المنعقد في جويلية 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الابداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل المبادئ التي تعتمد عليها مجموعة العشرين (G20) لتعزيز النفاذ الشمال للخدمات المالية فيمايلي:[2]

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع يعمل من أجل المساعدة في التحقيق من الفقر؛
- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الايداع والائتمان؛
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسة المتطورة اللازمة مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية؛
- **الحماية:** حماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين؛
- **التمكين:** وذلك للقضاء على الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛

(1) CGAP, (2011): white- paper, global Standard setting Bodies, p5.

(**) G20 : Le Groupe des vingt.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2013)، المحور العاشر، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، تم التحميل على الموقع: https://www.amf.org ، بتاريخ: 2020/05/12، على الساعة: 12:30.

– **التعاون:** خلق البيئة المؤسسة المواتية لنشر الخدمات المالية على إطار واضح والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية؛

– **المعرفة:** استخدام السياسة القائمة على الأدلة، والاستفادة من قواعد البيانات لتقدم في الانجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛

– **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا منتجات المالية المتطورة.

– **إطار العمل:** عند وضع إطار تنظيمي لابدّ أخذ في الاعتبار، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة.

الشكل رقم (1–02): مبادئ مجموعة العشرين

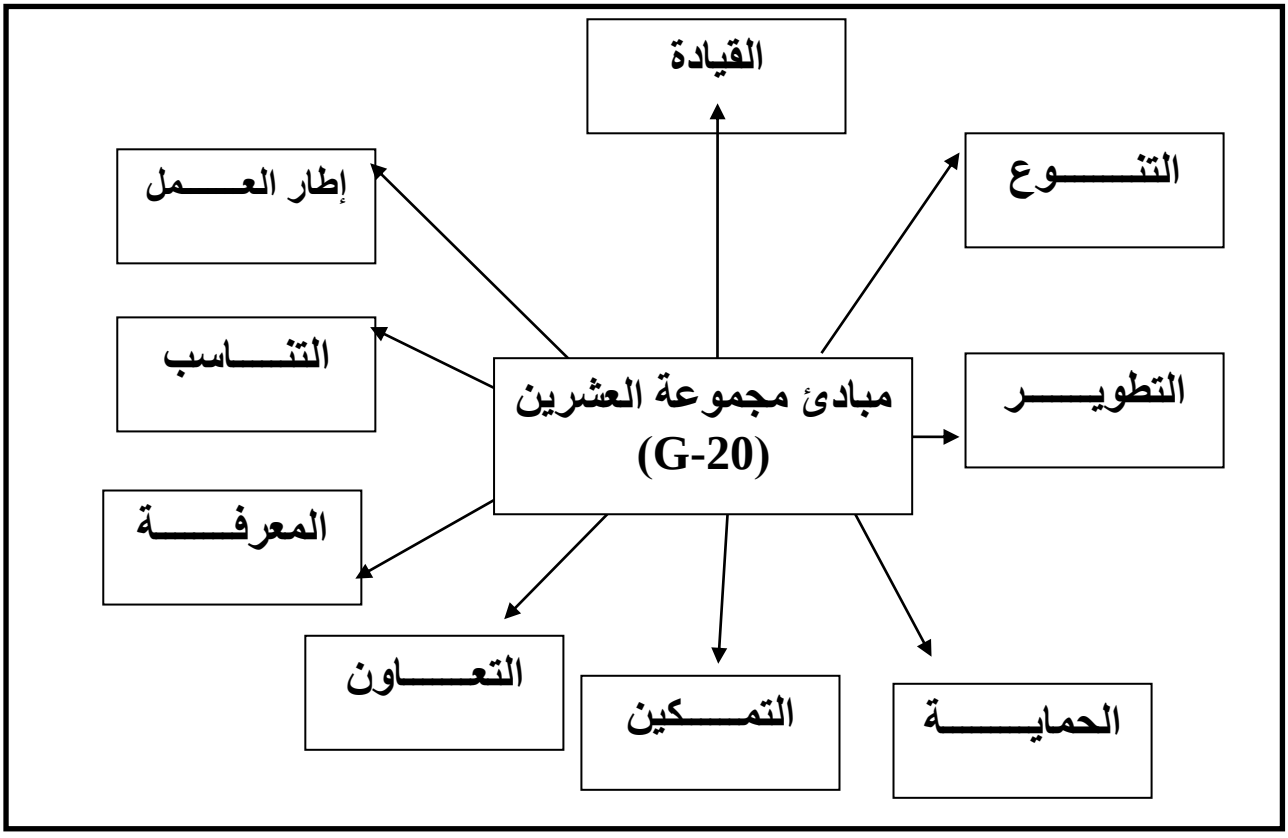

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد (2013)، المحور العاشر، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث: اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات *cpss*

تعتبر اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات "*CPSS*"(*) التابعة لبنك التسويات الدولية في بازل، من الهيئات التي أوضح بشكل أكبر للمعايير التي يمكن تبنيها في عملية توضيح مبادئ الشمول المالي، وذلك راجع إلى أن

نظم الدفع والتسوية هو إحدى الأعمدة المهمة في النظام المالي والمصرفي، والتي أعطت أهمية كبرى للشمول المالي، وتعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى لأعضائها بنوك مركزية من 24 بلدا منها البلدان المتقدمة والبلدان أسواق الناشئة بصفتها جهات رقابية على نظم المدفوعات. (1)

كما تشترك اللجنة بصورة متزايدة في أنشطة ترتكز بصورة محددة على قضايا مدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالشمول المالي ويتحقق هدف الشمول المالي، في حدود أن يؤدي تنفيذ معايير وإرشادات هذه اللجنة التي بدورها يؤدي إلى تحسين جودة نظم المدفوعات مع خفض التكاليف. (2)

تتناول اللجنة قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة للشمول المالي مثل:(3)

- كفاءة تكاليف المدفوعات تشجيع البنوك المركزية على تقديم خدمات أكثر فعالية؛
- تشجيع الوصول المنفتح إلى نظم المدفوعات بشرط تطبيق تدابير كافية لخفيف من المخاطر؛
- تشجيع البنوك المركزية لمعالجة المعيقات القانونية والتنظيمية التي تقف أمام الابتكار.

الفرع الرابع: صندوق النقد العربي (*AMF*)

صندوق النقد العربي (*AMF*(**))، هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر، ويعمل الصندوق على تحقيق الأهداف، التي من ضمنها توسيع وترسيخ مفهوم الشمول المالي والتثقيف المالي في الدول العربية، ويمكن عرض لتلك الأهداف كمايلي: (4)

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء؛
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي؛

(*) CPSS: Committee on Payments & Settlement Systems.

(1) متاح على الموقع: https://www.bis.org، بتاريخ: 2020/05/12، على الساعة: 14:30.

(2) متاح على الموقع: https://www.bis.org، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/05/12، على الساعة: 14:30.

(3) CGAP, (2011): white- paper global Standard setting Bodies, op-cit. p18.

(**) AMF: ARAB MONETARY FUND.

(4) متاح على الموقع:.https://www.amf.org ، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/07/16، على الساعة: 09:00.

– إبداء المشورة، عند طلبها، في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية؛

– تطوير الأسواق المالية العربية؛

– العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛

– ترسخي أسس ومفاهيم الشمول المالي والتثقيف المالي في الدول العربية، وزيادة عمليات التنسيق فيما بين المصارف والمؤسسات المالية العربية والدولية؛

– تزويد مختلف الجهات الدولية والحكومية وغير الحكومية بنتائج الأسوق النقدية العربية، وزيادة شفافية المعلومات والإحصاءات؛

– المساهمة في عمليات الإصلاحات النقدية والمصرفية بالدول العربية، وتحسين عمليات تبني المعايير الدولية، بما فيها حوكمة الشركات والبنوك العربية.

الفرع الخامس: الجهات المخولة بتطبيق معايير الشمول المالي

هناك عدت جهات تعتبر هي الجهات المخولة بتطبيق معايير الشمول المالي والتي يمكن عرضها ضمن العنصرين التاليين: [1]

أولاً– الجهات الحكومية

تشمل الجهات الحكومية على الحكومات او الدولة بشكل عام، وهي التي تمثل الركيزة الأساسية لتبني أي قطاع مصرفي أو مالي في أي دولة، حيث تعمل الحكومات على تبني معايير الشمول المالي بغية تحسين قطاعاتها المصرفية والمالية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على القطاعات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام.

ثانياً– السلطة النقدية: "البنوك المركزية"

تمثل البنوك المركزية هي ثاني جهة مخولة بتبني إستخدام لمعايير الشمول المالي بعد تبنيه من السلطة الحاكمة بالبلاد، حيث يمثل هو الجهة التي تشكل وتنسق عمليات تبني المعايير الخاصة بالشمول المالي في قطاع المصرفي ومالي محدد لدولة ما، وتقوم البنوك المركزية بدوراً هام في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال:

(1) زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، (2017): تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 04، العدد 40، العراق، ص ص 219–220.

– وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها؛

– الموافقة على إتاحة خدمات مالية مُبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الالكترونية والعمليات المالية الأخرى؛

– ابراز اهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع؛

– تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية بالمجتمع.

ثالثاً– المؤسسات المالية

تعتبر المؤسسات المالية هي آخر جهة في هذا التسلسل الذي يتم فيه تبنيها لمعايير الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك المركزي والدولة، وهي بذلك تمثل طرف يعتمدها بشكل كامل بعد تبنيها من البنك المركزي وتلقائياً وذلك في أي دولة ما، وبهذا فتعتمد المؤسسات المالية على تبني وتطبيق مختلف معايير الشمول المالي بما يحدده البنك المركزي السلطة النقدية ببلاد، وتعتمد في تبني معايري الشمول المالي إلى العامل على: [1]

– التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر؛

– زيادة عدد الصرفات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة اتاحة الخدمات المصرفية؛

– المساهمة في تطوير نظم الدفع والتسويات الإلكترونية وإدخال أنظمة ووسائل وخدمات إلكترونية حديثة؛

– العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خ ال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.

(1) زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية والهيئات الاقليمية لدعم الشمول المالي

يعتبر البنك المركزي هو المدعم الأساسي لتطبيق الشمول المالي في الدولة، حيث يقوم بوضع القوانين والتشريعات التي تسهل من إجراء المعاملات المصرفية المتنوعة وبكافة أشكالها.

الفرع الأول: مبادرات البنوك المركزية لدعم الشمول المالي

لقد عملت بعض البنوك المركزية على تحديد جملة من المبادرات لدعم الشمول المالي، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

الشكل رقم (1-03): مبادرات البنوك المركزية

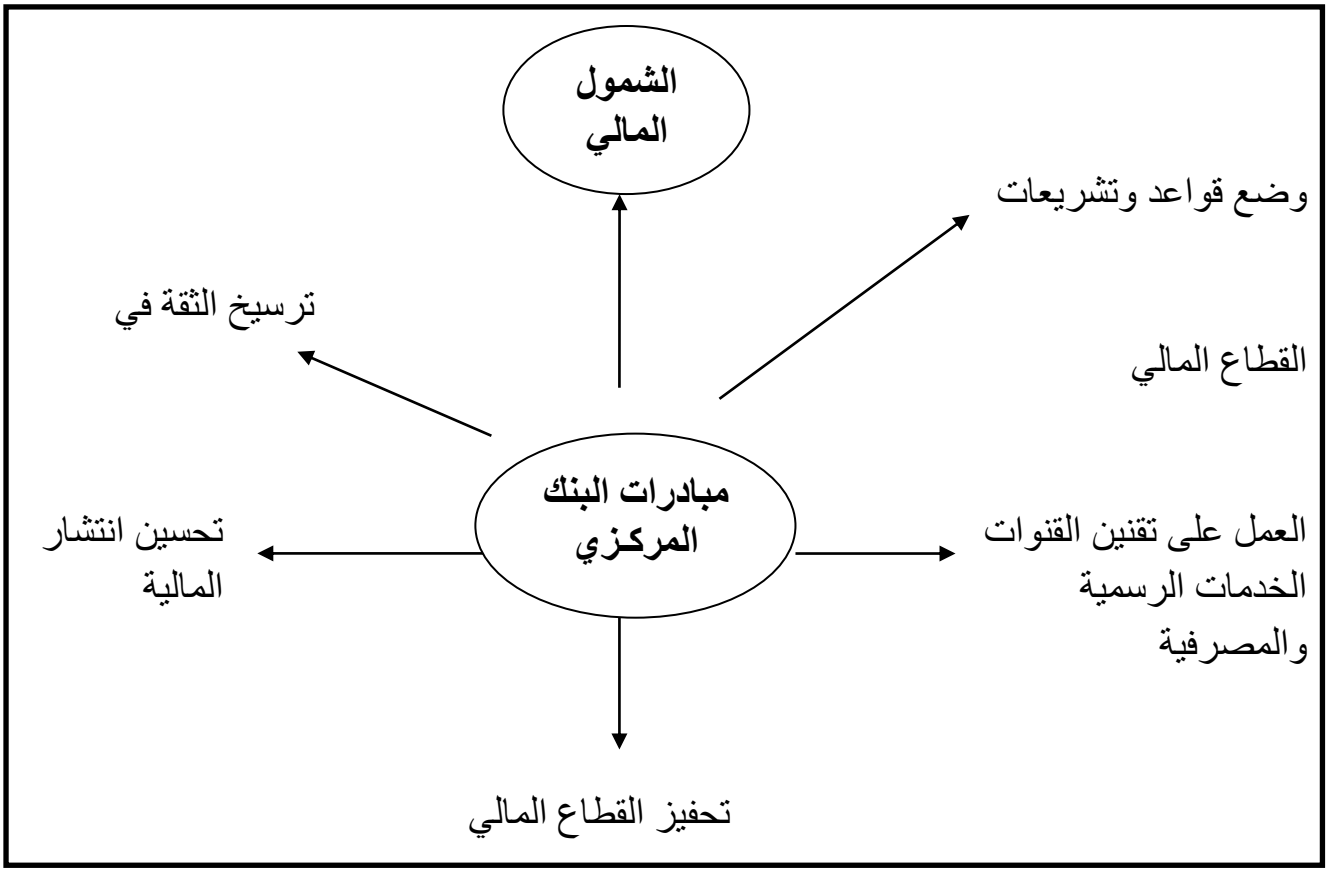

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، (2014): بنك المركز المصري، مصر، ص 93-94.

أولاً- تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة: تعفى البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية لشركات ومنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة إحتياطي البالغة 10% وذلك في حدود ما

(1) تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، (2014): بنك المركز المصري، مصر، ص ص 93-94.

يتم منحه منها إعتبارا من 2009/1/1 لتشجيع البنوك على منح الإئتمان لتلك الشركات والمنشأة ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفقا لمحددات متعلقة بحجم الأعمال والمبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع.

ثانياً- نشاط التأمين المصرفي: تهدف التعليمات إلى تفعيل التعاون بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين وذلك من خلال وضع إطار عام للبنوك لمزاولة نشاط التأمين المصرفي يتضمن الآتي: [1]

- أسلوب مزاولة النشاط؛
- الضوابط التي يتعين اتباعها لمزاولة النشاط؛
- الأحكام العامة للتعاقد بين البنك وشركة التأمين.

ثالثاً- مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل: نظرا لدور القطاع المصرفي الهام في دعم التمويل العقاري، وإيمانا من البنوك المركزية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقهم بخلاف دورهم الاقتصادي، فقد طرح مبادرة التمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل، وذلك بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة، ووفقا لشروط محددة بالتعليمات بالنسبة للمستفيدين من المبادرة والوحدات الممولة، وتهدف التعليمات إلى حث البنوك على زيادة نشاط التمويل العقاري بالإضافة إلى الاتجاه إلى تمويل شرائح محدودي ومتوسطي الدخل مما يدعم مبدأ الشمول المالي.

رابعاً- مبادرة اليوم العربي للشمول المالي: تم تخصيص يوم 27 أفريل من كل عام يوما عربي للشمول المالي من قبل مجلس حافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي تهدف إلى:

- السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها مثل: المناطق النائية والمهمشة لغرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة من المتعاملين شريطة إبلاغ قطاع الرقابة والإشراف بالبنك بأماكن التواجد بشكل مسبق، وأن يتم فتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف، وبدون حد أدنى لفتح الحساب؛
- الالتزام بالقواعد الصادرة من البنك المركزي بخصوص مبادرة أنشطة تسويق المنتجات المصرفية؛
- توزيع النشرة التعريفية بالشمول المالي على العامة والعاملين بالقطاع المالي.

(1) تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

الفرع الثاني: مبادرات الصندوق النقد العربي لدعم الشمول المالي

أصدر صندوق النقد العربي بعض الدراسات في عام 2015 أكد فيه على مايلي: [1]

أولاً– وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية والمعيشة كما يولد قطاع أعمال صغير: تتمتع بقوة نسبة كبيرة.

ثانياً– إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي التي بدورها تزيد الاستقرار النظام المالي.

ثالثاً– تحقيق نطاق واسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى إستقرار قاعدة الودائع المصرفية ومن ثم زيادة مرونة التمويل والاستثمار.

رابعاً– زيادة الشمول المالي يساهم في تيسير القروض الصغيرة وهذا يدوره يؤدي إلى تحقيق الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية إنطلاقا من كون الخسائر الناتجة عن القروض الصغيرة هي أدنى منه في حالة القروض الكبيرة.

خامساً– إن تحسين كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي وهو ما يدعم فعالية السياسة النقدية.

الفرع الثالث: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية

يتم جذب الأفراد من خلال العروض المقدمة من البنوك حيث يتم توفير منتجات مالية جديدة من البنوك والتي تعتمد عن التأمين والإدخار، كمّا تعتمد على توفير وسائل متنوعة للدفع وبالتالي تفتح المجال لضم فئات أخرى من الأفراد في المجتمع، كما تقوم البنوك بتقليل العمولات والرسوم غير المناسبة من أجل تعزيز إستخدام الأفراد للبنوك بدلا من اللجوء إلى المؤسسات غير الرسمية، وبالتالي توفير بيئة مناسبة لجميع أفراد المجتمع، فتوفر بيئة مناسبة للشمول المالي.[2]

(1) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015): العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، ص ص 06-08.

(2) نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، (2016): إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي–، سلسلة ثامنة، العدد 67، ص 03.

المبحث الثالث: سياسات تطبيق الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

أصبح الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية لدى العديد من دول العالم والمتقدمة والنامية ينصب على موضوع الشمول المالي ولزيادة فعالية الشمول المالي لابدّ من الاعتماد على سياسات مبتكرّة وفعّالة لتحسين مؤشراته، فكلّما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الأول: سياسات تبني وتطبيق الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي، منها سياسات تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة حيث قامت بمايلي: [1]

الفرع الأول: تطبيق إصلاح البنوك الحكومية لتعزيز الشمول المالي

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي حيث نجد من أبرز البنوك الحكومية، نجد 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية، بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الإدخار والإئتمان في مجالات ذات أهمية تجارية، وفي هذا الصدد أغلقت بعض البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة كما فعلت البرازيل وبيرو. بينما البعض الآخر مازال يعاني من التدخل السياسي، إلا أن نجد بعض صانعوا القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك بدلا من إعادة هيكلة البنك.

الفرع الثاني: إعتماد سياسة حماية المستهلك لتعزيز تطبيق الشمول المالي

إن تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، وهذا يؤدي إلى تعاظم الخلل للعملاء الذين لهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا، ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيّد ولكن بعضهم أساءوا ميزة إستخدام

(1) آيت جبارة عبد النور، دراسة تحليلية لواقع القطاعات المصرفية العربية ما بين 2014-2019، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية، جامعة الجزائر، ص ص 77-78.

المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 ومن هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب، حيث يساعد ذلك على معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

الفرع الثالث: سياسة الهوية المالية

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الإئتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من المعلومات لتقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الإئتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح الحساب بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تطبيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والإئتمانية الأخرى. [1]

المطلب الثاني: علاقة الشمول المالي بالمتغيرات النقدية وبالتنمية الإقتصادية

للشمول المالي ارتباط قوي بالمتغيرات النقدية والإقتصادية وله دور كبير في الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية وكذا التنمية الإجتماعية.

الفرع الأول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي والنقدي

هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي حيث تمر بالقنوات التالية: [2]

أولاً- القناة الأولى: من خلال التنويع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الإئتمان إلى الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية

(1) آيت جبارة عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(2) بشار أحمد العراقي، (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 2، ص ص 110-111.

نتيجة إنخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس بالتالي على مخاطر النظام المالي بالانخفاض؛

ثانياً– القناة الثانية: تتمثل في تزايد عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات إستقرارها وهو ما يقلل إعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل إلى التقلبات خلال الأزمات وبالتالي يقلل من المخاطر الدورية؛

ثالثاً– القناة الثالثة: تتعلق بمساهمة الشمول المالي، وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال أثار السياسة، النقدية وهو أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.

كما يؤكد "*hannig jansen*, 2010" على أن الفئات ذات الدخول المنخفضة عادة ما تكون أكثر تحصن نسبيا إتجاه الدورات الاقتصادية، لذا فإن إدراجها ضمن القطاع المالي سيرفع من استقرار قاعدة الايداع وكذلك الإقراض التي هي جزء من النظام المالي.

وتؤيد أراء "*prasad*, 2010" أن الشمول المالي يسمح للأسر ذات الدخول المنخفضة على الادخار وتنويع مصادر دخلهم، وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل اللازم، وبذلك خلق نظام أكثر فعالية للتوسط بين المدخرين المحليين والمستثمرين سيكون منسقا مع الاستقرار المالي.

كما يؤكد "*Han Melcky*, 2013" على أن الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي بصورة مباشرة سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، وزيادة إستخدام الودائع بمقدار 10% يقلل من معدل مسحوبات الودائع في أوقات الأزمات في المتوسط من 20% إلى 15%.[1]

وبالتالي تضح لنا أن هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في البلد حيث من الصعب أن يكون هناك استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي ومن الصعب تصور وجود إستقرار عندما تكون هناك فئة كبيرة إجتماعية واقتصادية مستبعدة ماليا، كما يمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية.[2]

وهذا يعني أنه فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن إتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

(1) بشار أحمد العراقي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(2) صندوق النقد العربي، (2013): الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، دراسة توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية، ص 04.

الفرع الثاني: علاقة الشمول المالي بالتنمية الإقتصادية

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من آثر ساهم فيما يلي:[1]

- تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي؛
- نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد؛
- تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها؛
- تحريك العجلة الاقتصادية.

فقد أثبتت دراسات وأبحاث وجود علاقة وطيدة بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي من جهة، وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فإن تنويع الخدمات المالية وتحسينها حتما يساعد الفقراء والنساء والشباب من إمتلاك قوة اقتصادية، توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الإستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.[2]

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالتنمية الاجتماعية

إن الشمول المالي يعد ركيزة أساسية في عملية التنمية الاجتماعية وذلك من خلال: [3]

- كسر القيود وتحرير القدرات؛
- خلق الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة الرفاهية لفئات المجتمع.

---

(1) بدر شهدة حمدان، (2018): أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد02، ص 181.

(2) عبد الرحمن بن عبد الله، (2019): الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي، تم تحميل على الموقع: https://www.findevgateway.org/ar/news/alshmwl-almaly-nhw-altnmyt-almstdamt-shar-alywm-alrby-llshmwl-almaly-lam-2019، بتاريخ: 2020/05/02، على الساعة: 14:00.

(3) ماضي سامية، (2017): واقع إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري وإنعكاسه على عملية تبني المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص 124-125.

فقد أثبتت دراسات وأبحاث عديدة توجد علاقة وثيقة بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور عمق القطاع المالي من جهة، وبين التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، ومدى تأثير الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل وبفئات محددة من المجتمع مثل المرأة والشباب إلى جانب التركيز على دعم وصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية وتمكين الفئات المهمشة بالإطلاع على مهامهم إتجاه تنمية المجتمع لتحسين وضعها الاجتماعي والحصول على مكانها الصحيح في المجتمع، وقد عرفت قمة كوبنهاجن الاجتماعية لعام 1995 التنمية الاجتماعية من خلال ثلاثة معايير أساسية وهي: [1]

- الوئام بين الناس؛
- القضاء على الفقر؛
- التوظيف.

لا بدّ من تشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوضع المعيشي للفئات المجتمع.

المطلب الثالث: ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي ومعوقاتها

يمكن ضمن هذا المطلب التطرق لدراسة مدى ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، والمعوقات التي توجهها، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والاهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي سواء من المؤسسات المالية الدولية أو الوطنية، وذلك تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قرارات من طرف الأجهزة الحكومية، والبنوك المركزية للدول، ومشاركة المؤسسات المالية الرسمية العاملة بها، ومختلف الجهات التي لها صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق

(1) ماضي سامية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة، حيث تبرز ضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:[1]

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة؛
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتمال المالي؛
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛
- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم؛
- ضمان إلتزام الأطراف الرسمية أو الحكومية، بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم؛
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية إنجاز بناء الإستراتيجية؛
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

كما يمكن الإشارة إلى أنه يجب العمل بشكل منسق فيما بين جميع المؤسسات المالية بما فيها الخاصة بالقطاع العام والقطاع الخاص، وذلك لضمان نجاح تطبيق إسراتيجية فعالة لتطبيق وتبني الشمول المالي في القطاع المالي والمصرفي لأي دولة، كما يجب متابعة ومراقبة التطور المستمر للقطاع، حيث يجب توفير متابعة حثيثة للأطراف المشاركة ببناء الإستراتيجية، بحيث تشمل المتابعة لأدوار الأطراف المشاركة ومدى تحقيقهم وإنجازهم للمهام الموكلة اليهم حسب جدولها الزمني حيث أن ذلك يؤثر على مدى التقدم بإنجاز الإستراتيجية في موعدها المحدد، كما أنها تتيح المتابعة القدرة على تعديل خطة تنفيذ الإستراتيجية ان وجد حاجة لذلك، كما ان رصد ومتابعة بناء الإستراتيجية من خلال المؤشرات أو الاحصاءات أو المسوحات الميدانية يوفر تغذية راجعة (Feed Back) عن عملية التطور والتقدم في بناء الإستراتيجية الوطنية لتطبيق الشمول المالي. [2]

(1) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015): ورقة عمل حول متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 04.

(2) فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 04-05.

الفرع الثاني: معوقات تبني وتطبيق إستراتيجية الشمول المالي

هناك معوقات تصعب عملية تبني وتطبيق إستراتيجية الشمول المالي في الدول، حيث يترتب على عدم تطبيق أو تبني عنها إلى ما يعرف بالإستبعاد المالي، والذي له آثار سلبية سواءًا على القطاع المالي او النقدي، أو القطاعات الاقتصادية الأخرى بالبلاد، فهي تتمثل في تزايد نسب مخاطر عدم الإستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى إستمرار مُعضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم إندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنتج حالة عدم تطبيقي وتبني إستراتيجية الشمول المالي، والوقع في حالة الإستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي، والتي نذكر من أهمها: [1]

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛
- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية للقطاع المالي والنقدي ببلاد؛
- ايضاً هناك عوامل خاصة بالبنوك تتمثل في إحتمالية إختلاف خصائص "العملاء المُستبعدين" من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

ناهيك عن عدم تنسيق القطاع العام والخاص في إستراتيجية الشمول المالي، وتعارض أهداف الدولة أو السياسة المالية مع السياسة النقدية للبنك المركزي، أيضاً تدخل الدول في السياسات الاقتصادية بشكل يضر بحرية السوق، والمنافسة في السوق النقدي او المالي أو النشاط الاقتصادي ككل.

(1) رفيقة بن عيشوبة، (2018/05): صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الباحث، العدد09، جامعة خميس مليانة، ص ص 49–50.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح أن الشمول المالي يلقى إهتمام واسع، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك لتحسين إستخدامات الخدمات المالية ضمن القنوات الرسمية بالمؤسسات المالية، وبشكل أوسع لدى هذه الجهات الرسمية لتحقيق الشمولي المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول وإستخدام كافة فئات وشرائح المجتمع للخدمات والمنتجات المالي، وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة تكون بتكاليف منخفضة، تساهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي، وتعزز التنمية الاقتصادية للدول والاقتصاد الدولي، وتحقق الفئات المستخدمة لتلك الخدمات والمنتجات المالية بما يحقق أهداف المؤسسات المالية الرسمية، والزبائن في نفس الوقت، كما يمكن الإشارة إلى أن هناك هيئات تسهر على وضع معايير الشمول المالي، حيث نذكر منها لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS، حيث أرست اللجنة عددا من المبادئ التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وقواعد ومتطلبات تطوير الرقابة المصرفية، كما ان هناك مجموعة العشرين (G20) لتعزيز النفاذ الشمال للخدمات المالية، وهي أيضا تساهم فيو وضع جملة من المبادئ الخاصة بالشمول المالي، حيث شملت على 09 مبادئ تم ذكرها سابقاً ضمن الفصل، كما أن هناك اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات cpss، حيث أسهمت هي أيضا في وضع معايير للشمول المالي، وذلك راجع لكون له علاقة مباشرة بالوسائل الدفع الالكتروني وإمكانية دراسة ومراقبة وتحليل الزبائن الذين يستخدمون هذه الوسائل، كما ان من مساهمات المنظمات الإقليمية صندوق النقد العربي، حيث انه يعمل الصندوق على تحقيق الأهداف، التي من ضمنها توسيع وترسيخ مفهوم الشمول المالي والتثقيف المالي في الدول العربية، فمن الأهداف اليت يسعى لتحقيقها بالدول العربية خصوصاً هي تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، وإرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، كما ان هناك هيئات أخرى تعمل على تحديد وتوفير أسس واضحة للشمول المالي مثل الحكومات، والبنوك المركزية، والمؤسسات المالية.

الفصل الثاني:
واقع الشمول المالي للمصارف العالمية والعربية ومدى استجابة القطاعات المصرفية

تمهيد

خلال العشرة سنوات الأخيرة شهد القطاع المصرفي العالمي والعربي تطورات كبيرة وعديدة ساهمت في تحسين أداء القطاع المصرفي العالمي والعربي رغم الصعوبات والأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة على المستوى الدولي، كما أن تطور تكنولوجيا والمعلومات والإتصال ساهم في خلق خدمات مصرفية الإلكترونية وعليه شكل عامل محفز لتوسع نشاط المصارف، ما إنعكس على جودة الخدمات المصرفية، من خلال تقليل التكاليف وتلبية حاجات ورغبات الزبائن، المستثمرين والشركات، ولقد وضع البنك الدولي مؤشرات لدراسة الشمول المالي ومستوياته، وذلك بمساهمة للدول، البنوك والبنوك المركزية بشكل عام في إيجاد سياسات مناسبة لتحسين نشاطها، وبذلك فمن خلال ما سبق يمكن لنا تقسيم هذا الفصل ضمن المباحث التالي:

- **المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي**
- **المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العربي**
- **المبحث الثالث: معيقات تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي العربي**

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي

لقد سعى البنك الدولي لوضع أسس واضحة وإستخدام للمؤشرات التي تم عرضها ضمن الفصل الأول، والتي توضح مستويات الشمول المالي في الدول، ويمكن من خلال ما تم حصول عليه من قاعدة بيانات البنك الدولي وتقريره للشمول المالي لسنة 2017، مع بعض التجارب الرائدة من الدول المتقدمة والتي تكون بمثابة الأساس الذي يتم مقارنته بينها وبين الدول العربية، وبين الجزائر لاحقاً في الفصل الثالث، وبذلك فيمكن لنا عرض لمختلف نتائج الشمول المالي على الدولي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: القطاع المصرفي على المستوى الدولي

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة أهم البنوك والدول رباحاً في القطاع المصرفي على المستوى العالمي والذي يتم دراسته ما بين 2006 لغاية 2020، ودراسة مدى تأثير نشاط القطاع المصرفي بالأزمات المتلاحقة على القطاع المصرفي في العالم، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: البنوك الرائدة على المستوى العالمي

يمكن من خلال هذا الفرع التطرق لدراسة البنوك الرائدة على المستوى العالمي وذلك من خلل مايلي:

أولاً- تحليل ترتيب اهم بنوك عالمياً

لقد كان للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في تسريع وتحسين النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، حيث أنه من الملاحظ ان هناك دور متزايد للمصارف الصينية مقابل تراجع للمصارف الأمريكية في الـ 10 سنوات الأخيرة، وهذا ما أكدته الكثير من التقرير من الهيئات والمنظمات الدولية والاقتصادية عن ذلك، حيث يمكن عرض ترتيب لأهم بنوك في العالم على أساس رأسمالها لسنة 2019 كما يلي: [1]

(1) تم التحميل بتاريخ: 2020/07/01، على الساعة: 14:30، متاح على الموقع التالي:https://www.thebanker.com

الجدول رقم (2-01): ترتيب أهم البنوك على أساس رأس مالها في 2019

الرقم	البنك	البلد	رأسمال البنك (مليار دولار)
01	ICBC	الصين	**338**
02	China Construction Bank	الصين	**287**
03	Agriculture Bank of China	الصين	**243**
04	Bank of China	الصين	**230**
05	JP Morgan Chase	الولايات المتحدة الأمريكية	**209**
06	Bank of America	الولايات المتحدة الأمريكية	**189**
07	Wells Fargo	الولايات المتحدة الأمريكية	**168**
08	Citigroup	الولايات المتحدة الأمريكية	**158**
09	HSBC	المملكة المتحدة البريطانية	**147**
10	Mitsubishi UFJ	اليابان	**146**

Source : https://www.thebanker.com. consulté le 07/07/2020 à 14 :30

من خلال الجدول يتضح أن البنوك الصينية تحتل الأربع مراتب الأولى في قائمة البنوك الأغنى من حيث رأس المال، بينما كانت البنوك الصينية هي المستحوذة الأكبر، إلا أن البنوك الأمريكية كانت أكثر كفاءة في إستخدام أصولها، وذلك راجع كون البنوك الصينية هي أصلا بنوك تابعة للحزب الشيوعي الصيني وبالتالي هي حكومية ونفس النمط السائد بالصين يكاد يكون نفسه في الجزائر، البنوك العمومية هي التي تسيطر وهي تعتبر بشكل كبير بنك الدولة إضافة للبنك المركزي، وبذلك هذا يبرر كفاءة البنوك الأمريكية التي هي بنوك خاصة ولا تتبع للدولة، زيادة على ذلك فإن هناك اعتماد كبير للمعايير الدولية بما فيها الإفصاح المحاسبي إضافة إلى ضوابط الحوكمة والشفافية في عمليات عرض القوائم المالية عكس البنوك الصينية التي حتى في نهجها تتبع توجهات سياسات الدولة الصينية وهو ما يجعلها غير حيادية ولا يوجد عنصر الثبات في قوائمها المالية المعروضة، زيادة على أن أكثر من 90% من المؤسسات العمومية الصينية هي زبائن بهذه البنوك مما يساهم في تأكد أنها ليست بتلك الكفاءة التي تعبر عنها ارقامها، وهذا ينطبق أيضاً على البنوك الجزائرية حيث ان البنوك العمومية الجزائرية تحتكر 89% من القطاع المصرفي الجزائري حسب البنك المركزي وكل المؤسسات تتعامل فقط مع البنوك العمومية الجزائرية.

كما يمكن القول على أن الأسواق الحرة والمفتوحة تشجع البنوك على أن تكون أكثر كفاءة بالنسبة للدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والإتحاد الأوروبي، بالمقابل نظام الصين هو نظام أكثر انغلاقاً مع مشاركة أكبر من الدولة وأقل فعالية في كفاءة القيادة للأصول، وضعف الإيداعات من القطاع الخاص والاسر، مما يوضح أن المقياس في كفاءة البنك لا يتوقف فقط على ما يمتلك من رأس مال، ولكنه يرجع بشكل أساسي إلى قدرة توظيف هذا البنك لأمواله في أصول أكثر ربحية وجذبه للإدخارات والودائع والمستثمرين من مختلف القطاعات عامة وخاصة وأفراد وأسر.

وهذا ما يقودنا إلى معرفة الدول التي تحقق بنوكها أرباح محددة و يمكن عرض أهمها من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (2-02): ترتيب الدول حسب عدد بنوكها وأرباحها قبل اقتطاع الضرائب في 2019

البلد	عدد البنوك	الرباح قبل الضرائب (مليار دولار)
الصين	136	312
الولايات المتحدة الأمريكية	169	255
كندا	11	47
فرنسا	06	44
المملكة المتحدة البريطانية	25	43

Source : https://www.thebanker.com. consulté le 07/07/2020 à 14 :30

من خلال الجدول يتضح أن هناك عدد أكبر للبنوك الأمريكية مقابل البنوك الصينية، لكن الصينية تحقق أرباح سنوية قبل الضرائب تقدر بـ 312 مليار دولار، وتليها البنوك الأمريكية بربح قبل الضرائب يقدر بـ 255 مليار دولار، كمما ان البنوك الكندية أيضاً لها نشاط مهم في سواءاً محليًا أو دولياً حيث أنها تحقق 47 مليار دولار، ومن ثم تليها البنوك الفرنسية بـ 44 مليار دولار، والبنوك البريطانية بـ 43 مليار دولار، وبهذا فالملاحظ أن البنوك الخاصة بالصينية تحق أرباح كبيرة سنوياً مما يسمح لها بالإستثمار والنمو والتوسع بشكل أكبر في دول العالم مقارنة بغيرها من البنوك للدول المتقدمة او الغربية.

(1) حسب ما أعلنت عنه مجلة "The Banker" الخاصة بالقطاع البنكي العالمي، والتي تعلن من كل سنة عن قائمة أفضل 1000 بنك في العالم، مصنفة على أساس رأس المال من المستوى الأول – وهو مقياس يستخدمه المنظمون لتقييم الصحة المالية للبنك، وبذلك فتضمنت القائمة لأفضل 10 بنوك لعام 2019 حسب الجدول السابق، أربعة منها فقط أمريكية، وواحد من المملكة المتحدة، وواحد من اليابان، والبقية من الصين، والتي تعبر عن التطور الكبير للقطاع المصرفي الصيني على المستوى العالمي، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/01، على الساعة: 14:30، على العنوان التالي:
https://www.thebanker.com

ثانياً- دراسة وتحليل تطور وسائل الدفع في العالم

الشكل رقم (2-01): نسبة نمو وسائل الدفع في العالم المتقدم والناشئ

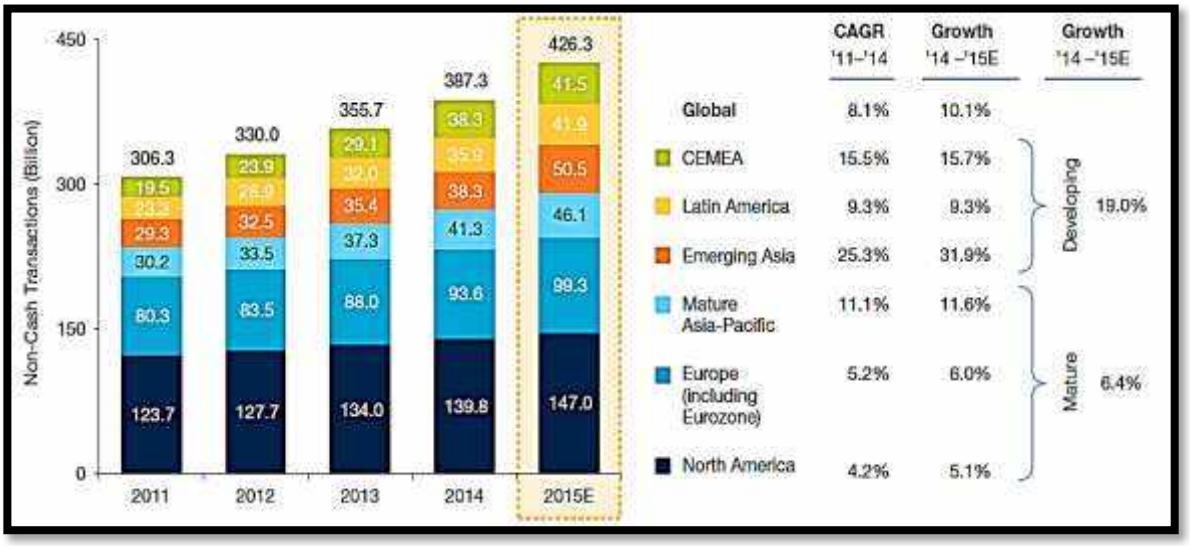

Source: world payment report 2016, p 10, *Download, dated: 02/06/2020, Time: 09:00, Web Address: http://www.astrid-online.it/static/upload/worl/world_payments_report_wpr_2016.pdf*

من خلال الشكل يتضح لنا ان الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة شهدت تطور كبير في السنوات ما بين 2011 لغاية 2015، كما انه من الملاحظ ان تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية خصوصاً استعمال بطاقات الائتمان، لها اثر كبير في عمليات المبادلات التجارة الالكترونية، كما انه من الملاحظ أن هناك تطور كبير في نسبة الدفع بالبطاقات المصرفية في العالم ما بين سنة 2011-2015، حيث شهدت نمو بشكل ملحوظ ومستمر، في كلاً من أوروبا وأمريكا الشمالية، واستراليا ونيوزيلاندا، وهو ما يثبت درجة ثقة عملاء المصارف في البطاقات المصرفية كأداة سحب ودفع، كما أنه حسن من مؤشرات الشمول المالي بهذه الدول والتي تعتبر ذات الدخل المرتفع، وبالتالي حسب الاحصائيات التي اقم بها الاتحاد الاوروربي فإنه هناك إستخدام واسع لها من قبل كل الدول المتقدمة بشكل مكامل. (1)

(1) world payment report 2016, p 10, Download, dated: 02/06/2020, Web Address: http://www.astrid-online.it/static/upload/worl/world_payments_report_wpr_2016.pdf

الفرع الثاني: آثار الأزمات على القطاع المصرفي العالمي ما بين 2006 لغاية 2020

من خلال هذا الفرع سيتمك التطرق لدراسة آثار الأزمات على القطاع المصرفي العالم ما بين 2006 لغاية 2020 وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً- دراسة القطاع المصرفي الجزائري في ظل الأزمة الرهن العقاري والازمة المالية العالمية

لقد شهد القطاع المصرفي الدولي خلال السنوات الأخيرة أزمات كبيرة ساهمت في ضعف الثقة بهذا القطاع في مواجهة التحديات والتعافي والنمو التطور بشكل مستقبلي، خصوصاً في ظل جائحة كورونا التي اليوم تشكل أكبر سبب في أزمة إقتصادية عالمية توشك الحدوث، ويمكن القول أنه رغم تطور القطاع المصرفي الدولي بشكل كبير في السنوات الأخيرة على مستوى الخدمات المصرفية سواءاً التقليدية أو الحديثة، ونسب تطور حجم العمليات المالية المصرفية، وتطور الخدمات المالية للمصارف بالأسواق المالية الدولية، إلا أنه هناك أيضاًُ سلبيات ساهمت في التأثير المباشر على نشاط البنوك أو المصارف في الساحة الدولية. [1]

ويمكن القول أنه منذ أزمة الرهن العقاري ما بين 2006-2007، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ودور المصارف فيها، شهد القطاع المصرفي بعدها آثار سلبية ساهمت في إفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين، كما ساهمت تلك الأزمات في تراجع المستثمرين، وإحجام المدخرين بالإدخار في المصارف، كما تراجعت نسب الإيداع بالمصارف، وذلك ما جعل الدول وخصوصاً المتقدمة منها، والتي هي متضررة بشكل كبير إلى برامج دعم لهذا القطاع، لكنها لم تكون بما تم في القطاع الصناعي من دعم الشركات والسعي لعدم إفلاسها، وذلك راجع لنسب العمال بها، وبذلك شكل ذلك الدعم المقدم من طرف حكومات الدول، وسعي البنوك المركزية إلى الإسراع لتعافي القطاع المصرفي، وما كان لمقررات بازل في 2009 بإصدار بازل 03 سعي لإصلاح المنظومة المصرفية في الأسواق الدولية، والتي كانت من أهمها رفع إحتياطات البنوك من 03-05% إلى 07%، حيث أن أول من قام بتطبيقها في الدول العربية هي الكويت وشملت مختلف البنوك الكويتية.

إلا أن الأزمة التي تعصف بالقطاع المصرفي سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر كانت دائماً تساهم في إضعاف نشاط هذا القطاع، حيث إن أزمة الديون السيادية لليونان في 2010، والتي أسهمت في وقعها أيضاً بدول أخرى أوروبية لكن بنسب أقل خطورة منها في اليونان، مثل إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، إيطاليا وحتى فرنسا،

(1) محمد علي العربي، (2019): واقع القطاع المصرفي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مذكرة ماجستير، غير منشورة، اقتصاد نقدي، جامعة وهران، ص ص 73-74.

كما تورط أكبر البنوك الأوروبية وعلى رأسها بنك "*BNP Paribas*" والتي جعلت هناك أضرار كبيرة تلحق بالمصارف الأوروبية والمستثمرين الدوليين، حيث أسهم في دخول القطاع المصرفي والأسواق المالية أزمة ثقة مرة أخرى بعد الأزمة المالية العالمية، وبذلك شكلت ضغط على المتعاملين مع المصارف، خصوصاً الأوروبيين منها، وكان لتدخل حكومات الدول الأوروبية عامل حاسم إلى معالجة تلك الأزمة الدعم السريع لسد عجز ميزانية الدول الأوروبية وعلى راسها اليونان، لتفادي الإفلاس والإضرار بالإتحاد الأوروبي. (1)

ثانياً- تقييم القطاع المصرفي العالمي في ظل الازمة البترولية 2013-2014

إلا أن الأزمات لم تنتهي بالإضرار بالقطاع المصرفي، بل كان لتراجع أسعار البترول ما بين 2013-2014 عامل ذا أثر غير مباشر على نشاط المصارف في الأوساق الدولية، حيث إنخفضت العمليات المالية فيما بين البنوك في نهاية 2014 نسبة 11%، وهي نسبة كبيرة كانت نتاج لتراجع عمليات البيع الفوري والآجل للنفط في الأسواق الدولية، كما أن الحسابات المصرفية شهدت عمليات السحب تزايد ملحوظ، والتي تقدر بنسبة 13%، حيث شكل ذلك تراجع للسيولة المصرفي في مجمل البنوك الدولية إلى ما يقارب 7.86%، وهذا ما يعتبر عامل ضغط على مجالس الإدارة بالمصارف إلى إعتماد إستراتيجية منح أقل للقروض طويلة الآجل أو متوسطة الآجل، والإعتماد على القروض القصيرة، وقروض الإستغلال والإستهلاك بنسب أكبر من غيرها من أنواع القروض الأخرى، والإعتماد أيضاً على الخدمات المالية الأخرى، خصوصاً عمليات المضاربة في الأوراق المالية، والتوريق، والمشتقات المالية بشكل عام.

ويمكن الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يوجه اليوم إضطرابات إقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهده القطاع أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف، ذلك أنه لم يسبق للاقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار، ومع تطور إنتشار الفيروس يمكن ملاحظة أن أعدادا كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها، وخلت كل المطاعم والفنادق والمطارات من روادها، ويعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال حول العالم في الوقت الحالي من خسائر فادحة في الدخل، مع إحتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق على مستوى كل دول العالم سواءاً المتقدمة أو الناشئة أو النامية والمتخلفة، وتتزايد حاليا الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمرا وشيكا الحدوث، وتشير توقعات كثيرة من أهمها توقعات صندق النقد الدولي إلى تعرض القطاع المالي لصدمة

(1) محمد علي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

بحجم مقارب لما شهدناه أثناء أزمة عام 2008، لكن المشكلة في أنها لا تحل بتدخل حكومات الدول والبنوك المركزية، بل تتعلق بشكل مباشر بنتائج إيجاد لقحان للفيروس وتعافي سكان العالم منه، وهو ما يتطلب لحد الساعة قوت وجهد وأموال، وربما يكون لآجل غير مسمى، فحد الساعة لا يوجد أي خبر عن إيجاد لقاح للفيروس يمكن من إعادة عجلة الاقتصاد الدولي، وتعافي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع المصرفي. (1)

وبذلك يتضح مما سبق أن القطاع المصرفي على المستوى الدولي رغم تطورات شهدها على مستوى النشاط والخدمات المالية إلا أنه دائما يواجه أزمات كبيرة، تساهم في تراجع نشاطه، والسعي لإصلاحات عديدة وواسعة تمكنه من مواجهة مختلف الأزمات التي من الملاحظ أن فترات وقوعها أصحبت أصغر من أي وقت مضى.

المطلب الثاني: تطبيق الشمول المالي ومدي استجابة الاقتصاديات

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة بعض أهم مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي للقطاع المصرفي، وتحليل لأهم مكانة للبنوك العالمية وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي

في عام 2011 دشَن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة "بيل ومليندا جيتس" قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تُعد أشمل قاعدة بيانات في العالم، والتي توضح عن كيفية قيام البالغين بالإدخار والاقتراض، وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتغطي قاعدة البيانات هذه، التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب "*Gallup*"، أكثر من 140 بلداً حول العالم، حيث أعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017، ولم يتم إعداد سموح أخرى لحج الساعة. (2)

ولقد شمل مسح البنك الدولي في دراسته لـ 515 مليون بالغ موزعين على 140 بلد، لهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية، ودراسة لمؤشرات عديدة تساعد البنك الدولي من إظهار الإختلافات وتحليل النتائج الممكنة والتي يتم عرضها ضمن تقريره الخاص بقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، حيث التقارير

(1) توبياس أدريان، أديتيا ناراين، (31 مارس 2020): المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا، دراسات منشورة لصندوق النقد الدولي، تم الاطلاع بتاريخ: 2020/06/25، على الساعة: 14:00، متاح على الموقع التالي:https://www.imf.org

(2) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 05، تم التحميل بتاريخ: 2020/06/22، على الساعة: 14:30، متاح على الموقع التالي: https://openknowledge.worldbank.org

يكون عرضها من غضون كل 03 سنوات، وبالتالي فإن نتائج مؤشر العالمي للشمول المالي شملت على نتائج تقرير 2011، وتقرير 2014، ونتج تقرير 2017. [1]

وبذلك فلقد شهد الشمول المالي على المستوى الدولي تطور كبير ما بين 2011، و2014، لغاية 2017، حيث يمكن عرض لأهم مؤشراته حسب الجدول التالي: [2]

الجدول رقم (2-03): أهم نتائج مؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي للسنوات 2011، 2014، 2017

السنة / نسب مؤشرات الشمول المالي	2011	2014	2017
نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	%51	%61	%67
نسبة استمرارية امتلاك الحسابات المصرفية للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	%51	%62	%69
نسبة الإيداع والادخار في مؤسسة مالية رسمية للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	%19	%25	%24
نسبة الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	%09	%11	%11
نسب السحب من الصراف الآلي للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	%40	%52	%59
نسبة الدفع عبر الإنترنت للمشتريات للبالغين (أعمارهم ما فوق 15 سنة)	-	-	%52

Source: Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00,

من خلال الجدول يتضح أن هناك نسب متفاوتة فيما بين مؤشرات الشمول المالي على المستوى الدولي، حيث أن نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين تقدر بـ 51% في 2011، وقد شهدت ارتفاع كبير في 2014 لتبلغ نسبة 61%، كما أنها إرتفع في 2017 لتبلغ نسبة 67%، ويمكن القول من خلال هذه النسب أن العالم بشكل عام، والمختلف الفئات والشراح بالمجتمع بدول العالم التي شملت على 140 دولة، أن هناك توجه سائد إلى الحصول على حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، وهذا ما يشكل عامل مهم في الشمول المالي بإعتباره يعطي مدى تطور نشاط المصارف، وبالتالي فإن هذا يعزز موقعها في النشاطات المالية، وتحسين مؤشراته المالية بشكل أكبر، وهو ما إنعكس على نسب مؤشر إستمرارية إمتلاك الحسابات المصرفية للبالغين، حيث أنه كان يقدر بنسبة 51% في 2011، والملاحظ أنه ارتفاع ليصل نسبة 62% في

(1) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 05، تم التحميل بتاريخ: 2020/06/22، على الساعة: 14:30، على الموقع التالي: https://openknowledge.worldbank.org

(2) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00,

2014، ويواصل إرتفاعه ليحقق نسبة تقدر بـ 69% في 2017، كما يمكن ملاحظة ان هناك تراجعت بشكل واضح في 2017 وتبلغ نسبة 24%، ويرجع الكثير من المحللين ذلك التراجع على عمليات الشراء الكبير التي شهدتها الأسواق المالية الدولية للذهب، وإرتفاعه بما يقارب بنسبة 1.05%، وهو ما ساهم في إنتقال المدخرين إلى الذهب كمخزن للقيامة، كما أنه من الملاحظ أن نسبة الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية للبالغين قد شهدت أيضاً تأثر بذلك حيث كانت تقدر نسبة المؤشر في 2011 بـ 09%، وترتفع بشكل كبير في 2014 لتبلغ نسبة 11%، إلا أنها لم تشهد تغير في 2017 وبقية بنسبة نفسها أي بنسبة 11%، أما بخصوص تطور مؤشرات الشمول المالي العالمي الأخرى وعلى رأسها نسب السحب من الصراف الآلي للبالغين، فالملاحظ أنه شهدت تطور كبير، حيث أنه في 2011 كانت نسبة المؤشر تقدر بـ 40%، وفي 2014 إرتفعت نسبة المؤشر إلى 52%، ولتواصل إرتفاعها لتبلغ نسبة 59%، كما أن نسبة الدفع عبر الأنترنت لمشتريات للبالغين، حسب أخرى تطورات ضمن قاعدة البيانات للبنك الدولي الخاصة بالشمول المالي بأن نسبة تقدر بـ 52% في 2017 هي نسبة الدفع عبر الأنترنت والتي لحد الساعة لم يتم عرض أي بيانات حديثة وذلك راجع لوضع العالم في ظل جائحة كورونا كوفيد-19. [1]

الفرع الثاني: تقييم نتائج تطبيق مؤشرات الشمول المالي

من الملاحظ أن هناك فجوة كبيرة فيما بين الجنسين (الذكور والإناث) المتحصلة على ملكية حسابات مصرفية في ما بين الدول المتقدمة أو البلدان المرتفعة دخل، والدول النامية حيث من الملاحظ حسب نتائج البنك الدولي لبيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 أن هناك 72% من الرجال يمتلوكن حسابات في المؤسسات المالية الرسمية بالدول المتقدمة، مقابل 65% من النساء، ومقارنة بالدول النامية فمن الملاحظ ان 57% من الرجال لها حساب في المؤسسات المالية الرسمية، و48% من النساء لهم حساب بالمؤسسات المالية الرسمية، وهذا يوضح أن هناك فجوة كبيرة فيما بين الرجال والنساء بالدول المتقدمة مقارنة بالرجال والنساء بالدول النامية في ما يخص حصولهم على حساب بالمؤسسات المالية والرسمية، ويرجع ذلك بالخصوص إلى ضعف دخل الاسرى بالدول النامية، والتي مازالت تعاني من مشاكل عدم الثقة بالمؤسسات

(1) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00,

المالية الرسمية في الدول النامية، وضعف الثقافة المصرفية للمجتمع ككل، مع تفشي الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية التي لا تساعد على نمو القطاع المصرفي وتوسع دوره في القطاع الاقتصادي. [1]

وحسب البنك الدولي فإن هناك 1.7 مليار بالغ أي ما فوق 15 سنة لا يمتلكون حساباً في المؤسسات لمالية الرسمية بدولهم، ولأن عموم البالغين تقريباً يمتلكون حسابات في البلدان المتقدمة أو بلدان مرتفعة الدخل، فإن هناك جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في العالم النامي، حيث يعيش منهم قرابة النصف ضمن سبعة بلدان نامية التالية: بنجلادش، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، وبذلك يتضح أن الدول النامية مازالت تعاني من ضعف قطاعها المصرفي والمؤسسات المالية بشكل عام، كما انه لا توجد قاعدة هامة من الزبائن لدى بنوك الدول النامية تمكن من المساهمة سواءاً في رفع ودائعها، وهو ما يساهم في المساهمة في رفع السيولة لدى المصارف تمكنها من مزاولة نشاطها الإقراضي للمشاريع الاستثمارية، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية بهذه الدول، لكن الواقع يؤكد على ضعف القطاع المصرفي بالدول النامية لضعف نسب المنتسبين من البالغين في المؤسسات المالية الرسمية بهذه الدول، يضعف بشكل مباشر القطاع المصرفي ونشاط المصارف في الدول النامية. [2]

المطلب الثالث: تأثير معيقات القطاع المصرفي على مؤشرات الشمول المالي وسبل علاجها

من خلال هذا المطلب يمكن لنا عرض لبعض العصوبات والتحديات أو العوائق بشكل عام والتي تواجه الشمول المالي للقطاع المصرفي على المستوى العالمي، وماهي السبل لعلاجها، وذلك بما يشهده العالم من تحديات، خصوصاً في ظل آخر المستجدات الحاصلة والخاصة بجائحة كورونا كوفيد-19، وبذلك يمكن من خلال الفرعين التاليين تحديد العوائق والصعوبات أو التحديات للقطاع المصرفي على المستوى الدولي وعلى مؤشرات الشمول المالي، وسبل علاجها من خلال العنصرين التاليين:

(1) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص 07-08.

الفرع الأول: تأثير معيقات القطاع المصرفي على مستوى مؤشرات الشمول المالي

يمكن عرض من خلال هذا الفرع مختلف معوقات وتحديات الخاصة بالقطاع المصرفي خاصة والمؤسسات المالية عامة على المستوى العالمي وعلى مستوى مؤشرات الشمول المالي، وذلك من خلال النقاط التالية: [1]

أولا: تزايد وتيرة الأزمات المالية والإقتصادية شكل عقبة كبيرة في نمو تطور القطاع المصرفي في العالم، وفي الأسواق المحلية، والملاحظ أن هذه الأزمات تساهم بشكل كبير في تركيز النشاط المصرفي ضمن إطار ضيق لنصارف عالمية متعددة الجنسيات، وهو ما يساهم في إنخفاض وتيرة المنافسة التي تحقق تطور أكبر للقطاع المصرفي، وتحسين الخدمات المصرفية التقليدية والإلكترونية بشكل أكبر سواءاً على مستوى جودتها أو تكلفتها؛

ثانيا: إن الاقتصاد الخفي مازال يشكل عائق كبير على نمو وتطور القطاع المصرفي، حيث أن عمليات تبييض الأموال وإستخدام المنظمات الإجرامية للقنوات غير رسمية عامل مهم في فقدان بيانات للكتلة النقدية الفائضة في السوق الدولي، والمتأتية من أعمال إجرامية، مما يضعف عمليات تقصي النسب الدقيقة والأموال المستخدمة بشكل أكثر دقة وتفصيل وشفافية؛

ثالثا: مازال لحد الساعة بعض الدول لا تعتمد على أسس الشفافية والحوكمة المصرفية، مما يضعف عملية نقل ونشر البيانات المالية والمعلومات الضرورية للزبون او المستثمر، أو أي طرف خارجي يريد الحصول على المعلومات والبيانات بما يفيد قراراته المتخذة؛

رابعا: تشكل ظاهرة حرب العملات وعامل مهم في السنوات الأخيرة في ظهور أزمات إقتصادية لبعض الدول، مثل ما حدث في تركيا في 2018-2019، والحروب التجارية مثل ما يحدث ما بين الولايات لمتحدة الأمريكية والصين، والولايات لمتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إلى صاعد نسب المخاطرة وعدم اليقين، وهو ما يسبب في ضعف الإقبال على الإقراض، وقرارات الإستثمار، مما يؤثر بشكل مباشر في نشاط المصارف، وبالتالي التأثير على مؤشرات الشمول المالي؛

خامسا: تدخل الدولة بشكل متكرر في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية في السياسة النقدية، لا يساهم بشكل كبير في تحسن القطاع المصرفي، وهو ما يساهم في خدمة السياسة المالية رغم تعارض اهداف السياسة

(1) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

المالية مع السياسية النقدية للبنك المركزي، مما يساهم في خلق عدم توازن وإستقرار في السياسات الاقتصادية للدول. [1]

الفرع الثاني: حلول مقترحة لمعيقات تطبيق الشمول المالي في القطاع المصرفي

رغم أن هناك تهديد كبير في نسب الإستقرار الاقتصادي والمالي حول العالم، إلا أن هناك دائما أسس يمكن الإعتماد عليها للمساهمة في تحسين القطاع المصرفي وبالتالي تحسين عمليات الإدخار والإقراض وهو ما يساهم في رفع مستويات ونسب مؤشرات الشمول المالي، مما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية، والمساهمة بذلك في تحسن الاقتصاد العالمي والإستقرار المالي، ويمكن عرض لمختلف تلك الأسس العلاجية كمايلي: [2]

أولاً– عدم تغيير القواعد للمصارف محلياً أو دولياً: فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الاختلالات في السياسات المصرفية، وكذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة، فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية، نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد؛

ثانياً– إستخدام الهوامش الوقائية للمصارف: على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك، فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطيات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض؛

ثالثاً– تشجيع تعديل القروض: ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة، وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف، وقد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة لمدققي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الاقتصاد في التعافي؛

(1) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(2) توبياس أدريان، أديتيا ناراين، مرجع سبق ذكره.

رابعاً- عدم إخفاء الخسائر: على البنوك، المستثمرين، حملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر، والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية، بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم، مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008،

خامساً- إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم: للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين وضمانات الائتمان وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم – على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل المعني برأس المال،

سادساً- تعزيز التواصل: تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بُعد مع الزملاء، العملاء والمراقبين، وبينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية،

سابعاً- التنسيق عبر الحدود: الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي، وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي، فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر أي تتقلص، ولأن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية ومصداقية النظام المالي العالمي ونزاهته، وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي" و"لجنة بازل للرقابة المصرفية" على العمل الدائم والمستمر لتحقيق هذا الأمر. [1]

(1) توبياس أدريان، أديتيا ناراين، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: أهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

من خلال هذا المبحث تم التطرق لدراسة أهم مؤشرات الشمول المالي للدول العربية بإستثناء الجزائر والتي يمكن عرضها بالتفصيل في الفصل الثالث، وبذلك فيمكن دراسة القطاع المصرفي العربي قبل التطرق لدراسة أهم مؤشرات الشمول المالي للدول العربية وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عرض بعض تجارب القطاع المصرفي العربي

لقد سعى القطاع المصرفي إلى التأقلم مع المتغيرات المتسارعة في الاقتصاد الدولي وصعوبات إقتصاديات الدول العربية، وبذلك فمن خلال هذا المطلب سنتعرض لدراسة القطاع المصرفي العربي وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تطورات جودة الخدمات المصرفية في المصارف العربية

لقد شهدت القطاع المصرفي العربي تطورات هامة على مستوى تحسين جودة الخدمات المصرفية بالدول العربية، وذلك يتضح خصوصاً في دول الخليج العربي وشامل افريقيا، بالمقابل شهدت الدول الأردن وسوريا ولبنان والسودان وليبيا ومصر في السنوات الأخيرة صعوبات وعديدة ساهمت في تراجع تطورات القطاع المصرفي بهذه الدول، كما ساهم في تراجع مداخلي هذه البنوك حيث إرتفعت نسبة الدين الداخلي بنسبة 03.8%، والذي شمل على إستدانة الحوكمة المصرية ولبنانية والأردنية والسودانية من البنوك المحلية، أما سوريا فقد شهدت تراجع على مختلف الأصعدة نتيجة الحروب الأهلية الدائرة لحد الساعة، كما أن السودان يشهد إضرابات سياسية داخلية ساهمت في تراجع الإنتاج وتزايد الإقراض الداخلي والخارجي مثل مصر. [1]

وبذلك فلقد كانت الدول الخليجية والدول المغرب العربي هي التي كانت لها مساهمات كبيرة في تحسين خدمات مصارف المحلية خصوصاً، حيث شهدت البنوك الخليجية تطور كبير في نسب التجارة الإلكترونية والدفع الإلكترونية وذلك بإرتفاع يقدر بت 13%، كما أن جودة خدماتها المصرفية الإلكترونية للبنوك القطرية والسعودية والإماراتية كان لها دور كبير في دور كبير في تزايد الإنفاق رغم وجود عوائق وصعوبات من جراء تهاوي أسعار النفط، حيث إرتفعت نسبة الإقراض في قطر بـ 03%، وفي السعودية بـ 2.08%، وفي الإمارات

(1) تم التحيل بتاريخ: 2020/06/22:

https://www.iktissadonline.com

بنسبة تقدر بـ 1.78%، وبذلك فإن البنوك الخليجية وعلى رأسها القطاع المصرفي القطري والسعودي والإماراتي لها مساهمة كبيرة في تزايد وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية بما فقيها قطاع السكن بهذه. [1]

كما يمكن إضافة أن كل دول الخليج تبنت لمعايير بازل 03، ولبنان والأردن، وهذا لتعزيزي قدرة المصرف العربية ضد الازمات المحتملة، كما ان الخدمات المصرفية الإسلامية شملت اغلب الدول العربية حيث كانت اخرها في الجزائر في 20 مارس 2020، ومن ناحية جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية فلحد الساعة هناك تطورات وإصلاحات في النظام المصرفي الإلكتروني العربي تسعى من خلاله الدول العربية وعلى راسها الدول الخليجية إلى تحسين البنى التحتية المالية التي تخدم تطوير الخدمات المالية الإلكترونية وتحسين التجارة الإلكترونية مما ينعكس بالإيجاب على نشاط وسائل الدفع الإلكتروني ونشاط المصارف الالكترونية في الدول العربية.

أولاً- التجربة القطرية (القطاع المصرفي القطري): يشكل القطاع المصرفي القطري من أهم القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي للدولة القطرية مع قطاعات أخرى ومنها قطاع المحروقات والغاز، وذلك ما جعله البنوك القطرية من اهم البنوك تطوراً عربياً لما لديها من كفاءة مالية، وتميز لخدماتها المصرفية التقليدية أو الحديثة، ويمكن الإشارة إلى أن قطر إستحوذت على المرتبة الاولى من حيث تحقيقها لأكبر معدل نمو للأصول خلال سنة 2019، وذلك بنسبة بلغت إلى مستوى 2.4% على اساس سنوي، وذلك وفقا لدراسة مسحية اجرتها شركة كامكو للاستثمار، حيث أظهرت الدراسة نموا كذلك في صافي القروض الممنوحة من قبل البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة بنسبة تصل الى مستوى 2.2%، وهو ما يضع دولة قطر في صدارة الترتيب على مستوى البنوك والمصارف الاسلامية الخليجية، الى جانب تحقيق نسبة نمو في صافي الودائع لدى البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة بنسبة 2.8%، كما بلغت نسبة القروض الى الودائع نحو 90%. [2]

كما نمت أرباحها بشكل كبير، حيث حققت البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في دولة قطر خلال سنة 2019 ارتفاع ملحوظ، بلغت نسبة نمو في صافي الارباح المسجلة بإرتفاع بنسبة 3.96%، كما بلغت نسبة التكاليف الى الدخل لدى البنوك القطرية نحو 31.5%، كما ان دولة قطر تواصل الاحتفاظ بأكثر النماذج

(1) عبد النور السعيد، (2020): دراسة كمية للمصارف العربية، وتحليل واقعها في ظل تهاوي أسعار البترول، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص ص 127-128.

(2) عبد النور السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

فعالية من حيث التكاليف على مستوى الخليج بشكل عام، حيث تراجعت من مستوى 34.8% في 2018 إلى مستوى 31.5%، وذلك بعد ان انهت البنوك والمصارف الاسلامية القطرية الربع الرابع من 2018 بنسبة تكاليف الى الدخل عند مستوى 32%. ويشار في هذا الإطار الى انه كلما كانت نسبة التكاليف الى الدخل منخفضة كان الاداء التشغيلي للبنوك والمصارف أكثر جودة وفعالية، اضافة الى انه يدعم المراكز المالية للبنوك ويعزز من مستويات الملاءة المالية الى جانب انه يساهم في رفع مستويات الربحية بالنسبة للبنوك، كما ان انخفاض نسبة التكاليف الى الدخل تعكس كذلك نجاح الخطط الاستراتيجية التي انتهجتها البنوك القطرية خلال الفترة ما بين 2015-2018.

ثانياً- القطاع المصرفي السعودي: يمثل القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية من أهم القطاعات ربحية مع قطاع المحروقات، ولقد أظهر القطاع المصرفي السعودي تحسناً ملحوظاً في أدائها التشغيلي ما بين 2018-2019، إذ بلغت إجمالي أرباحها الصافية نحو 50.1 مليار ريال بزيادة 11% مقارنة بنهاية سنة 2018، وهي الأعلى في 5 سنوات. وجاءت هذه الأرباح مدعومة بارتفاع دخل الفوائد التي بلغت نحو 86.332 مليار ريال بزيادة 9.27%، وتراجع إجمالي المخصصات إلى 8.846 مليار ريال، بانخفاض 15.71 في المئة. وسجل بند حقوق المساهمين تراجعاً بنحو 2.07% نتيجة تأثير تسوية مبالغ الزكاة عن السنوات السابقة إلى تطبيق المعيار المحاسبي رقم09.

ثالثاً- القطاع المصرفي الإمارات: رغم النتائج الهامة للقطاع المصرفي الاماراتي في 2018، إلا نه في 2019 سجلت هذه المصارف تراجعاً في مخصصاتها إلى نحو 11.9 مليار درهم بانخفاض نحو 19.3%، وسجل هذا البند تراجعاً لدى 16 مصرفاً مدرجاً كانت الأعلى لدى مصرف الشارقة الذي تراجعت مخصصاته إلى 34 مليون درهم بتراجع 84%، تلاه مصرف الشارقة الإسلامي إلى 36.8 مليون درهم بانخفاض 75.3 في المئة. وترافق ذلك مع ارتفاع أرباح أكبر 4 مصارف تمثل نحو 60% من إجمالي موجودات القطاع، إلى نحو 32 مليار درهم في نهاية العام الماضي بزيادة 14 في المئة، وسجل بنك الإمارات دبي الوطني وحده نمواً بنحو 20%.[1]

رابعاً- المصارف الكويتية: بلغت إجمالي أرباحها الصافية نحو 984.3 مليار دينار بزيادة 18.9%، وتكمن أهمية هذا النمو أنه تزامن مع ارتفاع إجمالي المخصصات إلى 705 مليون دينار بزيادة 6.7%، وكذلك

(1) عبد النور السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

توقف إصدار أدوات الدين بانتظار إقرار قانون ينظم إصدار السندات ويرفع سقفها وتراجع ترسية المشاريع وتباطؤ الائتمان إلى نحو 4.3%.[1]

وبالحديث عن القطاع المصرفي التونسي والمغربي والموريتاني، مع تفادي الحديث عن القطاع المصرفي الجزائري حيث سيتم عرضه بشكل مفصل له في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فيمكن القول بالنسبة للدول السابقة أن هناك تباين في تطور القطاع المصرفي لكل بلد، حيث أن القطاع المصرفي التونسي والمغربي حقق في نهاية 2018 نتائج إيجابية خصوصًا في نسب عمليات الإدخار والإقراض مقارنة بسنة 2016 و2017، حيث شهد قطاع المصرفي التونسي تطور بنسبة تقدر 1.19% في نسب الإدخار والإيداع، كما إرتفعت نسبة الإقراض بـ 2.7%، أما فيما يخص القطاع المصرفي المغربي فقد شهد تطور بنسبة تقدر بـ 0.83% في عمليات الإدخار والإيداع، كما أن نسبة الإقراض حققت تطور بنسبة تقدر بـ 1.1% في نهاية 2018، وبذلك فيمكن القول بأن القطاع المصرفي وساءاً التونسي أو المغربي رغم العصوبات والعوائق وتباطئ تطور الاقتصاد العالمي، وتراجع في نسبة مساهمة السياحية في الناتج المحلي لكلا البلدين، إلا ان القطاع المصرفي مازال يحقق نتائج إيجابية رغم كل تلك الصعوبات، وهو ما إنعكس على عمليات تحسين الخدمات المصرفية بشكل مباشر في إطار عمليات تحسين جودتها وتوفير مختلف الخدمات التي تساهم في تحقيق حاجات الزبائن، وبما يحقق الأهداف الإستراتيجية للمصارف التونسية والمغربية. [2]

(1) بن غدير سعاد، (2020): آثار جائحة كورونا على نشاط النظام المصرفي العالمي ما بين ديسمبر 2019 لغاية ماي 2020، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان، ص ص 147-148.

(2) بن عميرات سناء، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الفرع الثاني: بعض مؤشرات القطاع المصرفي في الدول العربية

يمكن من خلال هذا الفرع عرض لبعض مؤشرات القطاع المصرفي العربية، والتي يمكن أن نأخذ في البداية بعرض لحجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية، والتي شهدت نمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017، ليُعاود الإرتفاع خلال عام 2018، إذ بلغ حجم الموجودات مقوما بالدولار الأمريكي حوالي 3,408 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل 3,222 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 5.8 في المائة، وهو ما يوضحه الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (2-02): تطور حجم الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي ما بين 2013-2018

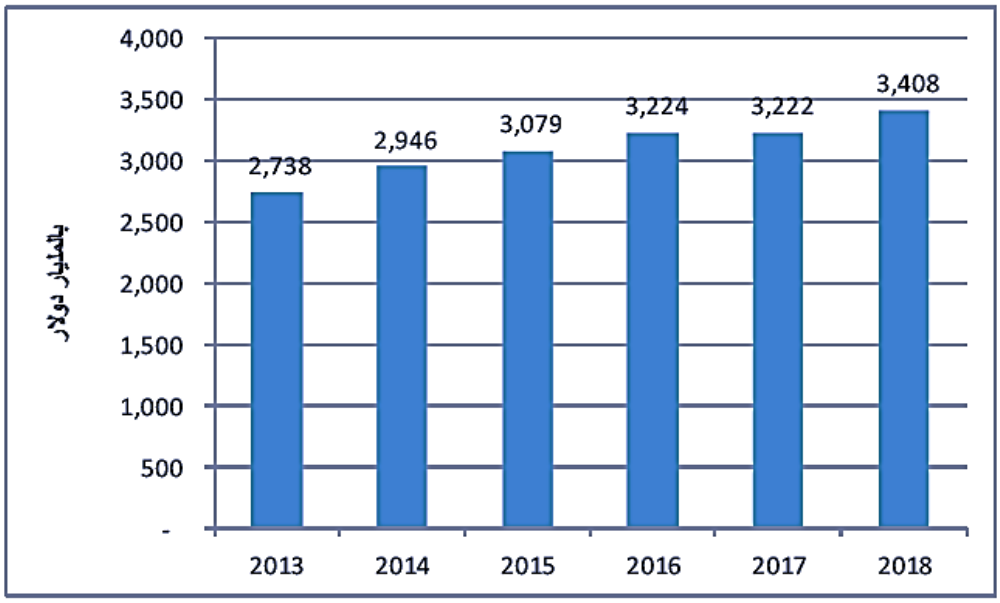

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 42، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/01، على الساعة: 11:00، على العنوان التالي:.https://www.amf.org

ويتضح من خلال الشكل ان هناك تطور مستمر لحجم الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي من 2.738 مليار دولار في 2013، يبلغ قيمة 3.408 مليار دولار في 2018، وبذلك يتضح انه هناك تطور كبير للقطاع المصرفي العربي تمكن من النمو التوسع بشكل أكبر.

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 42، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/01، على الساعة: 11:00، متاح على الموقع التالي:.https://www.amf.org

كما يمكن توضيح معدل نمو الموجودات المقومة بالدولار لدى القطاع المصرفي العربي خلال 2018 وبمقارنتها بعام 2017، والذي يمكن عرض لتلك النتائج من خلال الشكل التالي: [1]

الشكل رقم (2-03): نمو الموجودات لدى المصارف العربية خلال سنة 2018 مقارنة

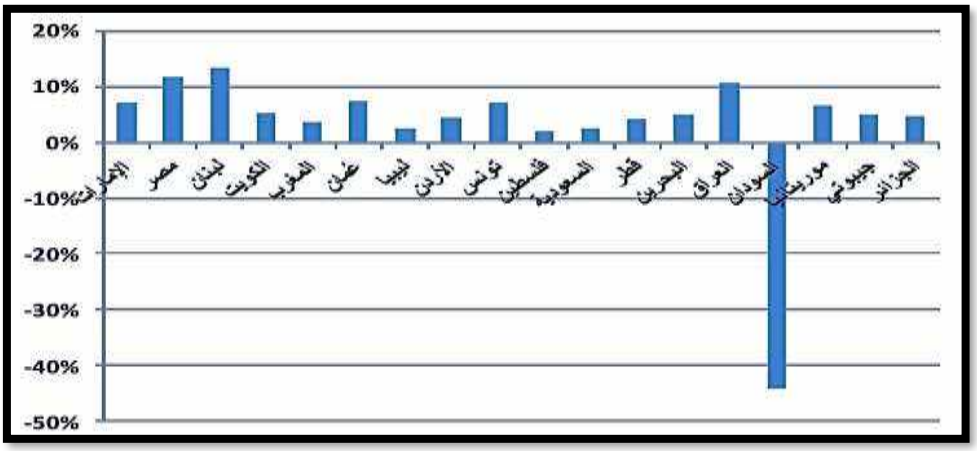

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

يتضح من الشاكل السابق، أن حجم الموجودات للقطاع المصرفي شهد إرتفاعاً خلال عام 2018 لدى جميع الدول العربية باستثناء البنوك السودانية، حيث انخفض حجم موجوداتها مقوماً بالدولار الأمريكي 44 في المائة بسبب الظروف والتحديات التي يواجهها السودان. من جهة أخرى، جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي، فبعد تراجع حجم موجودات البنوك المصرية بنسبة 32.1 في المائة عام 2017 بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال العامين 2016 و2017 مع توجه الإنتقال إلى سعر الصرف المعوم، استطاعت البنوك المصرية تجاوز أثر التعويم وتحقيق نسبة نمو بلغت 11.7% عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، أما المرتبة الثانية فقد احتلتها البنوك اللبنانية، حيث نمت موجوداتها بنسبة نمو بلغت 13% في عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، ومن الجدير ذكره أيضاً، أن البنوك العراقية حققت موجوداتها نسبة نمو بلغت 10.5 في المائة في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017، متجاوزةً بذلك أثر إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات البنوك في عام 2017، الذي أدى آنذاك إلى تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بنسبة 16.1% مقارنةً بنهاية عام 2016.

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

أما على مستوى الودائع فيمكن عرض للشكل التالي الذي يوضح تطور الودائع في القطاع المصرفي العربي والتي تتمثل فيمايلي: [1]

الشكل رقم (2-04): تطور ودائع المصارف العربي ما بين 2013-2018

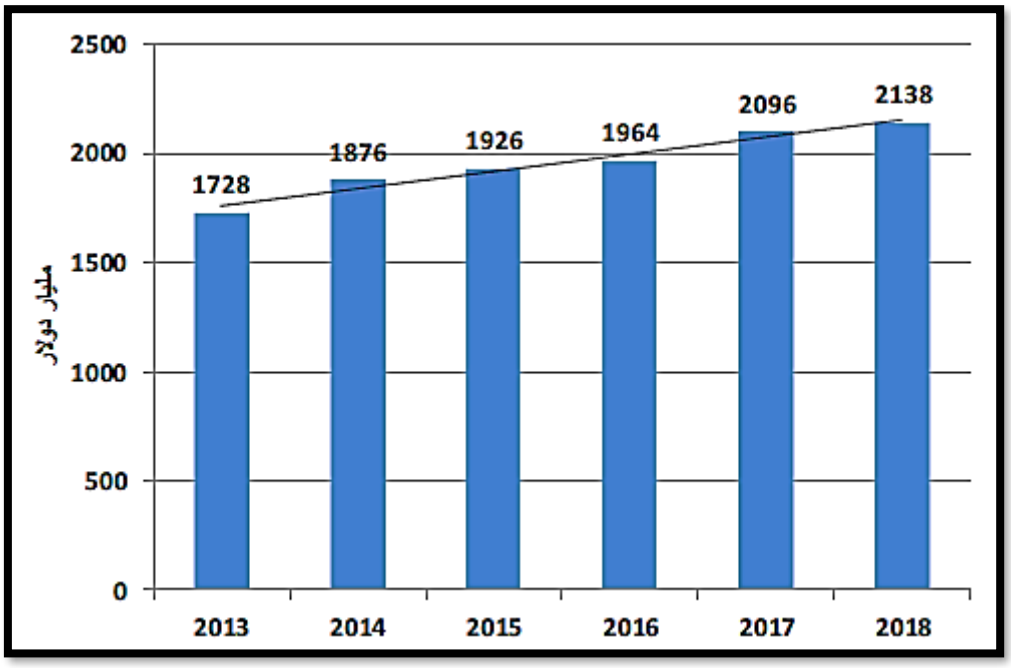

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، المرجع سبق ذكره، ص 50.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا ان الودائع بالقطاع المصرفي العربي هي في تطور وتصاعد مستمر حيث كانت تقدر بـ 1.728 مليار دولار في 2013، لتبلغ قيمة 2.138 مليار دولار في 2018، ولقد واصلت ودائع القطاع المصرفي بشكل مستمر ارتفاعها خلال الفترة ما بين الفترة 2013-2018، والتي تخطت بذلك عتبة الـ 2000 مليار دولار كما تم توضيح سابقاً، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,138 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 مقابل 2,096 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 وبمعدل نمو 2 في المائة، في حين بلغ حجم الودائع في نهاية الأعوام 2013، 2014 و2015 و2016 مقوماً بالدولار حوالي 1,728 مليار دولار، 1,876 مليار دولار، و 1,926 مليار دولار، و 1,964 مليار دولار مثل ما هو موضح في الشكل السابق، كما يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع خلال الفترة 2013-2018 له دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي العربي، نجاح سياسات البنوك باجتذاب المزيد من المدخرات، نجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية،

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التحويل والخدمات المالية.

المطلب الثاني: دراسة أهم البنوك العربية في الساحة العربية

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة لأهم البنوك العربية وتحديد موضعها المالي، وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: عرض لأهم البنوك العربية لسنة 2019

يمكن من خلال هذا الفرع عرض لأهم وأكبر البنوك العربية والتي تشمل على 10 بنوك عربية هي الأولى على مستوى الترتيب العربي، وبعض المؤشرات المالية الخاصة بها، وذلك حسب ما عرضه موقع الاقتصاد والأعمال بالرياض لسنة 2019، حيث عرض ضمن موقعه بمشاركة للبنوك المركزية العربية، والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-04): عرض لأهم عشرة بنوك عربية سنة 2019

Rank	المصرف Bank	البلد	حقوق المساهمين Shareholders 2018 مليون دولار	نسبة التغيير %	الموجودات Assets 2018 مليون دولار	نسبة التغيير %	Rank	الارباح Profits 2018 مليون دولار	نسبة التغيير %	Rank	القيمة السوقية	Rank	العائد على حقوق المساهمين ROAE %	Rank	العائد على الأصول ROAA %	Rank	مكرر الربحية %
1	بنك ابو ظبي الأول First Abu Dhabi Bank	الامارات	27,766.64	-0.23	202,620.88	11.23	2	3,285.61	10.55	2	41,839.45	2	11.82	63	1.70	48	12.73
2	بنك قطر الوطني Qatar National Bank	قطر	24,251.30	12.10	236,867.47	6.30	1	3,814.10	5.65	1	49,480.71	1	16.62	23	1.65	50	12.97
3	البنك الأهلي التجاري National Commercial Bank	السعودية	17,511.66	2.17	120,903.97	1.93	4	2,888.03	8.69	3	38,280.00	3	16.67	22	2.41	18	13.25
4	بنك الامارات دبي الوطني Emirates NBD	الامارات	17,433.45	7.85	136,240.37	6.37	3	2,733.96	20.32	5	13,453.67	9	16.27	27	2.06	30	4.92
5	مصرف الراجحي Al Rajhi Bank	السعودية	12,947.74	-12.91	97,334.35	6.38	5	2,745.83	12.90	4	37,916.67	4	19.74	19	2.90	11	13.81
6	بنك الكويت الوطني National Bank of Kuwait	الكويت	12,193.41	3.94	90,357.24	5.35	6	1,297.81	15.09	10	16,825.95	5	10.82	69	1.46	68	12.96
7	مجموعة سامبا المالية Samba Financial Group	السعودية	11,282.27	-5.31	61,316.88	1.05	9	1,474.34	10.04	6	16,746.67	6	12.71	49	2.41	17	11.36
8	بنك الرياض Riyad Bank	السعودية	9,806.46	-4.79	61,306.55	6.30	10	1,257.62	19.52	11	15,856.00	7	12.51	53	2.11	29	12.61
9	بنك دبي الاسلامي Dubai Islamic Bank	الامارات	9,292.51	18.17	60,907.33	7.88	11	1,338.68	13.75	7	8,971.53	17	15.61	31	2.28	22	6.70
10	بنك ابو ظبي التجاري Abu Dhabi Commercial Bank	الامارات	8,932.76	1.11	76,196.14	5.60	8	1,317.86	13.14	8	11,550.05	12	14.83	35	1.77	44	8.76

المصدر: تم التحميل بتاريخ: 2020/06/22، على الساعة: 12:34، على العنوان التالي:https://www.iktissadonline.com

من خلال الجدول يتضح أن كل البنوك الأولى في الترتيب الأفضل عربياً هي بنوك خليجية، حيث يحتل البنك الإماراتي بنك أبوظبي المرتبة الأولى، حيث يمكن ملاحظة أن حقوق مساهميه بلغة 27 مليار دولار، وفي حقق أرباح تقدر بـ 3.2 مليارات دولار في 2018، مع قيمة سوقية تقدر بـ 41.8 مليار دولار، كما جاء في المرتبة الثانية البنك القطري، بنك قطر الوطني والذي بلغت حقوق مساهمي قيمة 24 مليار دولار، وأرباح بلغت 3.8 مليار دولار، وقيمة سوقية تقدر بـ 49.4 مليار دولار، كما جاء في المرتبة الثالثة البنك السعودي، البنك الأهلي التجاري حيث بلغت حقوق مساهميه قيمة 17.5 مليار دولار، وأرباح تقدر بـ 2.8 مليار دولار، وقيمة سوقية تقدر بقيمة 38.2 مليار دولار.

ويمكن إضافة إلى ماسبق أن 19 مرتبة الأولى في الترتيب العربي من أصل 200 بنك عربي، هي بنوك خليجية لها قيم سوقية ضخمة، وأرباح بمليارات الدولارات، وهو ما يجعلها ذات مردودية ربحية عالية، ولها إقبال كبير عليها ليس فقط من طرف الشراكة من مستثمرين أجانب فقط بل من البنوك الأجنبية العالمية أيضاً، والأسواق المالية العالمية. [1]

كما يمكن ملاحظة انه في هذا الترتيب لا يوجد هناك تواجد للبنوك الجزائرية، حيث أن التقرير عرض سلبيات القطاع المصرفي الجزائري كونها لا تعتمد على المعايير الدولية وليس لبنوكها مساحة أكبر في النشاط سواءاً في الإقتصاد الدولي أو في الأسواق المالية الدولية، مما صعب عملية التقييم والأخذ بمقاييس المراكز المالية الدولية، أو التصنيفات الإئتمانية من الوكالات العالمية.

الفرع الثاني: دراسة تطور نشاط القطاع المصرفي في دول الخليج

يبلغ عدد المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 230 مصرفاً، وتزيد موجوداتها المجمعة عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، حيث يُقدّر أنها بلغت حوالي 147 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2018، كما تستند إلى قاعدة ودائع تعادل حوالي 91 % من حجم الإقتصاد الخليجي. كذلك، نشير إلى أن نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي الخليجي المحققة خلال عامي 2014 و2015 (والتي بلغت حوالي 8.9 % و5.7 %، على التوالي) قابلها نمو في حجم الإقتصاد الخليجي ككل بنسبة 1.3 % عام 2018 وتراجع عام 2020 نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط، حيث تعتمد دول الخليج على ثروتها النفطية كعمود

(1) تم التحميل بتاريخ: 2020/06/22، على الساعة: 12:34، على العنوان التالي:https://www.iktissadonline.com .

فقري لإستقرارها ونموها الاقتصادي، بالإضافة إلى حائجة كورون وآثارها السلبية على الاقتصاد الخليجي والعالمي.

وبلغت نسبة الكثافة المصرفية في الدول الخليجية، والتي تُقاس بمؤشر عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف نسمة من البالغين، حوالي 14 فرعاً لكل 100,000 نسمة، وهي أعلى من متوسط الدول العربية البالغ 11 فرعاً، لكن أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 15 فرعاً ومتوسط دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (*OECD*) البالغ 24 فرعاً. (1)

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الشمول المالي للدول العربية ما بين 2011 و2017

يمكن من خلال هذا الفرع عرض لنتائج لبعض أهم مؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي للأفراد في الدول العربية حسب البنك الدولي

لقد شهدت مستويات الشمول المالي في الدول العربية تحسناً خلال الفترة ما بين (2011–2017) بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين مالياً في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات، وفي هذا الإطار، ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات المالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3% عام 2011 إلى 37.2% في عام 2017. وكان التحسن ملحوظاً بشكل أكبر فيما يتعلق بنسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية، التي ارتفعت إلى 48.3% من إجمالي السكان البالغين في عام 2017 مقابل 30.4% في عام 2011. في حين كان التحسن المسجل على صعيد الإناث أقل، حيث ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات في مؤسسات المالية من 13.8% في عام 2011 إلى 25.6%. (2)

كما ارتفعت كذلك نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض في المؤسسات المالية من 4.8% في عام 2011 إلى 5.4% في عام 2017. وفي هذا السياق، ارتفعت نسبة امتلاك الذكور لحسابات اقتراض

(1) تم التحميل بتاريخ: 2020/06/22، على الساعة: 12:34، متاح على الموقع التالي:https://www.iktissadonline.com

(2)https://globalfindex.worldbank.org dated: 29/06/2020, Time: 11:00,

من 6.1% في عام 2011 من إجمالي الذكور البالغين إلى 7.4% في عام 2017. في حين استقرت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات اقتراض عند مستوى 3.4% من إجمالي الإناث البالغات. [1]

ومن جانب أخر، شهدت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إيداع في المؤسسات المالية بالدول العربية ارتفاعاً من 6.2% في عام 2011 إلى 8.7% في عام 2017. وضمن هذا السياق، كان التحسن الأكبر من نصيب الذكور الذين ارتفعت نسبة امتلاكهم لحسابات إيداع من 8.5% في عام 2011 من إجمالي الذكور البالغين إلى 12.5% في عام 2017. في حين ارتفعت نسبة الإناث الممتلكات لحسابات إيداع من 3.8% من إجمالي الإناث البالغات في عام 2011 إلى 4.9% عام 2017. [2]

الفرع الثاني: تطور حسابات الشمول المالي بالدول العربية حسب البنك الدولي

رغم ارتفاع نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية سواء اكانت حسابات اقتراض أو إيداع في الدول العربية المتوفر عنها بيانات إلى حوالي 37.2% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا أنها تعتبر منخفضة سواء بالمقارنة بالمؤشر على المستوى العالمي البالغ 69%، أو البلدان متوسطة الدخل البالغ 65.3%، فيما ترتفع تلك النسبة في البلدان مرتفعة الدخل إلى 93.7%، فعلى مستوى الدول العربية، حقق المؤشر أعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث فاقت نسبة المؤشر 70% من السكان، حيث بلغت في قطر نسبة 89.1%، وفي الإمارات 88.2%، والبحرين 82.2%، والكويت 79.8%، والسعودية 71.7%. في المقابل، سجلت الدول النفطية الأخرى بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات أقل للشمول المالي بلغت 65.7% في ليبيا، و22.7% في العراق. بينما سجلت الدول المستوردة للنفط معدلات أقل للشمول المالي.

وبذلك فمن الملاحظ ان الدول العربية تعاني من فجوة نوع متزايدة على صعيد الشمول المالي، حيث لا تتعد نسبة الإناث اللاتي يمتلكن حسابات في مؤسسات مالية نحو 25.6% من إجمالي الإناث البالغات مقابل 65.8% في المائة للمتوسط العالمي لسنة 2017، و61% للمتوسط المسجل على مستوى الدول متوسطة الدخل.

(1) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org

(2) تقرير صندوق النقد العربي، (2019): الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، ص 195، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/04، على الساعة: 08:00، متاح على الموقع التالي:https://www.amf.org.ae

ولقد سجلت كل من قطر والإمارات والبحرين والكويت أعلى نسبة لإمتلاك الإناث لحسابات في مؤسسات مالية بلغت 70% من إجمالي البالغات، فيما سجلت المغرب وموريتانيا أقل نسب للإناث اللواتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية انخفضت دون مستوى 20%.[1]

الفرع الثالث: تطور حسابات الإقراض بالدول العربية حسب البنك الدولي

لقد بلغت نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.4% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017، إلا انها تعتبر منخفضة سواع بالمقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 11%، أو البلدان مرتفعة الدخل التي تصل فيها النسبة إلى 15%، وعلى مستوى الدول العربية، حقق المؤشر أعلى مستوى له في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيت سجلت نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض إلى إجمالي السكان البالغين 19.1% في قطر، و18.9% في الإمارات، و16.8% في البحرين، وبلغت 16.5%، في الكويت 11.2% في السعودية. [2]

في المقابل، سجلت الدول النفطية الأخرى بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات أقل بلغت 05% في ليبيا، و03% في العراق. بينما سجلت نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض أعلى مستوياتها في الدول المستوردة للنفط في الأردن ولبنان حيت سجلت 17% في 2017، كما بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات اقتراض إلى إجمالي الذكور البالغين نحو 7.4% مقابل 3.4% في المائة للإناث، وهو ما يقل كذلك عن نسبة المماثلة المسجل على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول متوسطة الدخل. [3]

الفرع الرابع: تطور حسابات الإيداع بالدول العربية حسب البنك الدولي

لقد بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 8.7% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 بالمقارنة مع 26.7% للنسبة المسجلة على مستوى العالم، و21.3% في البلدان متوسطة الدخل، كما يعتبر كذلك اقل من النسبة المسجلة في البلدان منخفضة الدخل البالغة 11.1%.

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص ص 195–196.

(2) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org

(3) نفس المرجع السابق، ص 196.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، حقق المؤشر مستويات مرتفعة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل البحرين التي بلغت فيها النسبة حوالي 30.7%، وقطر بنسبة 29.1% والإمارات 28.7%، والكويت 26.6%، كما يرتفع المؤشر كذلك في بعض الدول النفطية الأخرى مثل ليبيا حيث يبلغ 17.1%، بينما حققت الدول المستوردة للنفط معدلات منخفضة نسبياً بلغت 21.2% في لبنان، و18.3% في تونس، و10.1% في الأردن، و9.1% في موريتانيا و6.2% في مصر، و6.3% في المغرب. (1)

وبذلك تظهر فجوة النوع، بوضوح في نسبة من يمتلكون حسابات للإيداع في الدول العربية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات إيداع في الدول العربية حوالي 12.5% مقابل 4.9% للإناث في عام 2017، مقارنة مع 24.3% للذكور مقابل 18.3% للإناث في البلدان متوسطة الدخل حسب قاعدة بيانات البنك الدولي.(2)

الفرع الخامس: تطور بطاقات الائتمان بالدول العربية حسب البنك الدولي

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة، وضمن هذا الصدد، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي حوالي 4.6% عام 2017، وتعتبر هذه النسبة صغيرة بالقياس بالنسبة المماثلة على مستوى العالمي مثلا ما تم عرضه في المبحث الأول من هذا الفصل، والدول متوسطة الدخل البالغة 11.1%، ومرتفعة قليلاً بالقياس بالدول منخفضة الدخل التي تبلغ النسبة بها 2.1%، فعلى مستوى الدول العربية فرادى، سجلت قطر والإمارات أعلى نسبة لإستخدام البطاقات الائتمانية على مستوى الدول العربية، حيث بلغت نسبة البالغين المستخدمين لبطاقات الإئتمان على التوالي 45.6%، و45.4%، تلتهما البحرين بنسبة 29.8%، ثم الكويت بنسبة 22.3%، والسعودية بنسبة 16.3%، تلتها من الدول النفطية الأخرى ليبيا بنسبة 10.3%، أما على مستوى الدول المستوردة للنفط، حققت لبنان أعلى نسبة بلغت 14.9%، ثم تونس بنسبة 7.1%، وبلغت النسبة في مصر وموريتانيا 3.3%، و2.5% في الأردن. (3)

والملاحظ ان هناك فجوة النوع ايضاً مثل سابقيها مقارنة بمستويات العالم والدول المتقدمة او ذات لدخل المرتفع، حيث لا تزال واضحة بشكل كبير في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون البطاقات الائتمانية، حيث

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 197.

(2) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org

(3) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص ص 197–198.

بلغت نسبة الذكور المستخدمين لبطاقات الإئتمان 6.8% مقابل 2.4% للإناث، مقارنة مع 12.7% للذكور مقابل 9.5% للإناث في البلدان متوسطة الدخل. [1]

الفرع السادس: تطور الخدمات المالية الالكترونية (الهاتف، الأنترنت) بالدول العربية حسب البنك الدولي

اتجهت البلدان العربية مؤخراً للإستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة "*Financial Technology* (*Fintech*)"، ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي، وفي هذا الإطار فلقد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال والإنترنت للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7%، وهذه نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة التي تقدر بنسبة 51.8% حسب بيانات البنك الدولي، والدول متوسطة الدخل حيث تقدر بنسبة 19.2%، والدول منخفضة الدخل بـ 17.1%، وفي حين بلغت النسبة لدول العالم أجمع بنسبة تقدر بـ 24.9%.

ولقد حققت خمس دول عربية معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي: قطر بنسبة 47.1%، الإمارات 46.6%، والبحرين 29.0%، والكويت بنسبة تقدر بـ 23.8%، والسعودية بـ 25.7%، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين 1.5% في المغرب و7.9% في ليبيا. [2]

وعلى مستوى مؤشرات النفاذ إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت والهاتف النقال حسب النوع، بلغت نسبة الذكور المستخدمين للإنترنت والهاتف النقل في النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية 8.3% فيما بلغت نسبة الإناث 2.9% مقابل 21.1% للذكور، و17.4% للإناث في البلدان متوسطة الدخل. [3]

(1)https://globalfindex.worldbank.org dated: 29/06/2020, Time: 11:00

(2) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 198.

(3): https://globalfindex.worldbank.org dated: 29/06/2020, Time: 11:00

المبحث الثالث: تعزيز الشمول المالي في الدول العربية لمواجهة التحديات

يمكن من خلال هذا المبحث التطرق لدراسة التحديات والعوائق في الدول العربية التي تساهم في نتائج سلبية لعملية تبني الشمول المالي في القطاع المصرفي العربي.

المطلب الأول: تحديات التي تواجه الشمول المالي الدول العربية

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة وتحليل مختلف التحديات والعوائق والتي يمن عرضها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: رفع مستويات التثقيف المالي

يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي ذلك على ضوء أهمية التثقيف المالي في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة، ووفق نتائج استبيان متخصص تجريه مؤسسة "ستاندرد أند بورز" عن التثقيف المالي شمل أكثر من 150 ألف شخص في 140 دولة، اتضح أن مستويات الإلمام بالثقافة المالية يصل إلى أكثر من 50% في البلدان المتقدمة، في حين تنخفض النسبة إلى 37% في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية، وبذلك فبناء عليه، تزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي في الدول العربي، فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة استراتيجيات محو الأمية المالية، فيما تبذل 25 دولة أخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وتسعى 05 دول عربية خليجية للتخطيط لذلك، وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عربياً وعلمياً خلال السنوات الخمس الأخيرة. (1)

كما أن هناك عدد من المصارف المركزية العربية تسعى إلى تطوير مستوى التثقيف المالي في بلدانها، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية لتعزيز وعي الجمهور المالي من خلال تنفيذ البرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي بالدول العربية وبذلك تعزيزي الشمول المالي في الوسط الاجتماعي والإنتاجي والصناعي والتجاري.

وتسجل نسبة التثقيف المالي (الأفراد المثقفين مالياً) إلى إجمالي الأفراد البالغين أقل من 30% في عدد من الدول العربية، فيما تسجل أعلى مستوياتها في كل من الكويت بنسبة 55%، ولبنان 44%، كما تشير

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 204.

الإحصاءات ذات الصلة من طرف صندوق النقد العربي إلى أن مستويات التثقيف المالي الأعلى ترتبط بقدر أكبر من الشمول المالي وهذا ما يحفز الدول العربية على زيادة الوعي والتثقيف المالي للمجتمع العربي. [1]

الفرع الثاني: تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية

يتسم القطاع المالي في العديد من الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي ومحدودية دور المؤسسات المالية الأخرى، ومن أهمها سوق الأوراق المالية وشركات التأمين وعدد من المؤسسات المالية الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في تيسير فرص نفاذ الأفراد غير المشمولين مالياً إلى خدمات مالية أكثر ملائمة لاحتياجاتهم، ويأتي على رأس هذه المؤسسات مكاتب البريد والبنوك الزراعية وجمعيات الإدخار.

ويعمل تنمية دور المؤسسات المالية غير المصرفية على اتساع نطاق تغطية وشمولية الخدمات المالية وتنوعها بما يلاءم احتياجات قطاع عريض من المستهلكين، كما أن بعض هذه المؤسسات مثل مكاتب الادخار على سبيل المثال تتسم بنطاق تمثيل جغرافي واسع النطاق، وهو ما يمكن أن يعول عليه لزيادة الشمول المالي كما هو الحال في بعض الدول العربية مثل مصر وتونس.

إضافة إلى ماسبق، فإن تواجد سوق كفئة للأوراق المالية يساهم في دعم فرص وصول الشركات إلى تمويل داعم لأنشطتها ومشاركة شريحة أكبر من المستثمرين في رأس مال هذه الشركات، وبالتالي فرص أوسع نطاقاً للنمو الاقتصادي والشمول المالي. [2]

أما على مستوى الدول العربية، فيستدل على الحاجة إلى تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال عدد من المؤشرات من بينها على سبيل المثال مؤشر القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيت تنخفض النسبة على مستوى الدول العربية إلى نحو 49% مقابل 93% للمتوسط العالمي، و108% على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبذلك فعلى الدول العربية فتح المجال بشكل أكبر للمؤسسات المالية غير المصرفية، وتحسين دورها في الاقتصاد المحلي بما يخدم النمو الإقتصادي، والتمية الاقتصادية، وبما يحسن بشكل مباشر مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية والقطاع المصرفي العربي. [3]

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(2) بن غدير سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 151–152.

(3) بن غدير سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

المطلب الثاني: ضعف مستويات البنى التحتية والمنافسة المالية

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لتحليل صعوبات وعوائق البنى التحتية المالية بالدول العربية والتي ليس متطورة بالشكل المناسب لتحسين مؤشرات الشمول المالي، كما أن هناك ضرورة إلى تحسين مستويات المنافسة المالية، وعدم فتحه بشكل يساهم فيه القطاع الخاص والأجنبي بشكل أكثر فعالية، ويمكن توضيح ذلك النقاط بشكل أكثر تفصيل كمايلي:

الفرع الأول: مستويات البنى التحتية المالية بالدول العربية

يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة للشمول المالي، وذلك بما يشمل أنظمة دفع كفؤة وشبكة من فروع المؤسسات المالية منتشرة في كافة أنحاء البلاد، وشبكة من الصرفات الآلية وخدمات الدفع، كما يجب ان يشمل ذلك أيضاً بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن النائية، وذلك من خلال الأنظمة النقدية التي تساعد المواطنين على النفاذ للخدمات المالية عبر الانترنت والموبايل، من جانب آخر يساهم انتشار التقنيات المالية الحديثة في دخول (مزودين) متعاملين جدد للخدمات المالية بخلاف المؤسسات المالية التقليدية ومن أهمها المصارف، وهو ما يحتاج إلى بنية تحتية رقمية متقدمة لدعم هذا التطور، وفي هذا الصدد، لا تمتلك الدول العربية لتلك البنى التحتية المالية المتطورة، وبذلك تبرز الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية للقطاع المالي في الدول العربية، وهو ما يتضح من خلال عدد من مؤشرات البنية التحتية المالية، مثل:

أولا: الموزعات الألية

ينخفض عدد أجهزة الصرفات الموزعات الألية لكل 100 ألف نسمة من السكان البالغين في الدول العربية إلى نحو 32.9 جهاز عام سنة 2017، وهو ما ينخفض إلى ما دون المتوسط العالمي البالغ 43.5 جهاز، ومتوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ 36.1 جهاز. [1]

ثانيا: الفروع المصرفية

بالنسبة لعدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف من السكان البالغين، ففي حين أن هذه النسبة قد بلغت على مستوى الدول العربية نحو 11.5 فرع في عام 2017، وهي نسبة تقل بشكل طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 12.2 فرع، إلا أنها تنخفض دون مستوى 10 فروع لكل 100 من السكان في عدد من الدول العربية،

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ثالثا: أنظمة الدفع

يعتبر مستوى تطور أنظمة الدفع والأنظمة الإلكترونية التي تسمح للمواطنين بالنفاذ للخدمات المالية محدوداً في بعض الدول العربية، وهو ما يحول في مجمله دون زيادة مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية.[1]

الفرع الثاني: مستويات المنافسة المالية بالدول العربية

تتسم النظم المصرفية في العديد من الدول العربية بإرتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية على حجم السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي وهو ما يؤدي إلى إنخفاض مستويات المنافسة، وبالتالي عدم تطور الخدمات المصرفية كماً ونوعاً وارتفاع كلفة تقديم الخدمات المالية، وبالتالي استبعاد عدد كبير من الأفراد والشركات من النفاذ المالي، حيت تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة مستويات الشمول المالي (والتي تمثل بذلك علاقة طردية فيما بين المنافسة المالية وزيادة مستويات الشمول المالي)، ولقد أشار صندوق النقد العربي عن أن البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية، واستنادا إلى أربعة معايير رئيسة متمثلة في:[2]

1) حجم أصول البنوك إلى إجمالي حجم الأصول المصرفية، (مؤشر للتركز المصرفي)؛
2) ومدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك (مؤشر للمنافسة المصرفية)؛
3) مدى الارتباط مع المؤسسات المالية الأخرى؛
4) مدى تعقد أنشطة البنوك.

إلى أن كل من معياري الحجم (التركز المصرفي)، ومدى وجود بدائل للبنوك (مستويات المنافسة المصرفية) يعتبران من أهم جوانب الأهمية النظامية في القطاع المصرفي العربي بما يؤثر على مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية، ولحد الساعة لم يتم معالجة ذلك الخلل.

(1) تقرير صندوق النقدي العربي، الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–، مرجع سبق ذكره، ص 201.

(2) بن خميلة زكرياء، (2020): ضرورة تطوير مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العربي دراسة تحليلية ما بين 2010–2017، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان، ص ص 203–204.

المطلب الثالث: عوائق الإطار التشريعي، الرقابي وببيئة الأعمال للمصارف العربية

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة العوائق والصعوبات التي يجب التقليل منها على مستوى الإطار التشريعي والرقابي للمصارف العربية، كما يجب تحسين بيئة الأعمال والتي تنعكس بالإيجاب على نشاط المصارف العربية، وبذلك فيمكن عرض لتلك العوائق ومدجى الحاجة لتطويرها من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: الأطر التشريعية والرقابية بالقطاع المصرفي العربي

يحتاج الشمول المالي إلى أطر تشريعية وتنظيمية وقانونية ورقابية تتبنى المعايير الدولية في نشاطات البنوك، لكي تشجيع المؤسسات المالية العالمية على دخول الأسواق المصرفية العربية وتقديم المزيد من الخدمات المالية، وعلى التطور المستمر لمستوى الخدمات المقدمة بما يراعي احتياجات العملاء، ويدعم النمو الاقتصادي للدول العربية، وفي الوقت ذاته يحافظ على الاستقرار المالي بها، ولقد خطت البلدان العربية خطوات جادة على صعيد تحسين الأطر الرقابية، التشريعية والتنظيمية وهو ما ساعد على تقوية الملاءة الائتمانية للقطاعات المصرفية العربية بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، والتي بلغت مستويات قدرت بنحو 17%، وفي المتوسط مقارنة بنحو 10.5% للمستويات المقررة في إطار إصلاحات بازل III. [1]

كما سعت إضافة إلى ذلك إلى تبني عدد من الإصلاحات الرقابية الأخرى لدعم السيولة وتقوية السلامة المصرفية والاستقرار المالي وكلها عوامل عززت من أداء القطاعات المالية العربية، إلا أنها لحد الساعة ليست بالشكل بالمستوى المطلوب والذي يعزز أكثر للشمول المالي، ويساهم في رفع مختلف تحسين مؤشرات الشمول المالي بما يساهم في نفس الوقت تسحين رفع أداء نشاط المصارف العربية، وحيث لا تزال هناك العديد من الجهود المطلوبة على صعيد تحسين الأطر التشريعية بما يسمح بالمزيد من المنافسة في القطاع المالي، وذلك من خلال تخفيف القيود المفروضة على الدخول إلى أسواق القطاعات المالية العربية، وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات المصرفية، إضافة إلى تحسين الأطر التنظيمية والرقابية بما يسمح بوجود لاعبين ماليين جدد من خلال التنظيم الكفؤ لعمل شركات عالمية للتقنيات المالية الحديثة بما يسمح بالاستفادة من الفرص العديدة التي يوفرها لتحسين الشمول المالي. [2]

(1) بن خميلة زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

(2) بوغريرة عادل، (2020): دراسة وتحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائري -حسب قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي 2017-، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان، ص ص 271-272.

الفرع الثاني: مستويات بيئة الأعمال بالدول العربية

تلعب بيئة الأعمال المتطورة دوراً كبيراً في زيادة مستويات الشمول المالي، حيث تساعد المرنة منها على زيادة جانبي الطلب والعرض الخاص بالخدمات المالية التي لا تفرض قيوداً على ممارسة الأعمال وتشجع المزيد من المؤسسات المالية على تقديم خدماتها لجمهور عريض من المستفيدين، كما أن تطور وسهولة بيئة الأعمال يساعد على تأسيس المزيد من المشروعات، وبالتالي زيادة مستويات الطلب على الخدمات المالية.

وبتتبع ترتيب الدول العربية في مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 يتضح تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية وتسجيلها غالبيتها لمرتبة لمرتبات تفوق 60 على مستوى العالم، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر كبير على مستوى تطور وانتشار الخدمات المالية في هذه الدول، حيث أن مستويات الشمول المالي ترتبط عكسياً بمرتبة الدولة في مؤشر ممارسة الأعمال حسب البنك الدولي، فكلما سجلت الدولة مرتبة منخفضة على مستوى العالم في مؤشر سهولة أداء الأعمال فإن ذلك يرتبط بمستوى أقل من الشمول المالي (فهي علاقة عكسية)، وبذلك فالدول العربية مكالبة بتطوير بيئة الأعمال وفتح المجال بشكل يساهم به القطاع الخاص المحلي او الأجنبي في تنمية القطاعات المختلفة بالدول العربية بما يحسن مؤشرا المشول المالي بها. [1]

(1) بوغريرة عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح أن مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية ليست بالشكل الذي يعطي صورة جيدة عن القطاع المصرفي العربي، حيث أن القطاع المصرفي العربي مازال له شوط كبير من التطوير والإصلاح، وذلك ليساهم بشكل أكثر فعالية في تحسين مؤشرات الشمول المالي، وبما ينعكس على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول العربية، ويمكن القول أنه في ظل إعتماد أغلب الدول العربية على الريع في السياسة الاقتصادية العربية وعلى إعانات مثل الأردن، لبنان وفلسطين، يؤكد على ان هناك ضعف واضح في القطاع الخاص الحقيقي العربي، وأن المؤسسات الإنتاجية والصناعية والزراعية ليست بحالة جيدة في الدول العربية، وهو ما ينعكس بالسلب على النشاط الإقراض للبنوك العربية، وما يساهم في الإرتفاع بمستويات الإستيراد، مما يجعل المجتمع العربي مجتمع مستهلك بالدرجة الأولى، وبهذا فالدول العربية مكالبة بفتح المجال اكثر للشركات الأجنبية للمساهمة في تطوير إقتصاديات الدول العربية، بما فيها تحسين الخدمات المصرفية التقليدية أو الحديثة، وبما يساهم في تحسين مستويات المنافسة المالية والمصرفية في السوق المصرفي العربي، مما نعكس على بشكل إيجابي على مؤشرات الشمول المالي.

الفصل الثالث:

واقع اعتماد البنوك العمومية للشمول المالي كبديل للمنتجات التقليدية في الجزائر

تمهيد

لقد شهدت المصارف الجزائرية تطورات كبيرة وذلك منذ تطبيقي قانون نظام النقد والقرض رقم 90-10، حيث ساهم في فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار ومزاولة النشاط المصرفي في السوق المصرفي الجزائري.

ومنذ تلك الفترة شهد النظام المصرفي الجزائري تطور كبير ساهم في مساعي الدولة الجزائرية بإدخال إصلاحات دائمة في النظام المصرفي سعياً منها لتوفير بيئة أعمال مصرفية تتبنى المعايير الدولية، وهو ما ساعد على تطور البنوك العمومية الجزائرية وتحسين خدماتها المصرفية، وبذلك فلقد خصص هذا الفصل لتقييم القطاع المصرفي، خصوصاً البنوك العمومية ودراسة مختلف نتائجها المالية، مع عرض لنتائج الشمول المالي في الجزائري بشكل أكثر تفصلي وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: بنية القطاع المصرفي الجزائري**
- **المبحث الثاني: تحليل النتائج المالية للبنوك العمومية والخاصة في الجزائري**
- **المبحث الثالث: تقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري وإعتماده كبديل للخدمات المصرفية التقليدية بالبنوك العمومية الجزائرية**

المبحث الأول: بنية القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتعرض لدراسة القطاع المصرفي الجزائري وتطوره، كما سيتم عرض لدراسة إحصائية لنتائجه المالية حسب تقارير بنك الجزائر، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أسس تنظيم وعمل النظام المصرفي الجزائري

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون القند والقرض 90-10، ومختلف التعديلات التي واكبته، وذلك من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: تقديم بنك الجزائر

يمكن من خلال هذا الفرع التطرق لدراسة نشأة بنك الجزائر، وأسس تنظيم القطاع المصرفي الجزائري، وذلك كمايلي:

أولاً- نشأة البنك المركزي الجزائري

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة والمدير العام، وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير الاقتصاد، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة. [1]

ثانياً- تنظيم الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

لقد أفضى هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الوطني بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمردود، فكان يطمح إلى المساهمة في تطهير المؤسسات والبنوك وتفعيل دورها في مجال الوساطة المالية وإعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية في الضبط الاقتصادي. فأدخل بذلك تعديلات وتغييرات مهمة في هيكل الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بهياكل البنك المركزي أو بمختلف البنوك. كما سعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج بفتح الطرق لكل أشكال المساهمة للرأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية، فأتاح القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية وسمح أيضا بإنشاء البنوك الخاصة.

(1) أيمن بن عبد الرحمان، (2014): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 11.

1- دور بنك الجزائر (البنك المركزي): أعاد القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي بعد أن عصفت بصلاحياته إصلاحات السبعينات وأوائل الثمانينات التي أرادته أن يكون مجرد آلة لصنع الأوراق النقدية.

وتعرف **المادة 11** من هذا القانون البنك المركزي على أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية [1].

وأصبح يحمل اسم "**بنك الجزائر**" ويخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية، ويقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف. وأوكلت إليه مهام رئيسية تبلورت في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للاقتصاد الوطني، السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وحسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج والعمل على استقرار سوق الصرف. وأتيح للبنك المركزي فتح فروع ومراسلين عبر التراب الوطني، وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، وبنك الإصدار الوحيد والمسؤول عن تسيير السياسة النقدية في الجزائر.

ولقد منح **القانون 90-10** للبنك المركزي استقلالية في التسيير والإدارة عن طريق إرساء هيئات منحها المشرع صلاحيات محددة تمثلت في المحافظ ونوابه، ومجلس النقد والقرض والمراقبين.

الصلاحيات الممنوحة لمجلس النقد والقرض بوصفه سلطة نقدية: في هذا الإطار يقوم المجلس بإصدار الأنظمة المصرفية والمالية المتعلقة بإصدار النقود وتغطيتها ويحدد شروط وأسس عمليات البنك المركزي، كما يشرف على تطور عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.

ويحدد المجلس أنظمة تسيير غرفة المقاصة وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وإقامة شبكاتها وفروعها وشروط فتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

هذا فضلا عن وضع النظم المحاسبية والقواعد الاحترازية التي تطبقها البنوك والمؤسسات المالية ومراقبة الصرف وتنظيم سوقه.

2- البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية: لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط المحددة لها، وحمل القانون في طياته إصلاحات وتغييرات أدخلت على أعمال البنوك مما يحتم التكيف والتأقلم مع مواده ومسايرة تعليماته، كما أحدث

(1) المادة 11، قانون النقد والقرض 90-10.

قطيعة مع ما كان سائدا من قبل، سواء على مستوى القواعد والنظريات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات، إضافة إلى تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للبنوك للقيام بنشاطها في إطار الاقتصاد القومي [1].

أ- البنوك التجارية: بموجب **المادة 114**، تعتبر البنوك أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة[2] في **المواد من 110 إلى 113** والمتمثلة في: تلقي الودائع والمدخرات من الجمهور، القيام بمنح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[3].

ب- المؤسسات المالية: حسب **المادة 115** من قانون النقد والقرض، تعد المؤسسات المالية أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور[4]. فمصدر القرض هو رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل.

جـ- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: حسب **المادة 127 من القانون 90-10**، فإنه لا يمكن فتح أي تمثيل لبنك أو مؤسسة مالية أجنبية إلا بترخيص من مجلس النقد والقرض وتكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري وتحترم القواعد المحددة لرأس المال الأدنى الذي لا بد أن يوازي على الأقل رأس المال المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية[5]. وقد حدد مجلس النقد والقرض رأس مال هذه البنوك والمؤسسات المالية ما بين 500 و1000 مليون دج سنة 1990 وأكد هذا المبدأ سنة 1993، ويتم سحب الاعتماد إذا لم تتوفر الشروط التي حددها المجلس أو بناء على طلب من البنك الأجنبي، إذا لم يستغل الاعتماد لمدة 12 شهرا أو إذا توقف البنك أو المؤسسة المالية المعتمدة عن النشاط لمدة 06 أشهر.

3- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية: لقد زود قانون النقد والقرض السلطات النقدية بآليات وهيئات للرقابة في ظل التنظيم الجديد للنظام المصرفي حتى يتسنى له ممارسة أعماله في جو من الانسجام مع القوانين الصادرة في هذا الإطار وكذلك بدافع الاستجابة لشروط حفظ الأموال المودعة لدى البنوك التجارية، ويتعلق الأمر بإنشاء "اللجنة المصرفية" طبقا لأحكام **المادة 143** من قانون النقد والقرض مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.

(1) أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) المادة 114، قانون النقد والقرض 90-10.

(3) المادة 110، المادة 111، المادة 112، المادة 113، قانون النقد والقرض 90-10.

(4) المادة 115، قانون النقد والقرض 90-10.

(5) المادة 127، قانون النقد والقرض 90-10.

وتتكون هذه اللجنة من محافظ بنك الجزائر أو من نائب له الذي يحل محله كرئيس، ومن أربعة أعضاء: قاضيان منتدبان من المحكمة العليا وعضوان آخران يتم اختيارهما على أساس كفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما وزير المالية.[1]

الفرع الثاني: تعديلات على قانون النقد والقرض ما بين 2001-2003

لقد سعى المشرع الجزائري إلى ضبط أكثر لنشاط البنوك الجزائرية، حيث أن نصوص التعديلات جاءت كمايلي:

أولاً- تمكين "بنك الجزائر" من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال: [2]

- الفصل داخل "بنك الجزائر" بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

- توسيع صلاحيات المجلس الذي له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛

- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية، وتعزيز الرقابة؛

ثانياً- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف ولإدخارات الجمهور من خلال: [3]

- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصارف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛

- تقوية شروط عمل مركز المخاطر.

ولقد مرت إعادة صياغة القانون المصرفي بثلاثة شروط تمثلت في:

- تكوين عدد مهم من المشرفين الأكفاء لحساب "بنك الجزائر"؛

- وجود نظام معلوماتي كفء يسمح بطريقة تقنية بتحويل المعلومات كاملة، بسرعة وبأمان؛

- تمويل الإقتصاد بمواد السوق، مستندا إلى نظام مصرفي قوي.

(1) أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) عبد القادر خليل، (2014): مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط02، الجزائر، ص ص 196-197.

(3) عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 180.

ثالثاً- من المواد المعدلة للقانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، بالأمر رقم 11/03 بما يخص نشاط البنوك أهمها مايلي: [1]

- فيما يخص الحسابات السنوية والمنشورات، فقد تم تعديل المادة رقم 103 من القانون 10/90 والتي تنص على الإقتطاع الإجباري لسنة 15% من الأرباح لتكوين الإحتياطي القانوني، بالمادة رقم 28 من الأمر رقم 11/03 والتي تنص على اقتطاع نسبة 10% من الأرباح لصالح الإحتياطي القانوني.

وفي نفس الباب، عدلت المادة رقم 105 من القانون 10/90، بالمادة 29 من الأمر 11/03 حيث تم من خلال هذه الأخيرة، تمديد مدة تسليم الحصيلة وحسابات النتائج وتقرير عن حال "بنك الجزائر" ونشاطاته، ووضعية مراقبة المصارف والمؤسسات المالية، إلى رئيس الجمهورية من طرف المحافظ إلى ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالي، بدل شهر واحد.

- بالنسبة للترخيص والإعتماد، نصت المادة 83 من الأمر رقم 11/03 على مايلي: "يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة، ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية، ويمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك أو المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري".

فبحكم هذه المادة وسع المجلس من دائرة منح الإعتماد للمصارف على شكل تعاضدية.

- بالنسبة للباب الأول من الكتاب السادس المتعلق بمراقبة المصارف والمؤسسات، تنص المادة 98 من الأمر رقم 11/03 على أنه يعد المجلس النظام الذي ينظم سير مركزية المخاطر، وينظم بنك الجزائر مركزية للمخاطر ومركزية للمستحقات غير المدفوعة.

- فيما يخص الإتفاقات مع المسيرين، فقد تم تعديل المادة 168 من القانون 10/90 بالمادة 104 من الأمر رقم 11/03 والتي تنص على ما يلي: "يمنع على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضها لمسيريها وللمساهمين فيها أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية".

هذا بعد أن كان القانون بموجب المادة 168 من القانون 10/90 يجيز منح 20% من الأموال الخاصة للمصرف للمديرين والمساهمين.

(1) بخراز يعدل فريدة، (2008): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، الجزائر، ص ص 62-63.

– بالنسبة لضمان الودائع، فقد تم تعديل المادة 170 من القانون 10/90 بالمادة 118 من الأمر 11/03 والتي تنص على إجبار المصارف على دفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها، تدفع إلى صندوق الضمان، بدل نسبة 2% التي نصت عليها المادة 170 من القانون 10/90.

ضف إلى ذلك، العقوبات الجزائية الصارمة المنصوص عليها في الأمر رقم 11/03 والتي تقع على كل مخالف لما جاء في القانون. [1]

المطلب الثاني: مكونات السوق المصرفي الجزائري ومكانة التسويق ضمن نشاطه

يمكن من خلال هذا المطلب التطرق لدراسة مكونات السوق المصرفي الجزائري، وتحديد مكانة التسويق المصرفي في نشاط المصارف الجزائرية سعياً منها لتلبية حاجات زبائنها وإستقطاب الجمهور بشكل عام، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: البنوك العاملة في الجزائري لغاية 2020

يتضمن السوق النقدي الجزائري على 20 بنكا و9 مؤسسات مالية من بينها 5 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي حسبما علم لدى بنك الجزائر. أفادت القائمة التي أعدها بنك الجزائر مؤخرا والتي تحدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من طرف البنك المركزي إلى غاية 05 جويلية 2020 بأن الجزائر علاوة على البنوك العمومية الست المتواجدة منذ ستينيات القرن الماضي تضم 14 بنكا برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة. ولقد أصدر بنك الجزائر قائمة بأسماء البنوك العشرين والمؤسسات المالية التسع الناشطة حاليا في الجزائر. فيما يلي القائمة:[2]

أولا– البنوك

– بنك الجزائر الخارجي **(بنك عمومي)**.

– البنك الوطني الجزائري **(بنك عمومي)**.

– القرض الشعبي الجزائري **(بنك عمومي)**.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية **(بنك عمومي)**.

– بنك التنمية المحلية **(بنك عمومي)**.

– الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **(بنك عمومي)**.

(1) بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm، 2020/07/05.

- بنك البركة الجزائري.
- سيتي بنك/فرع بنك.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية–الجزائر.
- ناتيكسيس–الجزائر.
- سوسييتي جينيرال.
- البنك العربي–الجزائر/فرع بنك.
- بي أن بي الجزاير.
- تروست بنك–الجزائر.
- هاوسينغ بنك الجزائر.
- بنك الخليج–الجزائر.
- فرانسابنك الجزائر.
- بنك القرض الفلاحي التعاضدي–الجزائر (بنك عمومي).
- أش أس بي سي–الجزائر/فرع بنك.
- بنك السلام–الجزائر.

ثانياً– المؤسسات المالية: [1]

- شركة إعادة التمويل الرهني.
- المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة وتوظيف الأموال (سوفيناني).
- الشركة العربية للإيجار المالي.
- المغاربية للإيجار المالي–الجزائر.
- سيتيلام–الجزائر.
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.
- الشركة الوطنية للإيجار المالي.
- إيجار ليزينغ.
- الجزائر إيجار.

(1) http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm، 2020/07/05.

الفرع الثاني: مكانة التسويق في نشاط النظام المصرفي

يمكن عرض لمختلف الأسس والاستراتيجيات التي تعتمد من طرف البنوك الجزائرية، وذلك من خلال مايلي:

أولاً- الأسس التي تعتمد في عمليتت التسويق المصرفي في الجزائر

إن البنوك الجزائرية وبشكل عام لها دراية كافية بمختلف تلك الأهمية التي تتمثل في التسويق المصرفي سواءاً على السوق المحلي او الدولي والعالمي، ومدى حتمية إعتماد إستراتيجيات للتوجه التسويقي للنشاط المصرفي، حيث يشكل اليوم التسويق المصرفي ثقافة راقية في التعامل المصرفي بالنسبة للمصارف الجزائرية، بحيث يهدف من جهة لكسب رضا الزبون الجزائري بمختلف شرائحه أفراد أو عائلات أو مؤسسات، ويتطلع إلى ربح ولائه الدائم من جهة ثانية، وبذلك فالمصارف العمومية او الخاصة في الجزائر سعت منذ تطبيقي قانون النقد والقرض 90-10 إلى تبني المعايير الدولية، وإعتماد على إستراتيجيات تسويقية تساهم في تحقيق أهدافها، وتحقيق ميزة تنافسية لها، ولقد ساهم فتح المجال للبنوك الخاصة في دخول السوق المصرفي الجزائري في إحتكاك البنوك الجزائرية العمومية ببنوك دولية، وبذلك رفع مستويات التنافسية فيما البنوك التي النشاط في السوق المصرفي الجزائري، حيث أغلب البنوك الخاصة الأجنبية لها إستراتيجية عالمية، وتتمتع بقدرة كبيرة في المنافسة والتسيير وإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في نشاطاها المصرفي، وهو ما إنعكس بشكل إيجابي على نشاط البنوك الجزائرية بشكل عام، حيث أنه ساهم في تطور البنوك المصرفية العمومية الجزائرية في عرضها وتسيقها للخدمات المصرفية للزبون الجزائري، وهو ما ساهم في وضع قاعدة مناسبة لإنتشار الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري بشكل عام. [1]

ثانياً- الفرق بيين البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر

يوجد هناك فرق كبير فيما بين استراتيجية البنوك العمومية الجزائرية، والبنوك الخاصة خصوصاً منها الأجنبية، حيث من الملاحظ أن هناك فارق كبير في عمليات الإقراض والإيداع فيما بين النوعين من البنوك في السوق المصرفي الجزائري، حيث يتضح أن البنوك العمومية هي المسيطرة بنسبة كبيرة سوءا من العملية الإقراضية أو الإيداعية والإيدخارية، كما ان النظام القانوني للقطاع المصرفي الجزائري يجعل هناك سيطرة أكبر

(1) بن عميرات كريمة، (2019): مساهمة الإستراتيجية التسويقية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية في خلق ميزة تنافسية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، ص ص 207-208.

للدولة الجزائرية في النشاط البنكي الجزائري، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح لتدخل الدولة في النشاط البنكي لما حدث في 2009 أين أصدرت الدولة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بمنع القروض الإستهلاكية، ومنع كل أنواع قروض التجارة الخارجية مع إلزامية التعامل فقط بالإعتماد المستندي، مع فرض نسبة 01% للقروض العقارية ودعمها من طرف الخزينة بنسبة 05%، وبذلك هذا أضعف بشكل كبير السلطة النقدية لبنك الجزائر، وساهم في عدم عمل البنوك المصرفية الأجنبية في السوق الجزائري بشكل أكثر تنافسية. [1]

ولقد إنعكس ذلك وبشكل واضح ولحد الساعة على ضعف التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري، فالبنوك الجزائرية العمومية ليس لها إستراتيجية تسويقية واضحة تمكنها من التوسع والنمو في السوق المصرفي الجزائري، كما أنها تعتمد بشكل كبير على إيداعات المؤسسات العمومية (أكانت إقتصادية أو خدمية) من ناحية، وتمنح نسب كبيرة من أموالها للمؤسسات العمومية (أكانت إقتصادية أو خدماتية)، بمقابل يشهد القطاع البنكي الخاص ضعف كبير من ناحية الودائع المجمعة من زبائنه، وهو هو ما ينعكس بالسب على عمليات إقراضه للأفراد أو المؤسسات، كما أن هذا الإشكال بالسوق المصرفي الجزائري ساهم في أنه رغم كل الجهود لتطوير القطاع المصرفي والإصلاحات الهامة له، لم يمكن من ترسيخ ثقافة مصرفية هامة في المجتمع الجزائري، أو المؤسسات الجزائرية، كما أنها لم تساهم في تحسين أكبر لجودة الخدمات المصرفية، وتوسعها، والملاحظ ان نسبة إستقطاب السوق المصرفي الجزائري للبنوك الأجنبية العالمية هي ضعيف مقارنة بجيرانها من الدول المغاربية. [2]

(1) دغداق فتيحة، (2018): تحليل الإستراتيجيات التسويقية المتاحة للمصارف في الأسواق المالية الدولية لمواجهة الأزمات المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بجاية، ص 180.

(2) بن حيرد عبد النور، (2018): دور نظام المعلومات التسويقي في إعداد الإستراتيجيات التسويقية للمصارف، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران، ص 211.

المطلب الثالث: الوساطة البنكية والخدمات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي الجزائري

يمكن من خلال هذا المطلب دراسة مختلف النتائج الخاصة بالقطاع المصرفي سواءاً على مستوى الودائع أو القرض ما بين 2008 لغاية 2017، كما يمكن عرض لاهم التطورات في ساحة الخدمات المصرفية المعروضة في القطاع المصرفي الجزائري، وهذا حسب آخر تقرير لبنك الجزائر، وذلك من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: حصيلة الودائع والقروض الممنوحة من القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2008-2017

أولاً- حصيلة موارد الودائع ما بين 2008-2017

لقد شمل القطاع البنكي الجزائري خلال السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة خاصة على مستوى موارد الودائع بشتى أنواعها وليتضح لنا ذلك من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم (3-01): حصيلة الودائع في البنك الجزائرية ما بين 2008-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطلب	البنك العمومية		2.705.1	2.241.9	2.569.5	3.095.8	2.823.3	2.942.2	3.712.1	3.297.7	3.060.5	3.765.5
	البنوك الخاصة		241.8	261.0	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0	671.7	733.5
	المجموع العام		**2.946.9**	**2.502.9**	**2.870.7**	**3.495.8**	**3.356.4**	**3.537.5**	**4.434.8**	**3.891.7**	**3.732.2**	**4.499.0**
الودائع الآجلة	البنوك العمومية	بالدينار	1.646.0	1.840.7	2.080.0	2.279.9	2.757.7	3.056.2	3.444.8	3.646.9	4.010.8	4.233.0
		عملة اجنبية	224.3	238.3	253.7	272.4	295.9	324.2	348.8	428.8	412.8	456.9
	البنوك الخاصة	بالدينار	93.8	122.6	155.4	204.0	236.7	265.6	234.1	300.4	398.6	475.5
		عملة اجنبية	26.9	27.3	35.4	31.2	43.3	45.7	56.0	67.2	66.6	86.5
	المجموع العام للودائع بالنوك العمومية		**1.991.0**	**2.228.9**	**2.524.3**	**2.787.5**	**3.333.6**	**3.691.7**	**4.083.7**	**4.443.3**	**4.409.3**	**4.708.5**
ودائع للضمان (اعتماد مستندي، كفالات، ضمان احتياطي)	البنوك العمومة	بالدينار	183.0	309.5	319.8	305.5	422.4	416.4	493.0	742.5	833.7	782.1
		بالعملة الاجنبية	2.1	1.6	3.3	1.2	3.8	3.0	1.4	8.8	3.9	2.1
	البنوك الخاصة	بالدينار	34.4	100.1	95.5	96.4	120.7	137.4	102.7	112.6	104.7	242.6
		بالعملة الاجنبية	4.4	3.4	6.5	1.6	1.1	1.4	1.9	1.8	6.3	4.6
	المجموع العام		**223.9**	**414.6**	**424.1**	**449.7**	**548.0**	**558.2**	**599.0**	**865.7**	**938.4**	**1.024.7**
نسبة مجموع الموارد المجمعة	**حصة البنوك العمومية**		**%92.2**	**%90**	**%89.8**	**%89.1**	**%87.1**	**%86.6**	**%87.7**	**%88.3**	**%87.1**	**%85.8**
	حصة البنوك الخاصة		%7.8	%10	%10.2	%10.9	%12.9	%13.4	%12.3	%11.7	%12.9	%14.2
المجموع العام للودائع			**5.161.8**	**5.146.4**	**5.819.1**	**6.733.0**	**7.238.0**	**7.787.4**	**9.117.5**	**9.200.7**	**9.079.9**	**10.323.2**

Source: - Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Banque D'Algérie, 2012, p 76, 2015, p 76., 2016, p 69.201‹8, p 56.

من الجدول السابق يتضح لنا أن الودائع لدى البنوك العمومية المقدرة بـ 1.991 مليار دينار جزائري لسنة 2008، قد تزايد بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من 2008 لغاية 2017، والذي أصبح يقدر بـ 4.499.0 مليار دينار جزائري في 2017، وهذا ما يمثل نقلة نوعية على مستوى موارد البنوك العمومية، والتي

تساهم بشكل كبير في فتح مساحات كبيرة للاستخدامات في المستقبل ضمن نشاط البنوك في منح القروض البنكية، ويتضح من الشكل ان البنوك العمومية هي المستحوذة على قدر كبير من الودائع كموارد للبنوك العمومية، فبلغت نسبة 92.2% في 2008، ونسبة 85.8% في 2017، وهذا ما يعبر عن سيطرة كاملة للبنوك العمومية على موارد الودائع في السوق النقدي الجزائر.

ثانياً- حصيلة القروض الممنوحة للاقتصاد ما بين 2008-2017

ويمثل الجدول الموالي الاستخدامات البنكية التي تتمثل في منح القروض البنكية مستفيدة من السيولة الكبيرة للودائع والتي سمحت بتقديم قروض مختلفة من البنوك العمومية والخاصة للأعوان الاقتصاديين، والقروض الممنوحة بشتى أنواعها وليتضح لنا ذلك من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم (3-02): حصيلة القروض الممنوحة للاقتصاد ما بين 2008-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البنوك العمومية	قروض مباشرة	1.112.2	1.400.3	1.388.4	1.703.3	2.010.6	2.409.4	3.210.3	3.521.9	3.789.5	4.154.0
	شراء سندات	88.1	84.6	72.9	39.0	30.1	24.9	163.1	157.6	153.8	148.3
	المجموع العام	**1.200.3**	**1.484.9**	**1.461.3**	**1.742.3**	**2.040.7**	**2.434.3**	**3.373.4**	**3.679.5**	**3.943.3**	**4.302.3**
البنوك الخاصة	قروض مباشرة	00	0.1	00	00	00	00	00	00	0.0	0.0
	شراء سندات	1.9	0.9	0.1	00	00	00	9.5	9.5	9.5	9.5
	المجموع العام	**1.9**	**1.0**	**0.1**	**00**	**00**	**00**	**9.5**	**9.5**	**9.5**	**9.5**
مجموع القروض الموجهة للقطاع العمومي		**1.202.2**	**1.485.9**	**1.461.4**	**1.742.3**	**2.040.7**	**2.434.3**	**3.382.9**	**3.689.0**	**3.952.8**	**4.311.8**
البنوك العمومية	قروض مباشرة	1.081.7	1.216.4	1.364.1	1.442.8	1.669.0	2.016.8	2.338.5	2.685.4	2.982.0	3.400.4
	شراء سندات	5.0	10.7	10.4	8.9	6.4	6.4	0.2	1.7	0	0
	المجموع العام	**1.086.7**	**1.227.1**	**1.374.5**	**1.451.7**	**1.675.4**	**2.023.2**	**2.338.7**	**2.687.1**	**2.982.0**	**3.401.7**
البنوك الخاصة	قروض مباشرة	325.1	371.9	430.6	530.6	569.4	696.9	781.3	899.5	973.0	1.164.4
	شراء سندات	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	00	00	0	0
	المجموع العام	**325.2**	**372.1**	**430.8**	**530.7**	**569.5**	**697.0**	**781.3**	**899.5**	**973.0**	**1.164.4**
مجموع القروض الموجهة للقطاع الخاص		**1.411.9**	**1.599.2**	**1.805.3**	**1.982.4**	**2.244.9**	**2.720.2**	**3.120.0**	**3.586.6**	**3.955.0**	**4.566.1**
المجموع العام للقروض الممنوحة		**2.614.1**	**3.085.1**	**3.266.7**	**3.724.7**	**4.285.6**	**5.154.5**	**6.502.9**	**7.275.6**	**7.907.8**	**8.877.9**
القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية		**2.287.3**	**2.711.8**	**2.835.4**	**3.192.0**	**3.715.6**	**4.458.6**	**5.709.5**	**6.366.1**	**6.927.2**	**7.706.1**
القروض الممنوحة من البنوك الخاصة		**326.8**	**373.3**	**431.3**	**532.7**	**570**	**695.9**	**793.4**	**909.5**	**980.56**	**1.171.8**

Source: - Rapport Evolution Economique et Monetaire en Algérie, Banque D'Algérie, 2012, p 79, 2015, p 79., 2016, p 72.2016, p 59.

من الجدول السابق يتضح لنا أن إرتفاع مساهمة البنوك العمومية في منح القروض للقطاع العام منذ 2008 والتي كانت تقدر بـ 1.200.3 مليار دينار جزائري لتبلغ في 2017 قيمة 4.302.3 مليار دينار جزائري، وهذا ما يجعلها هي الأكثر تعامل مع القطاع العام، اما على مستوى القطاع الخاص فإن البنوك العمومية هي أيضا تحل النسبة الأكبر في عملية تمويله، حيث كانت تقدر قيمة القروض الممنوحة للقاطع

الخاص من طرف البنوك العمومية ما يقدر بـ 1.086.7 مليار دينار جزائري في سنة 2008، والتي تطور ليبلغ ما يقدر بـ 3.401.7 مليار دينار جزائري في 2017، وهذا ما يمثل نسبة 86.8% هي حصة البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد سنة 2017.

الفرع الثاني: أهم الخدمات المصرفية الحديثة في القطاع المصرفي الجزائري

يمكن من خلال هذا الفرع التطرق لأهم التطورات في الخدمات المصرفية الحديثة بالجزائر، والتي تمثل زيادة لما سبق عرضه في المطلب الأول حول الخدمات لمصرفية التقليدية من ودائع وحسابات، وقروض وحسابات، وذلك حسب ما جاء في المادة 110، والمادة 111، والمادة 112، والمادة 113 من قانون النقد والقرض 90-10، كما يمكن التذكير على أن مختلف العمليات المصرفي نص عليها الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، وذلك ضمن المادة 66، و67، و68، والمادة 69 [1]، حيث جاء فيهم على ان المصرف تعمل ضمن تلبية خدمات مصرفية تشمل على تلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع، وعمليات القرض بما فيها قروض الإمضاء، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، ويقصد بوسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، وبذلك فيمكن عرض لأهم ما تمثل بنقلة نوعية في الخدمات المصرفية الجزائرية، وذلك كمايلي:

أولاً- الخدمات المصرفية الإلكترونية

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق إستخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منآى عن هذه المستجدات رغم ان العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال [2]، وما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى:

1- بطاقة السحب: تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك

(1) الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، وذلك ضمن المادة 66، و67، و68، والمادة 69.

(2) بن عابد محمد سمير، سماحي احمد، (24-25 أفريل 2006): التكنولوجيا الالكترونية البنكية: ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"، جامعة بشار، ص 11.

البركة الجزائري هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من اجل: [1]

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM الذي يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة إتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين المصارف.

2- الشبكة النقدية ما بين المصارف: في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي، كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تامين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات. [2]

3- مركز معالجة النقدية ما بين المصارف: تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا

(1) حميدة جميلة، (2012): الوجيز في وسائل الدفع الإلكتروني -دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للبنوك -، دار الخلدونية، الجزائر، ص ص 49-50.

(2) بن عابد محمد سمير، سماحي احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة. [1]

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجميع المصارف المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف، ولهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف وشركة "SATIM"، وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى إحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب والأخطاء، والميول للحرية والإحجام عن إظهار أية معلومات أمام الناس، إضافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية. ورغم هذا تبقى النقود العادية الأكثر إستعمالا في المعاملات بين الجزائريين لإنعدام الثقة في الوسائل الأخرى ويدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان. [2]

4- نظام التسوية الإجمالية الفورية (Real Time Gross Settlemen) RTGS

4-1- الأهداف: يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.[3]

4-2- التعريف بالنظام RTGS: نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، ونظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي. كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على

(1) حميدة جميلة، الوجيز في وسائل الدفع الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(2) خولة فرحات، (2008): أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية، رسالة ماجستير، فير منشورة، قسم التجارة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 63.

(3) بوعافية رشيد، (2005): الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، ص ص 170-171.

أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.[1]

4-3- إقامة نظام RTGS: إن إمكانية انجاز هذا النظام وتوفير الوسائل لتحقيقه في إلتزام السلطات العمومية و السلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن و خارجه، وإنشاء ورشات عمل لتنظيم إجتماعات مع المشرفين على الإنجاز وتحميس المشاركين من المصارف ومركز الصكوك البريدية و مؤسسات مالية، ويتطلب دعم تقني من الخبراء والمشتركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من المصارف المركزية الأجنبية ودعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة وكفأة لتسيير المشروع، وذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع و إقامة شبكة إتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية وشركة "SATIM" وإقامة شبكة إتصال بين المصارف وبنك الجزائر وإقامة شبكة إتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر. [2]

4-4- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS: إقامة نظام التسوية الإجمالية الفورية تهدف إلى تحقيق مايلي: [3]

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية.
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

4-5- مبادئ تشغيل نظام RTGS: نظام RTGS يقوم على مبادئ التالية:

أ- **المشاركين:** المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية.

(1) خولة فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

(2) حمداوي وسيلة، (2009): الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 84-85.

(3) بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

ب- العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة، وذلك على النحو التالي: [1]

- **عمليات مابين المصارف:** حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة.

- **عمليات بنك الجزائر:** إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود إختصاصاته توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين.

- **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية:** إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ "الكل أو لا شيء"، وفي حالة إستحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية وفي وقت لاحق.

- **حساب التسوية:** إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته بإسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا المبدأ "أول من يدخل أول من يخرج" مع الأخذ بعين الإعتبار الأولويات المبينة فيما يلي: [2]

* **الأولوية الأولى:** عمليات بنك الجزائر.
* **الأولوية الثانية:** المبالغ المخصصة للمقاصة.
* **الأولوية الثالثة:** أوامر مستعجلة بطبيعتها.

- **كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لا رجعة فيها،** حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو الآتي: [3]

(1) حميدة جميلة، الوجيز في وسائل الدفع الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.
(2) بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص172.
(3) حمداوي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

* من الساعة الثامنة ونصف صباحا من خلال معالجة عمليات " بنك الجزائر " عمليات السوق النقدي، عمليات الصرف.

* التاسعة والنصف صباحا بدء المبادلات.

* منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة.

* الساعة الثالثة: وقف المبادلات.

* من الساعة الثالثة إلى الرابعة: تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، وتسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الإنتظار.

* الساعة الرابعة إختتام وغلق الحسابات وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات وإستخراج حسابات المشاركين وإفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

4-6- هندسة نظام RTGS: إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم بإستعمال قاعدة pate forme يمكن من إرسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية ويمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (3-01): تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي

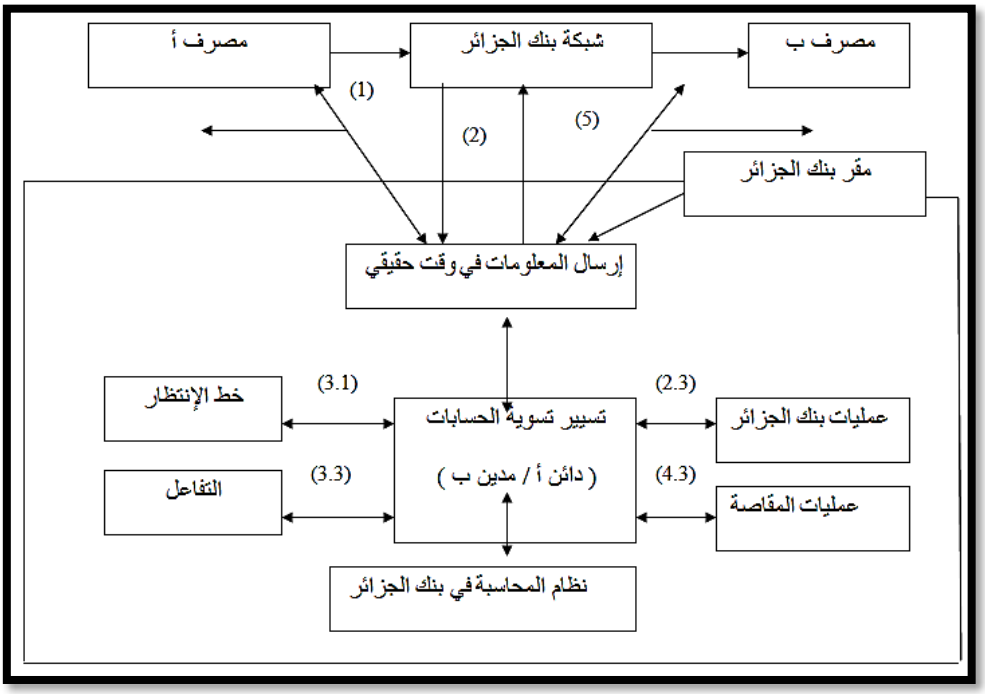

المصدر: بوعافية رشيد، (2005): الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، ص173.

(1) بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

كما إن النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية: [1]

- مراقبة أوامر الإنتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها.
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام، أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

* تلقي ومراقبة صفة الأوامر وملاءمتها.
* إصدار وتلقي الأمر بنظام RTGS.
* متابعة خطوط للمشاركين المعنيين مباشرة او المشاركة غير المباشرة (المستخدمين من خدمات النظام).[2]

ثانياً- خدمة التأمين البنكي "*BANCASSURANCE*" في الجزائر

ضمن الخدمات المصرفية التي تم إعتمادها في السنوات الأخيرة هي الشراكة التي تمت ما بين المصارف وشركات التأمين، فلقد إتسع نطاق البنك الشاملة ليخترق صناعة التأمين على الحياة، وأصبحت هذه القضية محور الجدل القائم بشأن تحرير النظام المالي الأمريكي، في حين هناك عدد من البنوك مقبلة على الاستحواذ على شركات التأمين على الحياة في الدول الآسيوية، إلا أن هناك مستويات في درجة الصلة بين البنوك وشركات التأمين، فعلى المستوى الأدنى يمكن للبنك أن يبيع منتجات التأمين نيابة عن شركات تأمين فرعية كوكيل، أما على المستوى الثاني فإنه يمكن الدمج بشكل أكبر بين أنشطة التأمين البنكية، فتقوم البنوك بإصدار بوالص التأمين وتحظى بحصة في عمليات شركات التأمين بشكل مباشر، ولمسايرة هذا الاتجاه شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الاصلاحات شملت عدة قطاعات أهمها القطاع البنكي والتأميني، فكان لصدور القانون 06/04 في 20/02/2006 المعدل والمتمم للأمر 95/07 الصادر في 25/01/1995 والمتعلق بالتأمينات، والرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير أكثر للقطاع التأميني وفتحه أمام المنافسة وتبني إجراءات تحفيزية أخرى تخص تدعيم الأداء من خلال إمكانية عقد تحالفات إستراتيجية شراكة بين البنوك

(1) بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 174.
(2) نفس المرجع السابق.

وشركات التأمين وحتى بلوغ مفهوم التأمين المصرفي بين المؤسسات التأمينية من جهة والمؤسسات البنكية من جهة أخرى. [1]

ولقد أطلقت تسمية التأمين البنكي أو التأمين المصرفي من خلال المصطلح الفرنسي الأصل "*BANCASSURANCE*"، حيث أنه يغطي مجموعة كبيرة من الإتفاقيات المبرمة بين البنوك وشركات التأمين والتي في جميع الحالات تضمن توفير المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية من نفس المصدر لنفس العميل، كما يشير إلى الجهود التي تبذلها البنوك لاختراق سوق التأمين، وقد تعددت تعاريف التأمين المصرفي بتعدد نماذجه الإستراتيجية وبتعدد وجهات نظر الاقتصاديين له، وكتعريف شامل ومبسط يمكن تقديم التعريف التالي: "التأمين المصرفي في أبسط أشكاله هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى البنك". والذي يصف باقة من الخدمات المالية التي تغطي احتياجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية، ويتم بموجب ما نص عليه القانون قيام المصرف الجزائري بتقديم خدمات تأمينية تشمل على: [2]

– خدمات تأمين على الحياة الفردي والذي يغطي مخاطر الحياة والوفاة والإثنين معاً، وذلك في شكل مجموعة الخدمات التأمينية المتكاملة والشاملة، والتي توفر العديد من التغطيات التأمينية في برنامج واحد وهو ما تقدمه معظم شركات تامين الحياة العربية والذي يلقى قبولاً وإرتياحاً من العملاء.

– وثائق التامين على الحياة الجماعي للعاملين في المصارف وذلك لتوفير مزايا تأمين حياة إضافية بتكلفة أقل وبدون فحص طبي، وذلك في حالة الوفاة أو الحوادث الشخصية أثناء مدة خدمة الموظف بالمصرف.

– وثائق تامين صحي فردي حسب رغبة وإختيار وحاجة العميل من خدمة صحية متنوعة.

– وثائق تامين صحي جماعي للعاملين بالمصارف بتكلفة اقل ومستوى عال من الخدمة لهم ولأسرهم.

– وثائق تامين حوادث شخصية لهم ولأسرهم.

– وثائق تأمين ضد مخاطر الحريق النمطية والمخاطر الإضافية لعهد العينية التي يقدمها العملاء لدائرة التسهيلات الإئتمانية بالبنك كضمان للقروض التي يحصلون عليها والتي يجب على البنك المحافظة عليها حتى يستردها العميل مرة أخرى.

---

(1) نبيل قبلي، نقماري سفيان، (يومي 03-04 ديسمبر 2012): مداخلة بعنوان: التأمين المصرفي في الجزائر بين النظري والواقع، ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص 04-05.

(2) نبيل قبلي، نقماري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

– وثائق تامين حياة للعملاء طالبي القروض والتي تشترطها دائرة التسهيلات الإئتمانية كشرط أساسي للحصول على قرض وذلك لضمان سداد باقي أقساط القرض للمصرف بع وفاة العميل وحتى لا يلجأ العميل على مطالبة الورثة أو الحجز على الضمانات او بيعها في مزاد علني للحصول على باقي الأقساط التي لم يسددها العميل وتسمى وثائق تامين الحياة المستخدمة في مثل هذه الحالة بوثائق حياة مؤقتة متناقصة القيمة وهي تتميز بإنخفاض تكلفتها.

ثالثاً– واقع الإندماج البنكي في القطاع المصرفي الجزائر

يمكن الإشارة بشكل مباشر عن عدم وجود اندماج بنكي في الجزائر رغم تأثيراته في عمليات تطوير وتحسين الخدمات المصرفية، إلا أنه لا يوجد ولم يتم في القطاع المصرفي الجزائري، كما أنه من الملاحظ سيطرة كبيرة للبنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري لغاية الساعة، وهو ما يمكن ملاحظته من النتائج السابقة للودائع والقروض في القطاع المصرفي الجزائري ما بين 2008–2017، فبرغم التطور الكبير الذي شهده القطاع المصرفي الجزائري من الإصلاحات المالية والنقدية في 1971 لغاية الإصلاحات في 1986، و1988، وإلى التطور الكبير الذي بإصدار قانون النقد والقرض 90–10 والذي وضع أساس القطاع المصرفي بشكل مهم وفسح المجال للقطاع الخاص وتكريس أسس إدارة المخاطر البنكية، وأسس الضمانات البنكية ورقابة واشراف بنك الجزائر ومختلف مجلسه الرقابية، إلا أن هناك صعوبات تواجه القطاع المصرفي يمكن لنا عرضها ضمن النقاط التالية: [1]

– ضعف القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي يحتكر ما يقارب نسبة 89% من القطاع المصرفي الجزائري؛

– مازالت الدولة الجزائرية تتدخل في السياسة النقدية للقطاع المصرفي وخير دليل على ذلك هو تبعية بنك الجزائر في سلكة وزارة المالية للدولة الجزائرية، كما ان تدخل الدولة أصبح واضحاً وخير مثال على ذلك إصدار الدولة لتدعيمها القروض العقارية بنسبة 05% وبذلك تصبح نسبة فائدة القرض العقاري المدفوع من طرف الزبون لمسكن جديد تقدر بنسبة 01% ونسبة الفائدة 05% مدفوعة من طرف الخزينة وتم ذلك من طرف الدولة بشك لمباشر وهو ما يعتبر تدخلها في نشاط وسلة بنك الجزائر وذلك ما يعبر عن عدم إستقلالية البنك المركزي الجزائري؛

(1) الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، ص ص 441–442.

– فشل مشروع خوصصة البنوك العمومية الجزائرية وإلغاء مختلف الإجراءات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية مطلع 2004 والتي شملت بنك القرض الشعبي الجزائري والذي سع بنك إسباني لشرائه؛

– عدم تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية لجهات رقابية مستقلة دولية ومحلية وهو ما يضعف المعلومات المالية والبيانات المحاسبية للبنوك الجزائرية العمومية؛

– عدم إستخدام لأسس الإفصاح المحاسبي ونشر المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك الجزائرية بشكل دوري وإتباع معاير المحاسبي الدولي رقم 34 والذي يخص بالتقارير المرحلية والتي تساهم في عرض للوضع المالي للبنوك بشكل دوري لمدة 03 أشهر أو 06 أشهر من خلال قوائم مالية مصغرة لتلك المرحلة الزمنية مما يساعد توضيح كامل للوضع المالي للبنوك العمومية الجزائرية.

وبذلك فإن القطاع المصرفي الجزائري لم يشهد عمليات إندماج تساهم في تحسين الخدمات المصرفية، وتحقيق أداء أفضل للبنوك الجزائرية مما جعل القطاع المصرفي يبقى خارج الأسواق العالمية، كما أن ضعف تنافسيته يتسبب في عدم توسيع نشاطه خارج الأسواق المحلية. [1]

المبحث الثاني: تحليل نشاط المنظومة البنكية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التعرض لدراسة النتائج المالية للبنوك الجزائرية، وعرض لبعض البنوك الخاصة العاملة في السوق المصرفي الجزائري وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تقييم النتائج المالية الخاصة في البنوك العمومية الجزائرية وبعض البنوك الخاصة

يمكن عرض لمختلف النتائج المالية للبنوك العمومية وتقييمها وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري (BNA)

أولاً– تقديم البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الإستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي:[2]

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 442.

(2) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bna.dz/ar

وقد توسع البنك كثيرا وإتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/12 وتم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض و تم تعديل هذا القانون و كان آخر تعديل في 1993/04/12 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك كما أن البنك *BNA* يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة و أيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في اطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم بإستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد ، ويقدر رأس مال البنك حاليا بـ 14 مليار و 600 مليون دينار حاليا، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط (*CONSEIL NATIONAL DE PLANIFICATION*)، و في ديسمبر 2016 أصبح يقدر بحوالي: 41 مليار و600 مليون د.ج.

وفي 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، وفي 2009، وبالضبط في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري، وفي شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41.600 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري، ويقترح البنك الوطني الجزائري على كافة زبائنه منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية. [1]

(1) نفس المرجع السابق.

ثانياً- عرض للنتائج المالية للبنك الوطني لسنة 2018

لقد حقق البنك إلى فترة 31 ديسمبر 2018 حسب ما نشره في موقعه على النتائج التالية: [1]

الجدول رقم (3-03): أهم النتائج المالية البنك الوطني الجزائري 2018

طبيعة المنتجات	المبالغ المحصلة
المنتج البنكي الصافي	705 95 مليون د.ج
الناتج الإجمالي للاستغلال	600 73 مليون د.ج
ناتج الإستغلال	036 50 مليون د.ج
الناتج الصافي	35 832 مليون دج
الميزانية الإجمالية	299 082 3 مليون د.ج
إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة)	643 849 1 مليون د.ج
وظائف الزبائن	1.822.444 مليون د.ج
جاري القروض العقارية	52 مليار دج
جاري قروض المؤسسات	91.412 مليون دج
جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة	109.862 مليون د.ج

المصدر: تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، على العنوان: https://www.bna.dz/ar

من الملاحظ من خلال النتائج السابقة ان البنك الوطني الجزائري الذي له حصة سوقية تقدر بـ 26% في السوق المصرفي الجزائري له نتائج جيدة وتوسع ونمو كبير في السوق المصرفي الجزائري، كما ان نسبة تطوره حسب البنك من 2016 لغاية 2019 تقدر بنسبة 16.7% ناتجه الصافي، وبذلك فهو يمثل البنك الأهمر في السوق المصرفي الجزائري.

الفرع الثاني: بنك الجزائر الخارجي (BEA)

أولاً- تقديم بنك الجزائر الخارجي

إن غداة الاستقلال تواجد عدد كبير من البنوك الأجنبية رفضت تمويل المشاريع وذلك بسبب ضعف المردود وخاصة وأنه قد كانت الجزائر تقوم بعملية النهوض من أزمة الاستعمار، فقامت الدولة بإنشاء بنوك عمومية تجارية عن طريق دمج البنوك الأجنبية الموجدة آنذاك ويعتبر البنك الجزائري الخارجي من بين هذه البنوك، ولقد تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي بقرار تأميم القطاع البنكي في أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204 كمؤسسة عمومية وطنية حيث أنه ضم نشاط البنوك الأجنبية التالية: [2]

- القرض الليوني (*Le crédit lyonnais*).

(1) تم التحميل من موقع البنك الوطني الجزائري بتاريخ: 2020/08/09، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bna.dz/ar

(2) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bea.dz

- المؤسسة العامة (*La société générale*).
- البركلي بنك (*Le bark lays bank limited*).
- القرض الشمالي (*Le crédit de nord*).
- البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط (*La banque industrielle de l'Algérie de la méditerranée*).

تم تحول البنك الخارجي في 5 فيفري 1988 إلى شركة ذات أسهم قدر رأس مالها 5.6 مليار دينار.

وفي 30 جوان 2001 تضاعف رأسمال البنك الجزائر الخارجي ليصل إلى 12.5 مليار دينار، وفي 2018 بلغ راس ماله 15مليار د.ج.

ولقد تمكن البنك الجزائر الخارجي من أن يصبح أداة فعالة في المركز المالي وتغطية احتياجات التمويل للتصنيع (الهيدروكربونات–الطاقة–صناعات الصلب–الاسمنت–الصناعة الالكترونية) فضلا عن قطاعات أخرى مثل البناء والأشغال العامة والسياحة والصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات. والرئيس المدير العام للبنك الحالي هو السيد براهيم سميد.

ويملك شبكة من 48 وكالة، وتربطه علاقات مع 1450 بنك مراسل يمثلون 41 دولة. ويسعى بنك الجزائر الخارجي إلى إنشاء وكالات على كامل التراب الوطني وخارج البلاد.

وبعد نشأته، أخذ بنك الجزائر الخارجي على عاتقه مهمة تنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والعالم الخارجي، وذلك في التخطيط الوطني.

إذ أنه إهتم بتمويل الدولة بما تحتاجه كما أنه قام بمساعدات القطاعات الإستراتيجية البترولية، الغازية، البحرية والتأمينات.

إهتم البنك بتأمين القروض الخاصة بالعمليات التجارية مع الخارج بالإضافة إلى تأمين الخدمات التي تتمثل في تقديم معلومات تجارية للمؤسسات الوطنية التي تتعامل مع البنك.

ويعمل البنك أيضا على تعبئة القروض المتعلقة بالتجارة الخارجية كما أنه يسير المخازن العمومية والعمليات المنقولة أو الغير منقولة الضرورية لنشاط المؤسسة. [1]

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bea.dz

ثانياً- النتائج المالية لبنك الجزائر الخارجي

يمكن عرض لنتائج البنك الخارجي الجزائري كمايلي:

الجدول رقم (3-04): أهم النتائج المالية لبنك الجزائر الخارجي لسنة 2018

طبيعة المنتجات	المبالغ المحققة
راس مال البنك	150.000.000
النتيجة المالية	76.775.609
موارد البنك الإجمالية بالدينار	2.451.107
موارد البنك بالعملة الصعبة	151.686
مجموع الإجمال للموارد	2.602.793
الودائع تحت الطلب	1.920.327
دفتر الإدخار	2.451.107
قروض ممنوحة	2.261.220
قيمة توطئة الصادرات	18.050.050
قيمة الديون نحو الزبائن	2.565.901.365
نتيجة السنة المالية	76.775.609
قيمة الفوائد والعلاوات	132.185.764
قيمة المصاريف	21.002.089
قيمة العملات صافية	30.999.113
قيمة خدمات مالية أخرى	13.871.929

المصدر: موقع بنك الجزائر الخارجي، تم التحميل بتاريخ: 2020/08/04، https://www.bea.dz/

من النتائج المالية السابقة من الجدول يتضح لنا ان البنك الجزائر الخارجي هو يمثل ثاني بنكي في الحصة السوقية في السوق المصرفي، وبنسبة تقدر بـ 25% حيث يشكل ثاني أكبر بنك في الجزائر، وأول بنك في العمليات الخاصة بالتصدير والاستيراد أي التجارة الخارجية والتوطئة، وحسب البنك فلقد إزدادت نتائجه المالية بنسبة 33.84% من 2017 لغاية 2018، وبذلك فهو يشكل اهم بنك على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

أولاً- تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

لقد أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966م، ليخلف المصارف الشعبية المتعددة التي كانت متواجدة بالجزائر قبل هذا التاريخ والمتمثلة في: [1]

- البنك الشعبي التجاري الصناعي الوهراني.
- البنك التجاري والصناعي للجزائر.

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.cpa-bank.dz

- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.
- البنك الجزائري المصرفي في 1 جانفي 1968م.
- الشركة المرسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968م.
- الشركة الفرنسية للتسليف والبنك عام 1971م.

وقد إرتفع رأس ماله إرتفاعاً كبيراً فبعد أن كان في سنة 1966و بـ: 15.000.000.00 د.ج,

فأصبح اليوم يقدر بـ: 29.3 مليار د.ج.

ثانياً- عرض للنتائج المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2018

يمكن عرض لنتائج البنك القرض الشعبي الجزائري كمايلي:

الجدول رقم (3-05): أهم النتائج المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2018

طبيعة المنتجات	المبالغ المحصلة
راس مال البنك	48.000.000
النتيجة المالية	40.981.379
قيمة صندوق البنك	319.731.286
قروض على مؤسسات مالية	383.406.022
قروض ممنوحة للزبائن	1.370.000.532
قيمة الفوائد والعلاوات	85.073.689
قيمة المصارف	19.303.253
قيمة العملات	8.677.796
مصاريف العملات	686.864
قيمة خدمات مالية أخرى	2.186.371
مصاريف الخدمات المالية الاخرى	21.437

المصدر: موقع بنك القرض الشعبي الجزائري، تم التحميل بتاريخ: 2020/08/05، https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

من النتائج المالية السابقة من الجدول يتضح لنا ان بنك القرض الشعبي الجزائري قد صحل على نتائج مالية هامة في سنة 2018 حسب ما تم عرضه من الجدول السابق، حيث يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من اهم البنوك الجزائرية التي تمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على اتفاقية تعاون مشترك ما بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات مالية ضامنة تسعى لتطوير وتحسين خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين عمليات الاستثمار، وبذلك فبنك القرض الشعبي الجزائري تطور ناتجه بنسبة تقدر 11% عن 2017 وهو ما يشكل فارق في نشاطه في سعيه الدائم لتحقيق نتائج أكبر في المستقبل.

الفرع الرابع: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

أولاً- تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري، مالي، وطني، وهو أداة من أدوات السياسة الحكومية، التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي والعالم الريفي، وقد أنشئ في 13 مارس 1982، طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 106/82، وظهر البنك نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف تمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، ومزارع الدولة، ومجموعات التعاونيات، وكذلك المستفيدين الفرديين للثروة الزراعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري. (1)

تحول على بنك فلاحة والتنمية الريفية بعد 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال 22 مليار د.ج، ومقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك، الغي من خلاله نظام التخصص واصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية، يباشر جميع الوظائف التي تقوك بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية.

أما حالياً فيقدر راس ماله بت 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقية اسمية قدرها 1.000.000د.ج، لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه ورث بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية، و140 وكالة، وفي جانفي 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة، وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 700 موظف، وقام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة ابعاد الجودة الشاملة.

كما تطور البنك خصوصاً بعد 2000 حيث تميز بانها شكلت نقلة نوعية للبنك، حيث انتقل بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم برامج الانتعاش الاقتصادي والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية، فقد شملت سنة 2000 نقلة نوعية للبنك، حيث انه تم القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://badrbanque.dz

بالاعتماد على المعار الدولية في مجال العمل المصرفي، اما في 2001 فقد سعى البنك لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي، وفي 2002 فقد تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك، وفي 2004 عرف البنك إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية بحيث أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، اما في 2005 فقد شهد اول تجربة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية وإستمر إلى غاية 2006 من أجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر التراب الوطني، وضمن سنة 2008 فقد تم تفعيل خدمات إقراضية جديدة والتي شملت على القرض العقاري في مجال الريفي، والقرض الايجاري للآلات الفلاحية، وقرض الرفيق، وإعتماد بنوك التأمينات. [1]

ثانياً- النتائج المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لسنة 2013

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يعرض لنتائجه المالية منذ 2013 آخر عرض لنتائج المالية، والتي عرض فيها إلا الأصول والخصوم، حيث يمكن إيجاز النتائج المالية لخاصة بالبنك في هذه الفترة كمايلي:

الجدول رقم (3-06): أهم النتائج المالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لسنة 2013

طبيعة المنتجات	المبالغ المحصلة
نتيجة الدورة المالية	5.155.134.651.27 د.ج
راس مال البنك	33.000.000.000.00 د.ج
قيمة الصندوق	209.870.707.194.49 د.ج
قروض ممنوحة للمؤسسات المالية	247.307.264.168.89 د.ج
قروض ممنوحة للزبائن	498.460.187.168.75 د.ج
الإحتياط للبنك	5.475.054.854.26 د.ج

المصدر: تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://badrbanque.dz

يمكن القول من خلال النتائج السابقة ان البنك حققت ربح هام ونتيجة مالية كبيرة، كما إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمثل ثالث بانك في تريب البنوك الجزائرية التي لها حصة سوقية كبيرة حيث تقدر نسبة حصته في السوق المصرفي الجزائري بـ 17%، ويسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى زيادة هذه الحصة وتحسين مكانته في السوق المصرفي حيث بلغ عدد وكالته في 2020 بـ 321 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني،

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://badrbanque.dz

وبـ 39 مديريات الاستغلال، وبلغ عدد موظفيه في 2020 بـ 7000 عامل، خاصة منهم 1200 عامل ضمن نشاط الشبابيك والتعامل مع الزبائن. [1]

الفرع الخامس: بنك التنمية المحلية (BDL)

أولاً- بنك التنمية المحلية (BDL)

يعد بنك التنمية المحلية BDL، البنك الثاني المتخصص بعد BADR، ويعتبر من أحدث البنوك الجزائرية، و قد تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 30 أفريل، فهو مؤسسة عمومية إقتصادية، شركة بالأسهم ذات رأسمال يقدر بـ 13.390.000.000 د.ج، مقرها الرئيسي كائن بـ 05 شارع قاسي عمار سطاوالي ولاية تيبازة الجزائر، ولقد بدأ النشاط في 01 جويلية 1985، وهو بنك ودائع مملوك للدولة وخاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع، (حسابات جارية وتوفير، إقراض، ضمانات، وتقديم خدمات متنوعة)، وللبنك 164 وكالة منها 18 مديرية موزعة على كامل التراب الوطني، كما يخدم البنك بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية (قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، عمليات الإستيراد والتصدير)، إضافة لخدماته للقطاع الخاص (قروض قصيرة ومتوسطة فقط)، وإبتداءاً من سنة 1998 أصبح بنك BDL مثله مثل أي بنك آخر تجاري أي لم يعد متخصص، وبنك التنمية المحلية هو بنك متخصص في مهام تسيير العمليات البنكية طبقاً للقوانين والقواعد المنصوص عليها: [2]

- حيث يقوم بمنح السلفيات والقروض من كل الأشكال للمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية طبقاً لسياسة الحكومة، وفي حدود مخططات الجماعات المحلية التي إتخذت في إطار المخططات الوطنية للتنمية الإقتصادية.

- وكما أنه مسؤول على تسخير كل إمكانياته الخاصة والتي تمنحها له الدولة وهذا لضمان التمويل طبقاً للقوانين والقواعد المنصوص عليها.

- كذلك تمويل المؤسسات والهيئات العمومية ذات طابع إقتصادي والخاضعة تحت سلطة الولايات والدوائر:

* تمويل كل العمليات الإستثمارية المنتجة والتي بدأت بإنجازها الجماعات المحلية.
* تمويل كل عمليات مهمتها تقديم السلفيات تحت الضمان.

- تمويل كل المؤسسات الخاصة الغير فلاحية والتي لها نفس الوظيفة التي تقوم بها باقي البنوك التجارية.

ولإتمام مهامه يقوم بنك التنمية المحلية بالنشاطات التالية:

- إستقبال الودائع تحت الطلب والودائع لأجل من كل شخص طبيعي أو معنوي.

---

(1) تم التحميل بتاريخ: 2020/08/10، على الساعة: 10:00، على الموقع: https://badrbanque.dz

(2) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html

– المساهمة في تكوين الإدخار الوطني.

– الإكتتاب، التحصيل، الإحتفاظ، التجميع، الرهن، الإستثمار، التفاوض، كل العمليات التي تخص الإستعمالات العمومية، تحت ضمان الدولة مع تأمين الخدمات المالية للأوراق المالية.

– معالجة كل العمليات الخاصة بالبنك، القرض، الصرف، وعميلات الخزينة وعلاقاتها مع كل الأنشطة، وهذا لتسيير إمكانات العمل.

– وكما يقوم بتمويل أي شخص طبيعي أو معنوي تحت الشروط والأشكال المسموح بها قانونياً:

– السلفيات والتسبيقات ذات أثر عمومي.

– قروض قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى.

– إستقبال كل أنواع التسديدات سواءاً كانت نقداً أو بصكوك التحويلات، أو التوطين (المقر الإجتماعي)، وضع تحت التصرف، رسالة القرض، القروض المعتمدة وغيرها من العمليات البنكية.

– يتدخل كوسيط معتمد لتسيير العمليات المالية مع الخارج ... إلخ.

– كما يقدم البنك قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وصندق البطالة. [1]

ثانياً– عرض لنتائج بنك التنمية المحلية (BDL) لسنة 2018

يمكن عرض لأهم النتائج المالية للبنك خلال فترة 2018 وذلك من خلال النقاط التالية: [2]

الجدول رقم (3–07): أهم النتائج المالية بنك التنمية المحلية (BDL) لسنة 2018

طبيعة المنتجات	المبالغ المحصلة
راس مال البنك	36.800.000.000.00 د.ج
النتيجة الدورة المالية لسنة 2018	16.310.150.428.79 د.ج
ودائع الزبائن بالدينار	815.744 مليون د.ج
ودائع الزبائن بالعملة الصعبة (مختلف عملات)	58.335 مليون د.ج
إجمالي قيمة ودائع الزبائن	874.079 مليون د.ج
القروض الإجمالية الممنوحة للزبائن خام	826.604 مليون د.ج
القروض بالإمضاء	348.871 مليون د.ج
المنتوج البنكي لسنة 2018	60.911 مليون د.ج
المصاريف البنكية	13.472 مليون د.ج
صافي الناتج البنكي	47.439 مليون د.ج
الناتج الخام للاستغلال	33.070 مليون د.ج
النقدية بالصدوق	126.050.840.285.83 د.ج
الإحتياط بالبنك	40.951.167.901.22 د.ج
الفوائد والعلاوات	52.754.165.885.72 د.ج
العمولات	7.796.092.477.96 د.ج

المصدر: التقرير السنوي للبنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/28، على الساعة: 11:00، على العنوان: https://www.bdl.dz

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://www.bdl.dz

(2) التقرير السنوي للبنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/28، على الساعة: 11:00، متاح على الموقع: https://www.bdl.dz

من الملاحظ من خلال الجدول السابق ان البنك قد حقق نتائج جيدة في 2018، حيث يسعى البنك في الوقت الحالي إلى زيادة فروعه وإدخال خدمات بنكية إسلامية بشكل دائم في مجموعته البنكية، وذلك لتوفير فرص أكبر للنمو والتوسع بالسوق المصرفي الجزائري.

الفرع السادس: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (cnep)

أولاً- تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (cnep)

إن بنك "صندوق الاحتياط والتوفير" عمره يقدر بـ 44 سنة وذلك في خدمة العقار. حيث تأسس بمرسوم رئاسي رقم 64-227 الموافق لـ 10 أوت 1964. خلفا لصندوق التضامن لمحافظات وبلديات الجزائر سابقا.

وقد اصبح بعد ذلك شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي يقدر ب 14 مليار دينار ولقد منح البنك في 19 فيفري 1971 من وزارة المالية دور للصندوق يرتكز على السكن حيث سمي أيضا "بنك السكن"، ومقرها الاجتماعي في 42 شارع خليفة بوخالفة – الجزائر العاصمة. ولقد تحصل البنك على اعتماده كبنك بموجب المادة 114 من قانون 10/90 بمهمتين أساسيتين: [1]

* جمع الادخارات الصغيرة للأسر.

* توزيع قروض البناء للجماعات المحلية.

كما انه يقدم مهام تمويلية للمؤسسات العمومية. ولقد كان من مهامه أيضا دعم برامج الدولة، المتمثلة في برامج التخطيط العمراني، والمشاركة في مختلف برامج السكن الاجتماعي.

وتتلخص في محورين أساسيين: Cnep بداية من 1980 أوكلت له:

- قروض للأفراد لبناء سكنات.

- تمويل السكن الترقوي من صناديق الادخار لصالح المدخرين فقط.

وهذا من اجل تحفيز قطاع السكن الذي عرف تأخرا كبيرا على مستوى الإنجاز وتلبية حاجات الاسر الجزائرية.

ولم تهتم البنك بتنويع منتجاتها وخدماتها بهدف استقطاب زبائن إلا ابتداءا من 1988، حيث اصبح شركة ذات اسهم (SPA) لطن لم يتم ذلك إلا غاية سنة 1997 وتحوله بشكل كامل إلى شركة ذات أسهم واصبح بذلك بنك بشكل رسمي، وبذلك فهو يزاول كل النشاطات التي يخوله لها القانون.

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://ebank.cnepbanque.dz

– **الدور الجديد للبنك:** بعد تاريخ 27 جويلية 1997 وتحوله لبنك بشكل رسمي، صبح للبنك مهام جديدة يقوم بها ضمن العمليات البنكية المختلفة. والتي لم يكن يستطيع القيام بها بحكم وضعها القانوني القديم (كصندوق).

ولقد توزعت شبكة البنك لتشمل عدة وكالات الخاصة بها والمتكونة من 187 وكالة مجهزة بآلات كمبيوتر و4817 موظف، إضافة إلى 3500 تمثيل في مكاتب البريد، ويجمع البنك موارده من حسابات زبائنه والتي تشمل على 9.8170.790 حساب لغاية 2007، ويقوم بتقديم قروض في معظمها موجهة للعقار. (1)

ثانياً– عرض لبعض النتائج المالية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (cnep)

بلغ راس مال البنك في 2020 قيمة تقدر بـ 14.000.000.000.00 د.ج، ولقد منح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (cnep) في 2017 قروض بقيمة 973.8 مليار د.ج مقابل 868 مليار د.ج في 2016، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 12.2%، مقابل زيادة ما بين 2016 و2015 تقدر بـ 2.6% وذلك في السعي الدائم لدعم قطاع السكن، وتحسين ظروف الإسكان للشعب الجزائري. (2)

المطلب الثاني: عرض للنتائج المالية لبعض البنوك الخاصة العاملة في السوق المصرفي الجزائري

يمكن عرض لنتائج أهم البنوك الإسلامية في لجزائر وهو بنك البركة، وذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول: تعريف بنك البركة

تأسس بنك البركة الإسلامي – البحرين (البركة البحرين) في عام 1984 في البحرين، ومنذ إطلاقه ظل يتبوأ مركز الريادة في مجال تطوير العمل المصرفي المالي والإسلامي، وهو مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بالبحرين بالسجل التجاري رقم 14400 ومرخص له من قبل مصرف البحرين المركزي لمزاولة الخدمات المصرفية للأفراد. ويبلغ رأسمال البنك المصرح به 600 مليون دولار أمريكي الصادر والمدفوع بالكامل منه 122 مليون دولار أمريكي.

وبنك البركة البحرين هو إحدى وحدات مجموعة البركة المصرفية وهي شركة مساهمة بحرينية عامة مدرجة في سوقي البحرين ودبي للأوراق المالية وهي مجموعة من المصارف الإسلامية الدولية الرائدة المعروفة.

(1) مطويات البنك، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/05، على الساعة: 23:00، متاح على الموقع: https://ebank.cnepbanque.dz

(2) حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 67، تم التحميل بتاريخ: 2020/07/22، على الساعة: 09:00، متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

ولقد حصلت المجموعة على تصنيف BBB- من مؤسسة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز في حين منحت تصنيف A-3 للمعاملات قصيرة الأجل. وتقدم مجموعة البركة المصرفية الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية إلى جانب خدمات الخزانة المتقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية. ويبلغ رأسمال مجموعة البركة المصرفية 1.5 بليون دولار أمريكي في حين يبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو 1.8 بليون دولار أمريكي. وتتمتع المجموعة بوجود راسخ على مستوى جغرافي واسع يتمثل في وحداتها المصرفية التابعة المنتشرة في 13 بلدا. وتقدم هذه الوحدات خدماتها لعملائها عن أكثر من 400 فرعا. والوحدات المصرفية التابعة للمجموعة هي بنك الأردن الإسلامي/ الأردن وبنك البركة الإسلامي – البحرين وبنك البركة المحدود/ باكستان وبنك البركة الجزائر/ الجزائر، وبنك البركة السودان/ السودان، بنك البركة المحدود/ جنوب أفريقيا وبنك البركة لبنان/ لبنان وبنك البركة تونس/ تونس وبنك البركة مصر/ مصر والبركة تيرك بارتسيبيشن بنك/ تركيا وبنك البركة سوريا بالاضافة إلى مكتب تمثيلي في إندونيسيا وليبيا. [1]

الفرع الثاني: تأسيس مجموعة البركة

ويذكر أن مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب) مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها. ومنحت كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة تصنيف ائتماني مشترك للمجموعة من الدرجة الاستثمارية +BBB (الطويل المدى) / A3 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الدولي ودرجة (bh) +A (الطويل المدى)/ (bh) A2 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الوطني. والنظرة المستقبلية لكلا التصنيفين هي مستقرة. كما منحت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية المجموعة تصنيف ائتماني بدرجة BB+للالتزامات طويلة الأجل وB للالتزامات قصيرة الأجل. وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2 مليار دولار أمريكي.

(1) تم التحميل من موقع الرسمي لمجموعة البركة البحرين، بتاريخ: 2020/07/20، متاح على الموقع : http://www.albaraka.com

وللمجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 550 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سورية، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا وليبيا.

ويمكن تلخيص مجمل تواريخ المجموعة حسب البلدان وهذا ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (3-08): تاريخ انشاء فروع مجموعة البركة بمجموعة من الدول

اسم البنك	البلد	عدد الفروع	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	الاردن	85	1978
بنك البركة مصر	مصر	28	1980
بنك البركة تونس	تونس	13	1983
بنك البركة السودان	السودان	27	1984
بنك البركة الإسلامي	البحرين	6	1984
بنك البركة التركي للمشاركات	تركيا	202	1985
بنك البركة المحدود	جنوب افريقيا	7	1989
بنك البركة الجزائر	الجزائر	28	1991
بنك البركة لبنان	لبنان	7	1991
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	1	2002
اتقان كابيتال	المملكة العربية السعودية	1	2007
بنك البركة إندونيسيا (مكتب تمثيلي)	أندونيسيا	1	2008
بنك البركة سورية	سوريا	9	2009
بنك البركة (باكستان) المحدود	باكستان	130	2010
بنك البركة ليبيا (مكتب تمثيلي)	ليبيا	1	2011

المصدر: تم التحميل من موقع الرسمي لمجموعة البركة البحرين، بتاريخ: 2020/07/20، متاح على الموقع : http://www.albaraka.com

الفرع الثالث: مختلف الخدمات البنكية التي يقدمها بنك البركة الجزائر

مجموعة البركة المصرفية هي مصرف إسلامي عالمي رائد يقدم خدمات بنوك الجملة الاستثمارية، وحاليا تقوم بنوكنا المنتشرة في 12 دولة بتقديم الخدمات والمنتجات من بينها منتجات الخزانة، ومنتجات الاستثمار، والتمويل بالتجزئة، والتمويل التجاري، والحساب الجاري.

حيث أن حساب تحت الطلب معفى من الأرباح ولا يتحمل الخسارة ومصمم خصيصاً لتلبية احتياجات المتعاملين، ويحق لهم إيداع أو سحب الأموال عبر الشيكات أو صرافي الفروع أو من خلال أجهزة الصراف

الآلي. ويتوفر هذا الحساب أيضاً للشركات والمؤسسات الخاصة والهيئات الاجتماعية والنوادي وغيرها. ويتمتع هذا الحساب بعدة ميزات، منها:

- دفتر شيكات.
- بطاقة الصراف الآلي مجانا.
- استخدام بطاقة الصراف الآلي لدفع قيمة المشتريات لدى أكثر المؤسسات والمحلات التجارية.
- كشف حساب مفصل شهري (مجانا) أو حسب الطلب.
- التحويل بين الحسابات عن طريق الصراف الآلي (صراف البركة)، ودفع فواتير شركات الاتصال وفواتير الكهرباء والماء عن طريق صندوق النقد (داخل البنك أو أحد فروعه).
- الاستقطاعات الشهرية للجمعيات والصناديق الخيرية دون احتساب رسوم عليها.
- التحويلات الشهرية الثابتة الخاصة بالحساب.
- خدمة التحويلات الداخلية والخارجية.

كما يتم منح مختلف القروض الإسلامية من مرابحة والمشاركة والسلم، وحتى تقسيط لتمويل السيارات والسلع الأخرى، أيضاً يتم تقسيط للتمويل العقاري، حيث يتم تنفيذ تقسيط التمويل العقاري والتي في اغلبها يكون بالإجارة المنتهية بالتمليك، حيث يقوم البنك بتأجير أصول منقولة وغير منقولة لعملائه مع إعطاء العميل الخيار في أن يتملك أو لا يتملك الأصول المؤجرة في نهاية مدة عقد الإيجار وفقا للاتفاقية الموقعة بين الطرفين. يقدم البنك وعدا للعميل بنقل ملكية العقار أو العين المؤجرة للعميل في نهاية مدة التمويل إذا تم تسديد جميع دفعات الإيجار.

أو أيضاً عن طريق المشاركة المتناقصة، والتي تعبر عن المشاركة المتناقصة والتي تتناقص من حصة البنك تدريجيا نتيجة البيع التدريجي لأجزاء من حصته للعميل مقابل دفع أقساط. يحقق البنك الربح عن طريق بيع حصته بسعر أعلى من قيمتها الأصلية. [1]

(1) تم التحميل من موقع الرسمي لمجموعة البركة البحرين، بتاريخ: 2020/07/20، متاح على الموقع : http://www.albaraka.com

الفرع الرابع: تقييم النتائج المالية لبنك البركة الجزائر بغاية 2018

يمكن عرض لمختلف تطورات نتائج بنك البركة الجزائري لغاية 2018 من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (3-09): تطور النتائج المالية لبنك البركة الجزائر لغاية 2018

البيان	القيمة
مجموع الميزانية لسنة 2018	270.996 مليون د.ج
تطور الميزانية بالنسبة (%)	تطور بنسبة 08.99% من سنة 2017
مجموع حقوق الملكية	27.429 مليون د.ج
تطور حقوق الملكية بالنسبة (%)	تطور بنسبة 11.75% من سنة 2017
قيمة الودائع في 2018	223.995 مليون د.ج
تطور قيمة الودائع بالنسبة (%)	تطور بنسبة 07.69% من سنة 2017
قيمة رصيد التمويلات	16.783 مليون د.ج
تطور رصيد التمويلات بالنسبة (%)	تطور بنسبة 41.32% من سنة 2017
قيمة الإيرادات المصرفية الصافية	11.850 مليون د.ج
تطور قيمة التمويلات بالنسبة (%)	تطور بنسبة 36.69% من سنة 2017
نتيجة السنة المالية	5.167 مليون د.ج
تطور قيمة نتيجة السنة المالية بالنسبة (%)	تطور بنسبة 29.70% من سنة 2017

المصدر: تم الحميل من موقع بنك البركة الجزائر، بتاريخ: 2020/08/11، متاح على الموقع:www.albaraka-bank.com

من الملاحظ من خلال الجدول السابق ان بنك البركة يحقق نجاح كبير في عملية تحقيق الأرباح، حيث انه حقق أرباح مرتفعة على مدار السنوات الثلاث من 2016 لغاية 2018، وبذلك فهي يساهم في توسع البنك وتوفير خدمات بنكية إسلامية اكثر تلاؤما بالزبون الجزائر، كما ان عدد زبائنه سواءا المودعين او المقترضين في تطور مستمر، حيث انه حقق نمو زبائن البنك المودعين نسبة تقدر بـ 17% في 2018 عن سنة 2017، كما حقق نمو الزبائن المقترضين بنسبة تقدر بـ 23% لسنة 2018 عن سنة 2017، وبذلك فهو يلعب اليوم دور مهم في القطاع المصرفي خصوصاً ضمن إطار تسويق الخدمات البنكية الإسلامية.

(1) تم الحميل من موقع بنك البركة الجزائر، بتاريخ: 2020/08/11، متاح على الموقع: www.albaraka-bank.com

المبحث الثالث: تقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري وإعتماده كبديل للخدمات المصرفية التقليدية بالبنوك العمومية الجزائرية

بعدما تم التطرق لدراسة القطاع المصرفي الجزائري، وعرض لمختلف الخدمات المصرفية في القطاع الجزائري واسس التنظيمي للقطاع المصرفي الجزائري، مع عرض لبعض الإحصاءات لمجمل الودائع والقروض الممنوحة ما بين 2008 لغاية 2017، فيمكن تقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري وإعتماده كبديل للخدمات المصرفية التقليدية بالبنوك العمومية الجزائرية، وذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: دراسة مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائرية

يمكن من خلال هذا المطلب دراسة مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائرية، ومقارنتها بالدول المتقدة والدول العربية، والتي يمكن عرضها كمايلي:

الفرع الأول: نتائج أهم مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري للسنوات 2011 و2014 و2017

يمكن من خلال هذا الفرع التطرق لدراسة أهم المؤشرات الخاصة بالشمول المالي حسب قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي الخاصة للسنوات 2011، و2014، و2017،

ويمكن الإشارة إلى المؤشرات الأخرى الخاصة بالشمول المالي هي معلومات غير موجودة كون القطاع المصرفي الجزائري لا يحتوي على بطاقات ائتمان او أي عمليات للتجارة الالكترونية في الجزائر، وبذلك فإن باقي مؤشرات الشمول المالي غير موجودة في الجزائر، ولم يقوم البنك بعرضه او تحديدها، وبذلك فيمكن عرض فقط ما قام عرضه البنك الدولي لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر وذلك كمايلي: [1]

(1) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-08/Global%20Findex%20Database.xlsx

الجدول رقم (3-10): أهم مؤشرات الشمول المالي للجزائر للسنوات 2011 و2014 و2017

السنة / نسبة مؤشر الشمول المالي	2011	2014	2017
نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين	%33	%50	%43
نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الذكور	%46	%61	%56
نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الإناث	%20	%40	%29
نسبة الإدخار والتوفير في مؤسسة مالية رسمية للبالغين	%04	%14	%11
نسبة الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية للبالغين	%01	%02	%03
نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين الذكور	%03	%01	%04
نسبة الإقتراض بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الإناث	%00	%03	%02
نسب ملكية بطاقة الخصم للبالغين	%14	%22	%20
نسب السحب من الصراف الآلي للبالغين	%14	%10	-

Source: Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-08/Global%20Findex%20Database.xlsx

من خلال الجدول السابق يتضح أن مؤشرات الشمول المالي ضعيفة بشكل عام في الجزائر، و ذلك راجع لسيطرة الدولة الجزائرية على مفاصل الاقتصاد الجزئاري، وبالتالي سيطكرة المؤسسات العمومية والبنوك عمومية على نسبة كبيرة للاقتصاد الجزئاري، ناهيك عن عدم وجود لوسائل الدفع الالكتروني وخصوصاً بطاقات الائتمان وعدم وجود التجارة الالكترونية، وبالتالي فإن البنك الدولي أشار الى ان الجزائر لها اضعف المؤشرات، وهناك سيطرة كبيرة للدولة على مختلف القطاعات اقتصادية، مع ضعف كبير للقطاع الخاص، ناهيك عن عدم تبني المعايري الدولية سواءا للمحاسبة الدولية او الحوكمة، والشافية والمساؤلة فالقطاع المصرفي الجزائري يشوبه فساد مالي وإداري كبير في البنوك العمومية إلا ان السلطات لا تكترث لذلك، بل تسعى فقط لتطبيقي سياسات المالة من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية العمومية.

وبالتالي في القطاع المصرفي الجزائري، حيث أن هناك نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين تقدر بـ 33% في 2011، وفي 2014 بلغة نسبة 50%، لكنها عاودت التراجع في 2017 لتبلغ نسبة

43%، كما يمكن ملاحظة أن نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الذكور قد بلغة نسبة 46% في 2011، وإرتفعت بنسبة 61% في 2014، ولتعاود الإنخفاض في 2017 وذلك بنسبة 56%، ومن ناحية نسبة الحسابات بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الإناث فالملاحظ انها بلغة نسبة 20% في 2011، لترتفع في 2014 وتبلغ نسبة 40%، لكنها إنخفضت بشكل كبير في 2017 لتبلغ نسبة 29%، وبالنسبة لنسبة الإدخار والتوفير في مؤسسة مالية رسمية للبالغين، فقد بلغت نسبة 04% في 2011 وكانت ضعيفة بشكل كبير، لتبلغ نسبة 14% في 2014، ولتنخفض في 2017 لنسبة 11%، والملاحظ بخصوص نسبة الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية للبالغين أنها ضعيفة بشكل كبير ولات تساهم في تحسين نشاط المصارف الجزائرية، حيث تقدر في 2011 بنسبة 01%، وفي 2014 بنسبة 02%، لتصل في 2017 بنسبة 03%، في نفس إطار القرض لكن حسب الجنس، يمكن ملاحظة أن نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين الذكور تقدر بـ 03% في 2011، ولتنخفض في 2014 لنسبة 01%، وترتفع في 2017 لنسبة 04% والملاحظ أنها ضعيفة جداً، وبالملاحظة أيضاً لنسبة الإقتراض بالمؤسسات المالية الرسمية للبالغين الإناث فالملاحظ أنها معدومة في 2011، وفي 2014 بلغت نسبة 03%، وفي 2017 تقدر بنسبة 02% وتبقى بشكل عام ضعيفة جداً ولا تحقق أي تطور نمو للقطاع المصرفي الجزائري، وبالملاحظة في نسب ملكية بطاقة الخصم للبالغين، فالملاحظ أنها بلغت في 2011 نسبة 14%، وفي 2014 بلغت نسبة 22%، ولتنخفض في 2017 لنسبة 20%، وفيما يخص نسب السحب من الصراف الآلي للبالغين فالملاحظ أن هناك نسبة مهمة في 2011 تقدر بـ 14%، أما في 2014 فقد تراجعت لتبلغ نسبة 10%.[1]

الفرع الثاني: دراسة وتحليل واقع مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري

بالملاحظ للنسب السابقة للمؤسسات المالية الرسمية الجزائرية، والتي شملت على اهم المؤشرات التي تم عرضها في الفصل الثاني والخاصة بالمؤسسات المالية الرسمية والمصرفية بشكل عام في العالم عامة وخصوصاً الدول المتقدمة، وفي الدول العربية، والملاحظ ان الجزائر بعيدة بشكل كبير عن الدول المتقدمة حيث انها تشكل نسب ضعيفة بشكل كبير مقارنة سواءاً بالحسابات أو البطاقات الإلكترونية أو بعمليات السحب

(1) Global Findex Database, world bank, Download, dated: 29/06/2020, Time: 11:00, Web Address: https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-08/Global%20Findex%20Database.xlsx

والإيداع والإقراض، ناهيك عن عدم وجود عمليات الشراء عبر الأنترنت في الجزائر، وعدم وجود بطاقات الإئتمان مما يجعل الجزائر لها طابع تقليدي أكثر من غيرها من الدول العالم.

والجزائر هي أضعف دولة عربية، حيث بالرغم ان الجزائر قامت بإصلاحات عديدة، إلا انه ليست كافية، وناهيك عن ضعف الاقتصاد الجزائري خصوصاً من الناحية الانتاحية وذلك كونه مرتبط بشكل مباشر بالمحروقات، فهو اقتصاد ريعي لحد الساعة، ولم تتمكن الدولة الجزائرية من التقليل من التبعية للمحروقات، زيادة على ذلك فإن الجزائر سعت إلى فرض قيود وضوابط ساهمت في إحجام المستثمرين الأجانب في الإستثمار في الجزائر، وهو ما ساهم في عدم نقل التكنولوجيا، ونقل الإدارة الحديثة في المصارف الجزائرية، كما أنها لم تساهم في خصخصة بعض البنوك الجزائرية التي كانت المنظومة المصرفية الجزائرية بإمكانها ان تدخل في عمليات خصخصة او اندماج تمكن من تحسين وتطوير تنافسية البنوك في القطاع المصرفي الجزائري بشكل ينعكس على نوعية وجودة الخدمات المصرفية التقليدية او الإلكترونية والحديثة بشكل عام، وذلك ما يساهم تحسين أداء القطاع المصرفي الجزائري بشكل كامل، لكن ذلك يبقى رهين التطورات الاقتصادية في الجزائر والقرارات السياسية بالدولة الجزائرية، وذلك لتمكن من تفعيل تلك الاستراتيجيات في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتنافسية البنوك الجزائرية لتمكنها من توفير حاجات زبائنها بجودة عالية، وتوسيع نشاطها في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم مدى تبني الشمول المالي في البنوك العمومية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية

يمكن من خلال هذا المطلب دراسة وتحليل وتقييم مدى تبني الشمول المالي في البنوك العمومية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية في القطاع المصرفي الجزائري، والتي يمكن عرضها كمايلي:

الفرع الأول: علاقة البنوك العمومية بالسياسة المالية للدولة الجزائرية وضعف البنوك الخاصة

من خلال النتائج السابقة سواءاً ضمن المبحث الأول وخاصة بالنتائج الودائع والقروض ما بين 2008-2017، وفي المبحث الثاني والخاصة بالمستجدات التي تخص قوانين النشاط المصرفي في الجزائر، فإن السياسة النقدية من طرف بنك الجزائري هي تتماشى بشكل كبير مع السياسة المالية للدولة الجزائرية، مما يضعفها في تطبيقي رقابتها بشكل صارم على البنوك العمومية خاصة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الدولة تستخدم البنوك العمومية ضمن سياساتها المالية، وذاك بتمويل الاقتصاد، سواء للمؤسسات العمومية أو

حتى قطاع الخصا بشكل عام، وهذا ما يجعل السوق النقدي الجزائري غير فعال حيث أنه لا يخدم محاربة التضخم والرقابة الائتمانية، وبذلك فإن السياسة الاقتصادية الجزائرية هي تعتمد على مسارات السياسة المالية للدولة بشكل كامل لحد الساعة ورغم كل الإصلاحات السابقة. (1)

كما ان النتائج السابقة الخاصة بالنتائج الودائع والقروض ما بين 2008-2017 للقطاع المصرفي الجزائري توضح بشكل كبير دور البنوك العمومية الكبير التي تساهم به بشكل كبير في منح القروض البنكية بشتى أنواعها للمؤسسات عامة والمؤسسات العمومية خاصة وبالتالي القطاع العام، وهو ما يساهم في تنمية ودوران عجلة الاقتصاد الوطني، اكان للمؤسسات العمومية او المؤسسات الخاصة، ولتلبية جميع احتياجات مختلف القطاعات والشرائح في السوق الجزائرية، كما يتضح ان البنوك العمومية هي التي تمول المؤسسات العمومية، حيث ان البنوك الخاصة لا تمنح قروض للمؤسسات العمومية، بمعنى ان المؤسسات العمومية لا تتعامل مع البنوك الخاصة وتتعامل مع لبنوك العمومية بشكل حصري وهو ما يلغي حرية السوق وعدم الإحتكار ويضعف حرية المنافسة بالسوق المصرفي الجزائري، كما أنه يجعل الربط بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية والبنوك العمومية واضح، وذلك لضمن نشاط وزارة المالية بغية تحقيق أهداف السياسة المالية.

وبذلك فإن البنوك العمومية تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع التنماوية التي اقرتها الدولة الجزائرية، وهذا منذ استقلال الجزائر لحد الساعة، حيث ان المنظومة المالية الجزائرية تعتمد على تمويل المشاريع التنماوية والاقتصادية بشكل كبير على البنوك العمومية، حيث إن المشاريع الاستثمارية الوطنية التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009/2005 والاستثمارات التي تضمنها البرنامج الخماسي 2014/2010 تم الاعتماد على الخزينة العمومية والبنوك العمومية في عمليات تمويلها، ولقد تجاوزت الاحتياجات التمويلية لتلك المشاريع والتي بلغت حوالي 62 مليار دولار أمريكي تكون كافية لتلبيتها، ومن الواضح ان القدرات التمويلية الجزائرية عامة والبنوك العمومية خاصة ستسمح لها بتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية التنماوية التي تقرها الدولة الجزائرية. (2)

وهنا فإن الدولة الجزائرية تعتمد بشكل كبير في عملية تمويل برامجها الاقتصادية، وتحسين مختلف القطاعات، بل أكثر من ذلك فإن حتى القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على البنوك العمومية، وهذا ما يأثر سلباً ليس على مستوى نوعية القروض او إجراءات منح القروض بل على مستوى التنافسية بين البنوك، فنلاحظ ان القطاع العام لا يتعامل مع البنوك الخاصة، وهذا ما يجعل البنوك العمومية هي المحتكرة في سوق النقد

(1) مسعود مجيطنة، (2013): دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 262.

(2) سليمان ناصر، (2015): التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 164-165.

الجزائري، وهو ما يشكل سلباً على عمليات تطوير المنتجات البنكية بمختلف اصنافها وجودتها، وبصورة أخرى لما سبق فإن الدولة او السياسة المالية هي المسيطرة على السياسة النقدية وهي تستخدم البنوك العمومية في تجسيد سياساتها على ارض الواقع حتى وان كان ذلك به ضرر على الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والطويل، حيث تبقى السلطات الجزائرية تعمل على توفير الخدمات او القروض بشكل ميسرو للعائلات وللافراد سواءا بخصوص مسكن او استثمار[1]، مع الإشارة انه لا يوجد هناك عائد اقتصادي للبنوك العمومية في هذه الحالة بل هو تطبيق للسياسات المالية الدولة ولأهداف اجتماعية محضة، اما بخصوص القطاع الخاص وهو في أغلبه اجنبي حيث لا يوجد بنوك خاصة وطنية من غير البنوك العمومية، فإن البنوك الخاصة تنشط ضمن معايير اقتصادية وتسعى لتحقيق الربحية التي تخطط لها كل مؤسسة مالية وبالتالي فهي تعتمد على أسس نشاط أكثر صرامة من البنوك العمومية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يدرج لها مشاريع للتنمية الاقتصادية من طرف الدولة بل الدولة تعتمد على الاتفاق بشكل دائم مع تمويل مختلف المشاريع المدرجة ضمن برامج أكانت للإنعاش الاقتصادي أو النمو الاقتصادي للبنوك العمومية دون عرضها في شكل مناقصة حرة محلية أو دولية لإختيار التمويل الأفضل للمشروع التنموي.[2]

وهذا ما يجعل البنوك العمومية احدى اهم الادوات التي تساهم في تحقيق جل الأهداف التي تحددها الدولة ضمن سياستها المالية، فخلق المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات المالية العمومية يجعل الدولة كأكبر عون اقتصادي في بلاد يساهم بشكل مباشر في عمليات التنمية والتطور في الاقتصاد لكن هذا بالاعتماد المباشر على عوائد البترول مما يشكل اكبر تهديد في حالة اختلالات على مستوى أسعار البترول في السوق الدولي وهو الذي حدث بالفعل فلقد تهاوت اسعار البترول منذ 2009 لحد الساعة، مما يشكل تحديا للاقتصاد الوطني والدولة الجزائرية خصوصاً مع ضعف الاقتصاد الحقيقي واعتبار الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الريعي.[3]

(1) أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

(2) مسعود مجيطنة، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(3) سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 166.

كما انه يتضح أن هناك مكانة كبيرة للبنوك العمومية في السياسة النقدية والمالية بالإقتصاد الجزائري، حيث يمكن إعطاء اهم النشاطات التي تدخلت فيها البنوك مباشرة بأمر من الوزارة المالية الجزائرية وذلك ضمن النقاط التالية:[1]

– توجيه التمويلات البنكية الموجهة للخواص لتمويل السكن (المادة 75 من قانون المالية التكميلي 2009)؛

– منح القروض المدعمة للأشخاص من أجل الحصول على سكنات جماعية وبناء مساكن ريفية من قبل المستفيدين (المادة 109 من قانون المالية التكميلي 2009، والمواد 66 و75 من قانون المالية 2010)؛

– مشروع مراجعة الإطار القانوني المتعلق بعدم معاقبة فعل التسيير من أجل السماح للمسؤولين السامين في البنوك بالحصول على حرية المبادرة وتحمل المخاطر؛

– تمويل الزراعة:

• تم إنشاء صندوق الضمان الفلاحي: في هذا الإطار، قرر مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011 وضع جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين، وهذا ما سيسمح بتحسين الملائة المالية لطلب تمويل القطاع الفلاحي و زيادة تخصيص الموارد لفائدة هذا القطاع. ستوكل مهمة تسيير هذا الصندوق إلى صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تمويله بموارد مالية عمومية حيث سيخصص له مبدئيا 20 مليار دج.

– تمويل السياحة:

• تطوير القروض الموجهة للمشاريع السياحية؛

• توسيع ضمان صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمشاريع الاستثمار في السياحة.

– تحسين الملائة المالية لطلبات الأسر على القروض عبر الدعم الكلي لنسب الفائدة و الإعانة الأولية، يحق فقط لذوي مداخيل أقل من مستوى محدد الحصول على السكن الاجتماعي؛

– ترقية آلية ضمان و دعم تطور التمويل البنكي الموجه إلى السكنات ذات الطابع الاجتماعي (السكن الاجتماعي التساهمي و السكن الريفي)؛

(1) تقرير وزارة المالية الجزائرية، 2012، ص 47، تم التحميل بتاريخ: 2020/08/03، على الساعة: 11:00، من موقع وزارة المالية الجزائرية على العنوان التالي: http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf.

– إعداد المرسوم التنفيذي المتعلق بالرهن الرسمي لفائدة البنوك و المؤسسات المالية، طبقا لأحكام المادة 96 من قانون المالية 2003؛

– إدراج قوانين المالية لسنوات 2005 – 2007 – 2008 و 2009 لعدد من الأحكام الرامية إلى تخفيف الضغط الجبائي على العمليات المتعلقة بالعقارات كدعامة للقرض البنكي؛

– إصدار القانون المتعلق بتسنيد القروض الرهنية من أجل تحرير قدرات الالتزام لدى البنوك. في هذا الصدد قدمت البنوك ملفات تسنيد يقدر مبلغها 2,2 مليار دج لشركة إعادة التمويل الرهني؛

– إصدار المرسوم التنفيذي 10 – 87 المحدد لمستويات وكيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لإقتناء سكن جماعي و بناء سكن ريفي من قبل المستفيدين. شرعت البنوك في 2010 تطبيق القرض العقاري المدعم لفائدة الأشخاص؛

– إنشاء آلية تسنيد الديون الرهنية عبر تحيين القانون الأساسي لشركة التمويل الرهني و إعداد الإجراءات و الوسائل التقنية الملائمة. في هذا الإطار تم اقتراح توسيع نطاق القانون المتعلق بالتسنيد. و سيتم إعداد قانون مكمل لهذا القانون؛

– إدراج القرض المدعم المخصص للسكن خلال سنة 2010 . هذا القرض ساهم كثيرا في القروض العقارية الممنوحة من طرف البنوك و يمثل هذا المنتوج الجديد الذي بدأ تسويقه في السداسي الثاني من سنة 2010 ، 32 % من مجمل القروض الرهنية الممنوحة للأشخاص خلال سنة 2010؛

– تدخل الخزينة العمومية في عمليات تطهير مَحافظ البنوك العمومية من مستحقات المؤسسات العمومية المشبوهة أو غير القادرة على سدادها[1].

(1) تقرير وزارة المالية الجزائرية، 2012، ص 65، مرجع سبق ذكره.

ويمكن تلخيص لمجمل عمليات التطهير التي قامت بها الخزينة العمومية بالبنوك العمومية لديون مؤسسات عمومية فاشلة كمايلي:

الجدول رقم (3-11): مختلف مسارات عمليات التطهير في البنوك العمومية الجزائرية

الوحدة: مليار د.ج

	السنة	المبلغ بملايير الدينارات
التطهير المالي للمؤسسات العمومية	الانتقال إلى الاستقلالية 1990	23,4
	1991-1992	94, 4
	(مؤسسات عمومية محلية) 1993	30,2
	1995-1996	412,0
	الجهاز الخاص بالبنوك (1997 و المؤسسات)	240, 0
	2003- 2005	68, 2
	المجموع الفرعي	868 ,2
نفقات أخرى مرتبطة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المحلية	الجانب الاجتماعي	26,5
	خسائر الصرف	45,6
	المجموع الفرعي	72 ,1
الديون البنكية للمؤسسات المنحلة	المؤسسات المنحلة قبل 1990	29,8
	المؤسسات المنحلة بعد 1990	254 ,0
	المجموع الفرعي	283,8
	المجموع العام	1 224,1

المصدر: تقرير وزارة المالية الجزائرية، 2012، ص 66، تم التحميل بتاريخ: 2020/08/03، على الساعة: 11:00، من موقع وزارة المالية الجزائرية على العنوان التالي: *http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf*.

من الجدول السابق نلاحظ ان البنوك العمومية تمول مؤسسات عمومية بدون دراسة مخاطر القروض البنكية، وطلب ضمانات ولكن تم من خلال امر اداري، وهذا ساري على مختلف البنوك العمومية، فالمؤسسات العمومية تلجأ في عمليات تمويل عجزها من خلال البنوك العمومية وفي حالة عدم وجود سيولة كافية عند

البنوك تلجأ للاقتراض من الخزينة العمومية، وهذا ما يجعل عملية التمويل غير مجدية، بل هي عبئ على الاقتصاد الداخلي، ولقد بلغت قيمة الاجمالية للتطهير في 2005 بـ 1224.1 مليار د.ج، وهذا ما يجعل البنوك العمومية احدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية للدولة.

الجدول رقم (3-12): عمليات التطهير المالي بالبنوك العمومية ما بين 2001-2012

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إلغاء مستحقات الخزينة (1)	شراء الديون البنكية	أموال جاهزة	تجميد السحب على المكشوف	أخرى (2)	قروض بنكية مدعمة (3)
2001	8 377	30 403	0	0	0	0
2002	11 156	29 035	4 476	0	0	0
2003	600	16 586	0	3 010	0	6 372
2004	8 917	22 616	0	0	3 641	0
2005	3 722	45 627	2 500	0	0	8 930
2006	855	15 300	0	0	0	0
2007	3 361	21 763	0	0	0	0
2008	0	0	0	75 984	0	0
2009	130	15 323	0	36 302	0	1 489
2010	20 133	305 402	9 536	0	1 155	120 762
2011	67 232	173 889	400	6 000	6 728	560 762
2012	96 993	1 854	42 37	304	0	319 780
المجموع العام	221 476	677 799	59 291	121 600	11 523	1 018 095
	01 سندات مساهمة، سندات، ديون جبائية و شبه جبائية					
	02 ديون على مؤسسات عمومية اقتصادية في حالة تصفية					
	03 دين ممنوح+دين تمت إعادة جدولته+ديون مستحقات الخزينة معاد جدولتها					

المصدر: تقرير وزارة المالية الجزائرية، 2012، ص 67، تم التحميل بتاريخ: 2020/08/03، على الساعة: 11:00، من موقع وزارة المالية الجزائرية على العنوان التالي: *http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf*.

نلاحظ من الجدول ان قيمة عمليات التطهير للمؤسسات العمومية من طرف الخزينة العمومية للبنوك التجارية بشراء الخزينة العمومية للديون البنكية للمؤسسات العمومية بقيمة 677799 مليار دج، وهذا لسنة 2012، ان هذا التدخل يجعل الدولة كمتدخل في الاقتصاد او بعبارة أوضح كعون اقتصادي، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى عدم جعل البنوك العمومية تنشط ضمن المعايير المحددة في قانون النقد والقرض وهذا راجع لكون ان الدولة ضمن السياسة المالية التي تسعى لتحقيق أهدافها وضمن مفهوم عدم استقلالية القطاع المصرفي

فالبنوك العمومية تنشط في اطار تحقيق اهداف السياسة المالية للدولة الجزائرية، وهذا ما يجعل المشكلة تتفاقم من سنة لسنة وتقع الجزائر في دوامة لا تخرج منها ما دام القطاع العمومي لا يعمل بالمعايير الدولية، فإن المشاكل المالية والإدارية تتفاقم من سنة لأخرى، فهذه المؤسسات لن تحل باي صفة القطاع الخاص ومؤسساته.

وخلاصة لمكانة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة في السوق المصرفي الجزائري، فالملاحظ أن دور البنوك الخاصة يعتبر دور ضعيف وهامشي بدرجة كبيرة حسب النتائج السابقة وحتى وجود خدمات مصرفية مهم تعرضها البنوك الخاصة فهي لا تدعمه لمنافسة البنوك العمومية في القطا المصرفي الجزائري، وبالمقابل فإن نشاط البنوك العمومية وتمويلها للقطاع العام واحتكار حصة سوقية كبيرة تقدر بنسبة 86%، وتطبيقها بشكل كامل لمختلف السياسات المالية للدولة، أدى إلى ضعف الاهتمام الأكبر بجودة الخدمات المصرفية، وتبني لأسس التسويقي المصرفي حسب المعايير الدولية، أو تطوير نشاطها في الأسواق العالمية والعربية، كما يمكن إضافة لما سبق إلى أن البنوك العمومية لها دور في تمويل الاقتصاد الجزائري وتطبيق للسياسة المالية للدولة الجزائرية دون الاكتراث بالسياسة النقدية والتي يمثلها بنك الجزائر وللإشارة ورغم ان بنك الجزائر له استقلالية نسبية الا انه في الهيكل العام لوزارة المالية يعتبر بنك الجزائر جزء من وزارة المالية، وذلك ضمن هيكلها الأساسي، وبالتالي فهو ليس له استقلالية ويتم استخدم بنك الجزائر والبنوك العمومية وشركات التأمين العمومية حسب السياسة المالية للدولة الجزائرية والتي تلخص السياسية الاقتصادية للبلاد، حيث يعتبر القطاع البنكي من اهم الأدوات في تمويل مختلف الاعوان الاقتصاديين سواءا كان عمومي او خاص، مما يشكل أساسا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما ادركتها لجل دول العالم مما يجعلها تسعى للسيطرة او استخدامه ضمن السياسة المالية بغية تحقيق النمو الاقتصادي وميزان مدفوعات إيجابي و محاربة البطالة فهي من اهم اهداف السياسة المالية التي تسعى لها كل دولة ومنها الجزائر[1]، وخير دليل على ماسبق فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي صدر من الدولة الجزائرية ينص على الغاء القروض الاستهلاكية لمدة ثلاث سنوات ومنعت مختلف القروض الخاصة بالتجارة الخارجية بإستثناء الإعتماد المستندي، وتدعيم قروض العقار لمسكن جديدي ليدفع الزبون 1% من فائدة القرض الممنوح له، بالمقابل تدفع الخزينة العمومية للبنك نسبة 5% للقرض الممنوح للسكن الجديد، وهذا التعدي للسياسة المالية على السياسة النقدية وهو الا اثبات على السياسة المالية الجزائرية، وبأنها تهيمن على السياسة النقدية وان البنك المركزي الجزائري ليس مستقلاً، مما

(1) مسعود مجيطنة، مرجع سبق ذكره، ص 263.

يضعف أدائه ويسبب مخاطر على المدى المتوسط والبعيد بالنسبة للإستقرار الاقتصادي، ويزيد إرتباط البنوك العمومية بالسياسة المالية دون النقدية في نشاطها، ولذلك جعل هذه العلاقة ذا أثر كبير على مؤشرات الشمول المالي وحرية السوق المصرفي الجزائري، وبالتالي ضعف المنافسة، وهو ما اثر بشكل مباشر على ضعف جودة الخدمات المصرفية الجزائرية، مما يجعل البنوك العمومية لا يمكنها بشكل أو بآخر الدخول في المنافسة في الأسواق لمصرفية أو المالية الدولية. [1]

الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في البنوك العمومية كبديل للخدمات المصرفية التقليدية

بالنظر لمختلف النتائج والإحصاءات السابقة، ومعرفة ان البنوك العمومية الجزائرية محتكرة بسنبة تقدر بـ 86% للقطاع المصرفي الجزائري، وبالنظر للمؤشرات الخاصة بالشمول المالي، والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك العمومية حيث أنها تشمل في أغلبها على الخدمات مصرفية تقليدية، من فتح الحسابات بالدينار والعملة الصعبة، وودائع تحت الطلب وودائع لآجال، ومختلف القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة، والخاصة بالاستغلال والاستهلاك والتجارة الخارجية، والاستثمار والعقار، وعلى التوالي، وبعض الخدمات المصرفية الالكترونية من حصول على بطقة السحب، وإمكانية الاطلاع على الحساب الإلكتروني في موقع البنك العمومي، وبعض منتجات خدمات التأمين او شبك التأمين في البنك العمومي والذي في أغلب الإتفاقيات المبرمة ما بين البنوك العمومية وشركات التأمين، هي تمت ما بين بنوك عمومية وشركات تأمين عمومية وعلى رأسها شركة SAA، وCAAT، وCAAR، كما انه تم ضمن مسعى لتحسين وتنويع الخدمات المصرفية في الجزائر، وسعياً لتحسين عمليات الإستثمار، فقد أصدر بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020، النظام رقم 20-02 والخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري، حيث شمل على 24 مادة تم فيها توضيح بشكل أكبر وواضح لمختلف الأسس التي يسمح بها بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية بالعمل بها في السوق المصرفي الجزائري، ولقد تضمن النظام المادة الثالثة (03) والمادة الثالثة عشر (13) منه إلى إلزامية حصول على ترخيص من بنك الجزائر لذلك، كما يجب على أي بنك او مؤسسة مالية إلى نسب إحترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية لبنك الجزائر، كما

(1) سليمان بوفاسة، (2018): أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 47-48.

تضمنت المادة الرابعة عشر (14) على أنه يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن تحصل على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة، تسلم لها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. [1]

وخصت المادة الرابعة على انه يسمح بنك الجزائر بإعتماد على 08 عمليات بنكية تتعلق بالصيرفة الإسلامية، والتي تشمل على مايلي: المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والإستصناع، وحسابات الودائع، والودائع في حسابات الإستثمار، كما تم توضيح لمختلف أسس العمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية للمنتجات 08، ضمن المواد 05، 06، 07، 08، 09، 10، 11، 12 بالترتيب على التوالي حسب ما تم ذكرها سابقاً للمادة الرابعة. [2]

والملاحظ أن البنوك العمومية لا تملك القدرة لحد الساعة على المنافسة في الأسواق العالمية أو العربية ولحد السعة ما زال أدائها ضعيف، حيث لا يعبر إحتكارها للقطاع المصرفي الجزائري على أن أدائها جيد، بل يكفي ملاحظة ان البنوك العمومية لا تستطيع المنافسة في الأسواق العربية، حيث لا يوجد لها أي فرع في أي بلاد عربي، ناهيك الأسواق العالمية والتي لا يوجد تواجد لها في أي بلد في الدول المتقدمة وذلك راجع إلا لضعف أدائه وضعف خدماته وإعتماده في الأصل على أموال المؤسسات العمومية كما تم شرحه سابقاً.

ولذلك فعلى البنوك العمومية والسلطة الملكة والتي تتمثل في وزارة المالية حيث ان إستقلاليتها لا تكد الا شكل صوري فقط، فهي ترتبط بشكل مباشر للدولة، عليها إعتماد أسس حديثة وبشكل صارم وأهمها تحديث إدارة تسيير البنوك العمومية، واستقلاليتها وعدم ربطها بالسياسة المالية للدولة، وتبني التسويق الحديث لتحسين عملية التوعية والتثقيف المالي في المجتمع الجزائري، وفتح المجال بشكل حر ومستقل لنقل حركية رؤوس الأموال مع تشديد الرقابة ومحاربة الفساد المالي والإداري، وفتح المجال لمختلف الشركات العاملة في المجال الرقمي لتطوير مجالات استخدام الصيرفة الالكترونية، وخصوصاً بطاقات الإئتمان، مع تحسين أداء البورصة وتحفيز المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر وغير المباشر في الاقتصاد الجزائري والبنوك الجزائرية.

(1) النظام رقم 20-02 والخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري، الصادر بتاريخ 15 مارس 2020.

(2) النظام رقم 20-02 والخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري، الصادر بتاريخ 15 مارس 2020.

المطلب الثالث: صعوبات وآفاق تطوير القطاع البنك الجزائري

لقد سعت الدولة الجزائرية إلى إقامة إصلاحات شاملة للقطاع المصرفي بغية تحسين أدائها وتطوير نشاطه ليبلغ الأسواق الدولية، وهو ما يساهم في تحسين الإقتصاد الجزائري ككل، وبذلك فيمكن عرض لأهم آفاق تطوير القطاع المصرفي الجزائري وأهم صعوباته، وهذا من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: صعوبات وتحديات تبني الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي الجزائري

إن هناك صعوبات وتحديات تبني الشمول المالي وتطوير القطاع المصرفي الجزائري، حيث يمكن عرضها ضمن النقاط التالية: [1]

– ضعف الثقافة المالية والثقافة المصرفية وحتى الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري، وإنعدام الثقة المناسبة بين أفراد المجتمع بمختلف شرائحه بالبنوك الجزائرية وخصوصاً البنوك العمومية الجزائرية.

– ضعف القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي يحتكر ما يقارب نسبة 86% من القطاع المصرفي الجزائري.

– مازالت الدولة الجزائرية تتدخل في السياسة النقدية للقطاع المصرفي وخير دليل على ذلك هو تبعية بنك الجزائر في سلكة وزارة المالية للدولة الجزائرية، كما ان تدخل الدولة أصبح واضحاً وخير مثال على ذلك إصدار الدولة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، عملية تدعيمها القروض العقارية بنسبة 05% وبذلك تصبح نسبة فائدة القرض العقاري المدفوع من طرف الزبون لمسكن جديد تقدر بنسبة 01% ونسبة الفائدة 05% مدفوعة من طرف الخزينة وتم ذلك من طرف الدولة بشك لمباشر وهو ما يعتبر تدخلها في نشاط وسلة بنك الجزائر وذلك ما يعبر عن عدم إستقلالية البنك المركزي الجزائري. [2]

– فشل مشروع خوصصة البنوك العمومية الجزائرية وإلغاء مختلف الإجراءات التي شرعت فيها الدولة الجزائرية مطلع 2004 والتي شملت بنك القرض الشعبي الجزائري والذي سع بنك إسباني لشرائه.

– عدم تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية لجهات رقابية مستقلة دولية ومحلية وهو ما يضعف المعلومات المالية والبيانات المحاسبية للبنوك الجزائرية العمومية.

(1) عبد القادر خليل، (2017): الاقتصاد البنكي –مدخل معاصر–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 107–108.

(2) الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، ص ص 441–442.

– عدم إستخدام لأسس الإفصاح المحاسبي ونشر المعلومات المالية والمحاسبية للبنوك الجزائرية بشكل دوري وإتباع معاير المحاسبي الدولي رقم 34 والذي يخص بالتقارير المرحلية والتي تساهم في عرض للوضع المالي للبنوك بشكل دوري لمدة 03 أشهر أو 06 أشهر من خلال قوائم مالية مصغرة لتلك المرحلة الزمنية مما يساعد توضيح كامل للوضع المالي للبنوك العمومية الجزائرية. (1)

– ضعف إستخدام الأدوات التسويقية الحديثة في نشاطات البنوك الجزائرية بشكل أكبر، ويرجع ذلك لضعف قاعدة وسائل الإتصال التكنولوجية، وإنعدام التجارة الإلكترونية في الجزائر.

– التكاليف المرتفعة لعمليات التسويق سوءاً التقليدي أو الحديث في عمليات تسويق الخدمات المصرفية، حيث لا يوجد جانب واضح في عملية تسوقي الخدمات المصرفية من طرف البنوك الجزائرية في السوق يمكن من ملاحته من طرف الجمهور بشكل أكبر وأوضح. (2)

وبذلك فإن القطاع المصرفي الجزائري لم يشهد عمليات إندماج تساهم في تحسين الخدمات المصرفية، وتحقيق أداء أفضل للبنوك الجزائرية مما جعل القطاع المصرفي يبقى خارج الأسواق العالمية، كما أن ضعف تنافسيته يتسبب في عدم توسيع نشاطه خارج الأسواق المحلية. (3)

كما أن هناك تحديات كبير ة لإستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث هذه التحديات تعترض الهيئات المالية والمصرفية الجزائرية في مجال تطوير وتفعيل آليات الدفع الالكتروني وتغيير سلوك الجزائريين كون هذه الخدمات جديدة وحديثة النشأة في الجزائر، ومن بين هذه الصعوبات والتحديات نذكر ما يلي: (4)

– عزوف الجزائريين عن استغلال بطاقات الدفع الالكتروني؛

– التعود على التعاملات النقدية؛

– الثقة اتجاه هذا النوع من المعاملات؛

– غياب الاتصال والتحسيس والتوعية بأهمية المعاملات الالكترونية.

ولقد إستهدف برنامج توسيع الدفع الإلكتروني في الجزائر عدد كبير من القطاعات الخدماتية والتجارية، وهو يتضمن في مضمونه حسب رئيس الجمعية المهنية للبنوك شقين رئيسيين وهما: إطلاق نظام الدفع الآلي،

(1) عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص 108–109.

(3) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 442.

(4) لوصيف عمار، (2009): استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 173–174.

وخدمة الدفع عن طريق الانترنت، بالنسبة للشق المتعلق بإطلاق نظام الدفع الآلي يكون عن طريق البطاقة الالكترونية والتي تخص المعاملات اليومية المباشرة تجارية أو خدماتية، أما الشق الثاني الذي يرتبط بخدمة الدفع عن طريق الانترنت فإن تعميمها يسير بوتيرة جيدة، وهي تشمل عمليات الدفع عن طريق شبكة الانترنت للمؤسسات والشركات الكبيرة مثل مؤسسة سونلغاز ومؤسسات النقل، وهذا بدوره يساهم في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر والتي يكون أساسها هو الدفع الالكتروني ولا يمكن التحكم في هذا النوع من التجارة في ظل غياب وسائل الدفع الالكتروني، وقد أشار العديد من الخبراء في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أن التجارة الالكترونية يمكنها امتصاص 10 بالمائة من الأموال المتداولة في السوق الموازية، حيت أن تفعيل آليات الدفع الالكتروني في الجزائر سينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني وينعش التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة، كما يعطي فرصة كبيرة للمؤسسات لمضاعفة حجم المبيعات والترويج لمنتجاتها خاصة، ومن المؤكد أن إطلاق عمليات الدفع الالكتروني ستسهم كذلك في ضخ المزيد من الأموال إلى الخزينة العمومية فكلما زاد الطلب على المنتجات كانت هناك الحاجة إلى توظيف المزيد من اليد العاملة في مجال النقل والتوزيع وصيانة المواقع الالكترونية وتصميمها. [1]

الفرع الثاني: آفاق تطوير القطاع المصرفي الجزائري

يمكن من خلال هذا العنصر التطرق لآفاق تطوير القطاع المصرفي الجزائري، وذلك من خلال النقاط التالية:

– تمتلك الجزائر قاعدة مهمة من المصارف التي لها إنتشار واسع وذلك على كامل التراب الوطني، وخبرة كبيرة تمكنها من تطوير قدراتها بما يتماشى مع السوق المحلي. [2]

– لقد تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة

(1) لوصيف عمار، مرجع سبق ذكره، ص 174.

(2) حميدة جميلة، (2012): الوجيز في وسائل الدفع الإلكتروني –دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للبنوك –، دار الخلدونية، الجزائر، ص ص 49-50.

الجزائري هذه المصارف أنشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من أجل: [1]

* تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.

* تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.

* تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.

* وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

– إنشاء الشبكة النقدية ما بين المصارف، حيث تم إنشائها في 1996، ولقد أعدت شركة *SATIM* مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. [2]

– وضع إطار عام قانوني لتنظيم التجارة الإلكترونية في الجزائر بما يخدم المصارف الجزائرية ويحسن عمليات التجارة الإلكترونية محلية ودولية، ولقد تعددت محاولات المشرع الجزائري لتنظيم مسائل مرتبطة بالتجارة الإلكترونية في شكل دلالات على قبول التعاملات الإلكترونية، لكنها وكمبدأ اعتبرت محاولات جزئية ولم يتبلور من خلالها موقف المشرع الجزائري من التجارة الإلكترونية، إلا في السنوات الأخيرة حسب سن قوانين، لها صلة مباشرة بالتجارة الإلكترونية، واستمر التطور إلى اليوم، حيث صادق البرلمان الجزائري في 19 أفريل 2018 على قانون خاص بالتجارة الإلكترونية، ضمن قانون رقم 18-05، والصادر بتاريخ 10 ماي 2018، حيث ينص في مادته الأولى على أن القانون رقم 18-05 هو الذي حدد فيه القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، كما جاء في مادته الثانية على أنه يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني: [3]

– متمتعاً بالجنسية الجزائري،

(1) حميدة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

(2) بوعافية رشيد، (2005): الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجيستير، غير منشورة، في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، ص ص 171-170.

(3) القانون رقم 18-05، الصادر بتاريخ: 10 ماي 2018، العدد 28، الجريدة الرسمية، 16 ماي 2018، ص 04.

- مقيماً إقامة شرعية في الجزائر،
- شخصاً معنوياً خاضعاً للقانون الجزائري.
- أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر.

ولقد أوضح القانون مختلف الأسس التي تعتمد فيها التجارة الإلكترونية في لجزائر، والذي شمل على كل ما يخص التجارة الإلكترونية وتعريفها وتحديد أسسها التعاقدية، والمستهلك الإلكتروني، والمورد الإلكتروني، ووسيلة الدفع الإلكتروني، ومختلف ممارسات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك المعاملات التجارية العابرة للحدود، كما شمل على توضيح واسس وكل ما يخص الإشهار الإلكتروني، وضمان عملية مراقبة الموردين الإلكترونيين، وتوضيح مختلف الجرائم الإلكترونية وعقوباتها، وتم توضيح مختلف تلك العناصر ضمن 50 مادة شملها القانون رقم 18-05.

كما يمكن إضافة أن هناك قاعدة عملاء تشمل على 43 مليون نسمة تمثل شريحة هامة من الجهور الذي تسعى البنوك الجزائرية إلى إستقطابه، مما يحفز مختلف على تحسين جودة الخدمات المصرفية التقليدية او الإلكترونية لتقديمها للعملاء، كما ان للبنوك العمومية كتلة نقدية هامة، حيث تمكن تلك الأموال من عمليات التسويق بشكل أكثر فعالية لضمان تحفيز العملاء والمؤسسات الجزائرية بالإيداع والإقراض من البنوك الجزائرية، كما يمكن القول ان البنوك الجزائرية لحد الساعة تسعى بجهد كبير لتبني مفهوم التسويق المصرفي، كعامل حاسم لزيادة قدرة بنكها التنافسية، كإدخال الصيرفة الالكترونية في المجال المصرفي، لمواكبة تطورات الساحة العالمية. [1]

(1) القانون رقم 18-05، الصادر بتاريخ: 10 ماي 2018، العدد 28، الجريدة الرسمية، 16 ماي 2018، ص 04.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق ضمن هذا الفصل، يتضح أن البنوك العمومية لحد الساعة تعتمد بشكل كبير على الخدمات المصرفية التقليدية، حيث حسب النتائج السابقة يتضح ان نسب الشمول المالي ضعيفة مقارنة بالنسب الخاصة بالدول المتقدمة وحتى الدول العربية وعلى راسهم دول الخليج، لذلك مازال هناك على البنوك العمومية والقطاع المصرفي بشكل عام جهود كبيرة، وتطوير بشكل أكبر ليشمل خدمات مصرفية حديثة أكثر وتحسين جودة الخدمات المصرفية بشكل أكبر.

كما يتضح ان الجزائر مازالت تعاني من الخلل الواضح في السوق النقدي، وسيطرة القطاع العمومي على النشاط البنكي، كما ان على الجزائر فسح المجال في القطاعات المختلفة للمؤسسات الخاصة الجزائرية المحلية أكانت او الاجنبية، حتى وان كانت في مستوى اقل من المؤسسات العمومية، وهذا يجعل أجهزة الدولة تعمل على أساس تحسين التسيير وليس توفير الأموال فقط، كما ان على الدولة الاعتماد على الحكم الراشد في تسيير مؤسساتها، والحوكمة على مختلف المؤسسات، مع اتخاذ الدولة الحياد في الاقتصاد وعدم التدخل الا في الازمات الاقتصادية او المالية، وإعطاء الاستقلالية لبنك الجزائر ليعمل ضمن السياسة النقدية وليس تابعا للسياسة المالية للدولة.

الخاتمة

من خلال الدراسة التي سعينا عبرها إلى توضيح أن الشمول المالي بديل للمنتجات التقليدية في البنوك العمومية وذلك في إطار آفاقه ومقوماته في الجزائر دراسة للفترة 2014- 2019، ويمكن القول ان الشمول المالي هو قدرة الأفراد أو المؤسسات الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم من معاملات مدفوعات ،إدخار، إئتمان وتأمين التّي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة، وذلك لكونه يشكل عامل مهم في عملية تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد سعت مختلف الدول بما فيها الجزائرــ حيث ان بنك الجزائر كأعلى سلطة نقدية سعى لترسيخ وتعزيز الشمول المالي بالقطاع البنكي الجزائري، والذي حدد الشمول المالي بأنه إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية، وذلك كونه يشكل عامل رئيسي لتطوير وتحسين أداء المصارف الجزائرية بشكل عام والعمومية بشكل خاص، إلا أنه يمكن القول رغم كل الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري يبقى القطاع وعلى راسه المصارف العمومية ضعيفة وغير قادرة على تطوير خدماتها بشكل يستجيب لمختلف المعايير الدولية، كما انهالا تملك نمط تسييري مستقل عن السياسة المالية للدولة، ولا تعتمد عمليات الإفصاح المحاسبي او معايير حوكمة الشركات بما يساهم في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري حيث لحد الساعة لا يمكن للبنوك العمومية الجزائرية مواجهة منافسة في الاسواق الدولية، ويقتصر نشاطها فقط على السوق المحلي.

1- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- يمكن من خلال الشمول المالي دراسة مؤشراته بما يساهم في تقييم القطاع البنكي للدول؛

- يعتمد الشمول المالي على الخدمات المصرفية الحديثة وبشكل أساسي الخدمات المصرفية الالكترونية في عمليات تقييم النشاط البنكي للدول؛

– يعتبر التثقيف المالي بانه ذلك المزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويعد التعليم العالي هو العملية التي من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي؛

– يمثل التثقيف المالي جانب مهم وركيزة هامة لنجاح الشمول المالي في الدول؛

– ان السياسة المالية تهيمن على البنك المركزي والقطاع البنكي الجزائري بالجزائر وهذا ما يجعل هناك ضعف كبير على مستوى نشاط البنوك العمومية الجزائرية، وخير مثال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي أصدرتها الدولة الجزائرية من خلال وزار المالية، وليس البنك المركزي، بأن تجعل القروض الإسكان بقيمة فائدة تقدر بـ 01%، أي انها مدعمة من الخزينة العمومية بقيمة 05%، تدفعها الخزينة للبنوك؛

– مازالت عملية تطهير محافظ البنوك العمومية لحد الساعة، وذلك ما يفسر فشل السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، ناهيك عن تكبد البنوك العمومية خسائر كبيرة مازالت آثارها لحد الساعة كنتاج عن السنوات السابقة؛

– مازالت البنوك العمومية لحد الساعة تنشط ضمن المشاريع التنماوية في الجزائر، حيث تعتبر الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مؤسساتها الاقتصادية وحتى عملية الاكتتاب التي تمتد مؤخراً بغية تمويل عجز الميزانية العامة تم عن طريق البنوك العمومية الجزائري؛

– من خلال دراسة حجم الودائع للبنوك العمومية والخاصة، والقروض الممنوحة، ضمن تقرير البنك المركزي، والتي تعبر عن نسبة كبيرة للبنوك العمومية سواءا للودائع او للقروض والتي هي خاصة بالقطاع العام، اما حالة البنوك الخاصة فهي ضعيفة اكانت حول حجم الودائع او حدم القروض الممنوحة، مع الإشارة ان القطاع العام لا يتعامل مع البنوك الخاصة نهائياً.

2- إختبار فرضيات الدراسة

مما سبق يمكن لنا اختبار فرضيات الدراسة والتي هي كمايلي:

– **الفرضية الأولى:** يمثل الشمول المالي عامل مهم اليوم في قياس الخدمات المصرفية، ومدى توزيعها في القنوات الرسمية لمختلف شرائح الزبائن، هذه الفرضية صحيحة، حيث أن الشمول المالي يمثل عامل مهم اليوم في قياس الخدمات المصرفية، ومدى توزيعها في القنوات الرسمية لمختلف

شرائح الزبائن، كما ان الشمول المالي يهدف إلى توسيع إنتشار الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من مختلف فئات المجتمع، من افراد ومؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود، وذلك حسب القنوات المالية الرسمية.

– **الفرضية الثانية:** مازالت البنوك العمومية بشكل خاص، والقطاع المصرفي الجزائري بشكل عام، ضعيف الأداء، والخدمات المصرفية، ومما انعس سلباً على مختلف مؤشرات الشمول المالي، هذه الفرضية صحيحة، حيث أن البنوك العمومية الجزائرية مازالت ضعيفة، وغير قادرة على تطوير نشاطها والاعتماد على الأسس الحديثة والمعايير الدولية، بل اكثر من ذلك فحتى القطاع المصرفي الجزائري بشكل عام هو ضعيف الأداء، وتشكل الخدمات المصرفية التقليدية جانب وركيزة أساسية في القطاع البنكي الجزائري، وهذا ما انعس سلباً على مختلف مؤشرات الشمول المالي.

3– إقتراحات الدراسة

يمكن عرض لبعض الإقتراحات التي تتعلق بموضوع الدراسة وذلك من خلال النقاط التالية:

– لتطوير مؤشرات الشمول المالي بالقطاع البنكي الجزائري فعلى البنوك الجزائرية ان تعزز الخدمات المصرفية الإلكترونية بإعتماد بطاقات الإئتمان ووسائل دفع حديثة أخرى تساهم في تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها في السوق المصرفي الجزائري؛

– يجب على القطاع البنكي الجزائري ان يوفر قاعدة مناسبة لتسحين عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت وبالتالي تحسين التجارة الإلكترونية، وتوسيع قاعدة زبائن البنوك الجزائرية؛

– يجب توفير ظروف أكثر ملائمة لنشاط الصيرفة الالكترونية والخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر خصوصاً عمليات تسوية الدفع عبر الانترنت من طرف البنوك الجزائرية، وبالتالي فتح سوق جديدة تتمثل في سوق التجارة الإلكترونية بشكل أكبر بما ينعكس على عملية التنمية الاقتصادية؛

– يجب على البنوك الجزائرية توفير أكثر آمان وجودة لخدمة زبائنهم بشكل يحسن صورتهم ويحقق ولاء زبائنها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- قائمة الكتب باللغة العربية

1. الطاهر لطرش، (2015): الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر.

2. أيمن بن عبد الرحمان، (2014): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

3. بخراز يعدل فريدة، (2008): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، الجزائر.

4. حميدة جميلة، (2012): الوجيز في وسائل الدفع الإلكتروني -دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للبنوك -، دار الخلدونية، الجزائر.

5. حمداوي وسيلة، (2009): الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

6. سمير عبد الله، (2016): الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، دار البيرة للنشر، فلسطين.

7. سليمان ناصر، (2015): التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8. سليمان بوفاسة، (2018): أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9. عبد القادر خليل، (2014): مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط02، الجزائر.

10. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، (2015): أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11. عبد القادر خليل، (2017): الاقتصاد البنكي -مدخل معاصر-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

12. مسعود مجيطنة، (2013): دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ثانياً- قوانين وتشريعات رسمية

1. النظام رقم 20-02 والخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالسوق المصرفي الجزائري، الصادر بتاريخ 15 مارس 2020.

2. الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، وذلك ضمن المادة 66، و67، و68، والمادة 69.

3. القانون رقم 18-05، الصادر بتاريخ: 10 ماي 2018، العدد 28، الجريدة الرسمية، 16 ماي 2018.

4. المادة 11، قانون النقد والقرض 90-10.

5. المادة 114، قانون النقد والقرض 90-10.

6. المادة 110، المادة 111، المادة 112، المادة 113، قانون النقد والقرض 90-10.

7. المادة 115، قانون النقد والقرض 90-10.

8. المادة 127، قانون النقد والقرض 90-10.

ثالثاً- رسائل جامعية

1. آيت جبارة عبد النور، دراسة تحليلية لواقع القطاعات المصرفية العربية ما بين 2014-2019، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية، جامعة الجزائر.

2. بن حيرد عبد النور، (2018): دور نظام المعلومات التسويقي في إعداد الإستراتيجيات التسويقية للمصارف، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران.

3. بن عميرات كريمة، (2019): مساهمة الإستراتيجية التسويقية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية في خلق ميزة تنافسية للمصارف الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران.

4. بن كريدة صفيناز، (2018): مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري المعايير الدولية في الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوافقها مع أسس الشمول المالي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، اقتصاد نقدي، جامعة وهران.

5. بوعافية رشيد، (2005): الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، في العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة.

6. حنين محمد، بدر عجوز، (2017): دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، تجاه العملاء، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين المحتلة.

7. خولة فرحات، (2008): أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية، رسالة ماجستير، فير منشورة، قسم التجارة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

8. دغداق فتيحة، (2018): تحليل الإستراتيجيات التسويقية المتاحة للمصارف في الأسواق المالية الدولية لمواجهة الأزمات المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بجاية.

9. عبد النور السعيد، (2020): دراسة كمية للمصارف العربية، وتحليل واقعها في ظل تهاوي أسعار البترول، مذكرة ماجستير، غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر.

10. كلاب ميساء، (2007): دوافع تطبيق دعائم بازل (2) ومتطلباتها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين–، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

11. لوصيف عمار، (2009): استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

12. ماضي سامية، (2017): واقع إصلاحات القطاع المصرفي الجزائري وإنعكاسه على عملية تبني المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.

13. مجيطنة عبد الكريم، (2019): واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري –دراسة مقارنة بين البنوك العربية–، مذكرة ماجستير، غير منشورة، إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة وهران.

14. محمد علي العربي، (2019): واقع القطاع المصرفي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مذكرة ماجستير، غير منشورة، اقتصاد نقدي، جامعة وهران.

رابعاً– مجلات جامعية

1. آسيا سعدان، نصيرة محاجية، (سبتمبر 2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

2. إلياس، كمال الدين، (2015): مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، مجلد 23، العدد 03.

3. الشمول المالي، (2016): اضاءات مالية ومصرفية، مجلة اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 07.

4. الصابوني، النعمان محمد الهادي، (2015): مفهوم الاشتمال المالي – الأهداف والتحديات–، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 03.

5. بدر شحدّة حمدان، ماجدة أبودية، (2018): أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية جامعة شلف، المجلد 04، العدد 02.

6. بدر شهدة حمدان، (2018): أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد02.

7. بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، (2018): الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة جيهان أربيل في العلوم الإدارية والمالية، العراق.

8. بن خميلة زكرياء، (2020): ضرورة تطوير مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العربي دراسة تحليلية ما بين 2010–2017، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان.

9. بن غدير سعاد، (2020): آثار جائحة كورونا على نشاط النظام المصرفي العالمي ما بين ديسمبر 2019 لغاية ماي 2020، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان.

10. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، (مارس 2018): واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 09، الجزائر.

11. بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين، (ديسمبر 2019): أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي – مع الإشارة إلى التجربة الأردنية–، مجلة المعارف الاقتصادية، المجلد 14، العدد 02، جامعة عاشور الجلفة.

12. بوغريرة عادل، (2020): دراسة وتحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائري –حسب قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي 2017–، مجلة الباحث، العدد 73، جامعة تلمسان.

13. بشار أحمد العراقي، (2018): الشمول المالي وآثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، قسم العلوم المالية والمصرفية، العدد 2.

14. توبياس أدريان، أديتيا ناراين، (31 مارس 2020): المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا، دراسات منشورة لصندوق النقد الدولي.

15. حماده السعيد المعصراوي، (أكتوبر 2019): مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 89، المملكة العربية السعودية.

16. رفيقة بن عيشوبة، (2018/05): صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الباحث، العدد09، جامعة خميس مليانة.

17. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، (2017): تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 04، العدد 40، العراق.

18. رنا بدوي، (ديسمبر 2016): الشمول المالي – دور البنك المركزي المصري–، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري.

19. شني صورية، بن لخضر سعيد، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02.

20. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، (ديسمبر 2018): أهمية الشمول المالي فتحقيق التنمية – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية–، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر.

21. عبد الرحمن بن عبد الله، (2019): الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي.

22. Mandira Sarma, (July 2012): Index of Financial Inclusion – A measure of financial, sector inclusiveness, Working Paper N°07/2012.

خامساً– ملتقيات جامعية

1. بطاصر بختة، عقون عبد الله، (2018): الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول – تجارب بعض الدول– ، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آليات لدعم التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، مستغانم، الجزائر.

2. بن عابد محمد سمير، سماحي احمد، (24–25 أفريل 2006): التكنولوجيا الالكترونية البنكية: ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول: "المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية"، جامعة بشار.

3. نبيل قبلي، نقماري سفيان، (يومي 03–04 ديسمبر 2012): مداخلة بعنوان: التأمين المصرفي في الجزائر بين النظري والواقع، ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

سادساً– تقارير رسمية

1. البنك الدولي، (2017): البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي.

2. بنك الجزائر، (2017): الشمول المالي، بنك الجزائر، الجزائر.

3. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، (2017): نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، منشورات صندوق النقد العربي، رقم 77.

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2013)، المحور العاشر، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي.

5. تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، (2014): بنك المركز المصري، مصر.

6. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (2015): العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي.

7. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، (2016): إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي–، سلسلة ثامنة، العدد 67.

8. صندوق النقد العربي، (2013): الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، دراسة توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية.

9. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.

10. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

11. تقرير صندوق النقد العربي، (2019): الشمول المالي في الدول العربية –الواقع والآفاق–.

12. تقرير وزارة المالية الجزائرية، 2012.

13. CGAP, (2011): white- paper, global Standard setting Bodies.

14. Global Findex Database, world bank, 2020.

15. world payment report 2016.

سابعاً– مواقع إلكترونية رسمية

1. https://elbdil-pass.org

2. https://www.albankaldawli.org

3. https://www.amf.org

4. https://www.bis.org/bcbs

5. https://www.bis.org

6.https://www.findevgateway.org/ar/news/alshmwl-almaly-nhw-altnmyt-almstdamt-shar-alywm-alrby-llshmwl-almaly-lam-2019

7. https://www.thebanker.com

8.http://www.astrid-online.it/static/upload/worl/world_payments_report_wpr_2016.pdf

9. https://www.imf.org

10. https://openknowledge.worldbank.org

11. https://www.iktissadonline.com

12. https://globalfindex.worldbank.org

13. http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm

14. https://www.bna.dz/ar
15. https://www.bea.dz
16. https://www.cpa-bank.dz
17. https://badrbanque.dz
18. https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html
19. https://ebank.cnepbanque.dz
20. https://ebank.cnepbanque.dz
21. https://www.bank-of-algeria.dz
22. http://www.albaraka.com (موقع الرسمي لمجموعة البركة البحرين)
23. www.albaraka-bank.com (موقع بنك البركة الجزائر)
24.https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-08/Global%20Findex%20Database.xlsx
25. http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf
26. https://ebi.gov.